

تاريخ السياسة
والصحافة المصرية

من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

تاريخ المصريين

[٨١]



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفني : مراد نسيم

تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الهام للدكتور رمزي ميخائيل ، الذي يتتبع فيه التطورات السياسية التي مرت بمصر في الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وانعكاسات هذه التطورات السياسية على الصحافة المصرية سلبا وإيجابا .

والكتاب على هذا النحو يدخل في باب التاريخ المعاصر ، ويجمع بين التاريخ والصحافة بحكم تخصص مؤلفه في الصحافة من كلية الاعلام ، وهو انجاز مهم يغني القارئ عن تتبع موضوعه في الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية ، برؤية موضوعية رصينة .

وقد احتوى على اربعة فصول رئيسية ، الفصل الأول ، وقد تناول فيه هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أسبابها ونتائجها ، حتى انقضاء عهد عبد الناصر . والفصل الثاني ، وقد تعرض فيه لعهد السادات ، وتتبع فيه الأوضاع السياسية في مصر التي أدت الى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . أما الفصل الثالث ، فقد تناول فيه حرب أكتوبر ، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات . وتناول

الفصل الرابع التطورات السياسية التي أحدثتها الرئيس السادات
في حقل السياسة الداخلية ، ودور الصحافة التي أتيح لها هامش
كبير من الحرية في نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها ، وفي فضح
مراكز القوى ومساندة حقوق الانسان ، وتعدد الأحزاب .

والكتاب على هذا النحو يلقي بضوء هام على فترة صاخبة
من حياة مصر السياسية ، وتفاعلاتها مع الصحافة المصرية .
ويستحق مكانه الجدير به في المكتبة العربية .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

الهزيمة : أسباب ونتائج

(١) كارثة الحكم الفردى

لقد سارت الأوضاع الحاكمة فى السياسة والصحافة ، طوال العهد الناصرى ، فى اتجاه واحد ، يصل بالضرورة الى حكم الفرد ، بكل عيوبه ومساوئه .

سلطات الرئيس

فعندما جاءت سنة ١٩٦٧ ، كانت كافة خيوط السلطات العليا : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد استقرت فى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ، اما بمقتضى نصوص دستورية او قانونية صريحة ، او بفضل وسائل الممارسة العملية للسلطة ، والنفوذ الطاغى للرئيس .

وكانت القيادة الفردية العليا للدولة ، هى اهم اركان نظام الحكم القائم ، واغوى مؤثر فيه .

فرئيس الجمهورية يترأس الدولة ، ويسيطر على مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) ، اما بان يترأسه بنفسه ، او بان

يعين رئيسا للوزراء ، يخضع لرأى رئيس الدولة خضوعا تاما .
كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يختار الوزراء ، وهو الذى
يستطيع عزلهم .

أما « مجلس الأمة » - وهو المجلس النيابى الذى يقوم بسلطة
التشريع والرقابة - فان رئيس الجمهورية يهيمن عليه ، بدءا من
اختيار المرشحين لعضويته من بين أعضاء « الاتحاد الاشتراكى »
ومرورا باختيار رئيسه الذى يسيطر على قراراته ، وانتهاء
باستخدام حق رئيس الجمهورية فى حل المجلس ، بعد تأليفه
وممارسته عمله .

هذا ، بجانب أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات
المسلحة ، ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ، وهو الذى يعين القائد
العام للقوات المسلحة .

كما يترأس رئيس الجمهورية « الاتحاد الاشتراكى العربى » ،
ويضع قانونه ويرسم تشكيلاته . وهذا « الاتحاد » هو التنظيم
السياسى الواحد ، الذى اصطنعه نظام الحكم ، أسوة بسائر
« الأنظمة الشمولية » ، واتخذ له مظهرا شعبيا ، يغطى به جوهرة
السلطوى .

ومن أحشاء « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدت بعض التنظيمات
العنفية والخفية الخادمة للنظام الحاكم ، مثل : « منظمة الشباب
الاشتراكى » و « التنظيم الطليعى » . وكان مبعث اهتمام الحاكم
« بالاتحاد الاشتراكى » ، هو أحداث التوازن به ، فى مواجهة
المؤسسة العسكرية .

وانبثقت من فردية القيادة العليا للدولة ، وترتبت عليها ،
بقية الأوضاع الحاكمة . ومنها : الدمج بين السلطتين التشريعية
والتنفيذية ، بدلا من الفصل بينهما . واحتواء السلطة القضائية

فيهما - بدلا من استقلالها - بتقليص حدود اختصاصاتها ،
والتأثير على أشخاص القائمين بها .

وبهذا كله ، جمع القائم على رأس الدولة ، بين سلطات
تقرير السياسات ، وتشريعها ، وتنفيذها . وبالتالي صار رئيس
الدولة هو مصدر الشرعية ، ومنبع السلطة ، وصاحب الكلمة
الأعلى ، والمحور الثابت الذي تدور حوله كافة الأركان .

ومن هنا جاءت أوصاف تفخيم وتمجيد الرئيس ، كوصفه
« بالزعيم الملهم » و « القائد البطل » . وانبثقت مفاهيم الاستسلام
لآرائه وقراراته ، والتنازل له عن حق التفكير والتعبير ، ونسبة
كل خير ومجد الى شخصه . واطلاق اسمه ومشتقاته على المصانع
والمصنوعات والطرق والأحياء والبحيرات تيمنا به وتزلفا اليه .

وبطبيعة الأمور ، لم يكن في الامكان ، فرض نظام الحكم
الفردى الشمولى ، واستمراره الا بسيطرة الحاكم الفرد على
كافة أركان وأجهزة الأمن ، والاقتصاد ، والاعلام وأهمها
الصحافة . أجهزة الأمن تخضع الناس وتمنع معارضة الحاكم ،
والاقتصاد يمد الحاكم بالأموال ويخضع العاملين به لشيئته ، أما
أجهزة الاعلام فتدعو لأفكار الحاكم وتبرر سياسته .

أجهزة الأمن

فالأمن والتخاير تعددت أجهزته ، تبعا لقلق الحاكم على
أمن شخصه ونظامه . وشاب عمل هذه الأجهزة ، كثير من العنف
والانحراف والتضارب . وساد لديها - امتثالا لفكر الحاكم -
مفاهيم خاطئة ، منها أن المعارضة السياسية جريمة تجب مواجهتها
بالقوة . ولم يكتف الحاكم بأجهزة مخبراته ، فلجا الى كثير من
الصنفيين ، فى مهام جمع المعلومات والتعامل مع أجهزة الدول

الأخرى ، وتوجيه الرأي العام • وكان مجمل نتائج وتأثير أنشطة أجهزة الأمن والمعلومات ، على أفراد الشعب ، فى مقدمة عوامل السلبية والضعف والهزيمة •

الاقتصاد

أما الاقتصاد ، فقد تمت السيطرة عليه لصلحة الحاكم ، بامتلاك الدولة القطاع الأكبر من المنشآت الاقتصادية ، خلال سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، تحت شعار الاشتراكية •

وكان للصحافة المصرية المؤممة ، الدور الأعظم فى توجيه الرأي العام ، حتى يتقبل قرارات تأميم الاقتصاد • وبهذا تمكن الحاكم من توفير المصادر اللازمة للصرف على أنشطته السياسية والعسكرية الخارجية ، وفتح مجالات العمل أمام الضباط المبعدين عن القوات المسلحة ، والتحكم فى أرزاق المدنيين العاملين فى القطاع العام والسيطرة عليهم سياسيا •

الصحافة

أما الصحافة ، فقد عمد الحاكم الى السيطرة عليها ، منذ بدء حركة يولية ١٩٥٢ • وتصاعدت وسائل السيطرة من الإيحاء والتنبية والتهديد والانذار ، الى المصادرة والاغلاق ، والمنع من الكتابة والمحاكمة والاعتقال ، حتى وصلت فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ الى اشد وسائل السيطرة وهو الامتلاك ، بإصدار الرئيس قانون « تنظيم الصحافة » •

ویمقتضى هذا القانون ، انتزعت الحكومة ملكية الصحف الكبرى ، التى كانت تصدرها دور : « الأهرام » ، « أخبار اليوم » ، « روز اليوسف » و « الهلال » من أصحابها ، ونقلتها الى

الواجهة الشعبية للحكومة ، التي تمثلت في « الاتحاد القومي » الذي كان قائما منذ سنة ١٩٥٧ ، ثم تغيرت لافتته الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » في عام ١٩٦٢ . وصار اصدار الصحف والعمل في الصحافة ، مرتها بصدر ترخيص من المالك الجديد لدور الصحف . وتوالى بعد ذلك صدور قرارات تأميم بقية دور الصحافة والنشر .

وصار رئيس الدولة - بصفته رئيسا « للاتحاد القومي » ثم « الاتحاد الاشتراكي » - هو السلطة العليا المهيمنة على الصحافة . ولما كان رئيس الجمهورية هو في نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) ، فقد وجدت الصحف نفسها تحت السيطرة الكاملة للحكومة .

وفي ظل سيطرة الحكومة على الصحف المؤممة ، تمكن بعض أعضاء المؤسسة العسكرية الحاكمة ، وبعض الكتاب الاشتراكيين (أصحاب الفكر المرغوب فيه) ، من شغل المناصب الادارية والفكرية العليا في المؤسسات الصحفية .

فمع صدور قانون « تنظيم الصحافة » ، في مايو ١٩٦٠ ، صدر قرار بتعيين أربعة من الضباط أعضاء منتدبين لادارة بعض المؤسسات الصحفية ، هم : أمين شاكور في « أخبار اليوم » ، عبد الرؤوف نافع في « دار الهلال » ، يوسف السباعي في « روز اليوسف » وسيد ابراهيم في « دار التحرير » .

وبعد إلغاء الأحكام العرفية في مارس ١٩٦٤ ، وخروج الكتاب اليساريين من المعتقلات ، اختار الرئيس جمال عبد الناصر ، في نوفمبر ١٩٦٤ ، أحمد فؤاد للاشراف على « أخبار اليوم » ، وخالد محيي الدين لرئاسة « مؤسسة روز اليوسف » ، ثم رئاسة أمانة شئون الصحافة « بالاتحاد الاشتراكي العربي » ، وأحمد

حمروش لرئاسة تحرير « روز اليوسف » . وتوالى بعد ذلك زحف اليساريين على المناصب الصحفية .

وفى ظل السيطرة الحكومية على الصحافة أيضا ، وجد الصحفيون أرزاقهم وأقلامهم تحت أمر الحاكم ورهنا لشيئته ، وهو الهدف من اصدار قانون « تنظيم الصحافة » ، رغم الحجج التى أعلنت لتبريره ، فى مواد القانون نفسه ، وفى أحاديث الرئيس المتعددة ، ثم فى « الميثاق الوطنى » الذى صدر سنة ١٩٦٢ . « فالشعب » لم « يمتلك الصحافة » ، بل الحكومة . و « الديمقراطية السليمة » لم تقم ، لكن استمر الحكم الفردى ، وازداد شدة . فتعددت حوادث تدخل الرئيس فى العمل الصحفى بكافة الوسائل الايجابية والسلبية : التعيين ، النقل ، الرقت ، الاملاء ، الحذف ، التشجيع ، الابعاد والمنع . وحدد الرئيس فى خطبه وفى كافة موثيق العمل السياسى ، كثيرا من الضوابط والقيود التى تمنع مناقشة أسس النظام السياسى والاجتماعى ، ولا تسمح بالنقد والاختلاف الا فى الأمور الثانوية .

وكان نوع ودرجة علاقة الرئيس بالكاتب ، هى المعيار الأول لقبول أو رفض نقده وملاحظاته . أما الاعلان عن فرض الرقابة على الصحافة أو الغائها ، فكان مجرد عمل شكلى لا يغير من الأمر الواقع شيئا ، لأن المسئولين عن التحرير صاروا رقباء عليه ، لمصلحة الحاكم ونظامه .

أما نشر حوادث الانحراف ، والأمور الشخصية للمشاهير ، التى اعتبرها الرئيس مبررا لتأميم الصحافة ، فلم يتوقف نشرها بعد التأميم ، الا فترة وجيزة فى شهرى يونية ويولية ١٩٦٧ ، لتفسح مجالا لنشر أخبار الهزيمة ونتائجها . .

ولم ينته تأثير رأس المال على الصحافة ، ولم يتوقف استخدام الاعلان فى توجيه المواد الصحفية الى خدمة رجال

الصناعة والتجارة • وكل ما حدث هو انتقال هذا السلاح من أيدي الرأسماليين ، الى إدارات في مؤسسات القطاع العام ، استخدمت الأموال العامة في الدعاية والإعلان ، لتزييف الحقائق ، واختلاق إنجازات وانتصارات ، وإخفاء أخطاء وجرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها عليها •

صورة الواقع

ورغم سيطرة الحكومة على الصحافة ، فإن تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة خلال الشهرين السابقين لحرب يونية ١٩٦٧ ، يرسم صورة حية للواقع الذي أسفر عنه نظام الحكم الفردي ، وردود أفعاله في شتى المجالات •

الأوضاع السياسية

في دائرة العلاقات الخارجية ، كانت الصحف المصرية تتسابق فيما بينها ، لتنفيذ سياسة الرئيس ، التي قامت على مهاجمة الاستعمار ، وتأييد كافة « حركات التحرر الوطني » ، والتي قضت بمعارضة السياسة الأمريكية والبريطانية ، المساندة لإسرائيل والمعادية للعرب • وكذلك معاداة الدول العربية المتعاونة مع الاستعمار ، وفي مقدمتها السعودية والأردن • وتجميد العلاقات مع الدول العربية غير المتماشية مع سياسة الرئيس ، وهي تونس ، المغرب ، ليبيا ، العراق • أما الدول الصديقة ، يتقدمها الاتحاد السوفيتي والجزائر واليمن ، وبعض الدول الأفريقية ، فكانت الصحف المصرية تبرز إنجازاتها وتنكر كل ما يشوب العلاقات معها •

وفي دائرة النشاط السياسي الداخلي ، تكشف المواد الصحفية عن المركزية الشديدة في إدارة أجهزة الدولة ، التي

تتدرج بدءا من القاعدة صعودا الى القمة ، التى يتربع عليها
رئيس الجمهورية . كما تبين تعاظم نفوذ المؤسسة العسكرية ، بعد
أن تولى المشير عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة) ،
النيابة عن رئيس الجمهورية (القائد الأعلى للقوات المسلحة) ،
والهيمنة على « مجلس الدفاع الوطنى » ، ورئاسة كل من : « لجنة
الرقابة العليا للدولة » ، « اللجنة العليا لتصفية الاقطاع » ،
و « الاتحاد العربى لكرة القدم » . وهذا الى جانب اتساع
اختصاصات المؤسسة العسكرية ، لتشمل بعض دوائر القضاء
والمحاكم الاستثنائية ، و « هيئة النقل العام » .

وتزخر صفحات الصحف بأخبار « الاتحاد الاشتراكى
العربى » ، وتدخله فى كافة الأنشطة السياسية والنقابية
والاقتصادية ، وانحراف بعض أعضائه ولجانه . وكان على
صبرى ، أمينه العام ، يدعو يوميا ويشيد ، على صفحات
« الجمهورية » ، بما سماه : « حركة التطور الثورى » ، « نضال
قوى الشعب العاملة » ، « منجزات المجتمع الاشتراكى » و « خطى
التقدم الاشتراكى » . واستشعارا منه بعدم تقبل أكثر القراء
لدعوته ، شن على صبرى هجوما شديدا على ما سماه : « القوة
المضادة لحركة التطور الثورى » ، « الجناح الأول للحزب
الرجعى » ، « محاولة الانتكاس بالثورة الاجتماعية » .

الواقع الاقتصادى

وعن الحالة الاقتصادية ، تقدم الصحافة المواد الكافية لبيان
تردى الوضع الاقتصادى ، الناتج عن الاسراف فى الصرف على
الثورات وحركات التحرر الوطنى ، وتورط الجيش المصرى فى
الحرب باليمن ، وسوء تخطيط وإدارة الاقتصاد المؤمم . فتحدث
الصحف عن اختلال ميزان المدفوعات ، ونقص رصيد العملات

الأجنبية ، والجهود الكبيرة التي يبذلها المختصون لسحب ٦٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي ، وتقييد السفر للخارج للدراسة والتدريب وغيرهما لتوفير النقد الأجنبي ، وخفض اعتمادات الأجور الإضافية وبدلات التمثيل الى النصف للعاملين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام ، وخفض ميزانيتى الخدمات والأعمال ، وعجز الحكومة عن اقامة المساكن وأبنية التعليم وخطوط التليفونات ، وعن توفير وسائل المواصلات والمواد التموينية والجلود . وزخرت صفحات الصحف بالشكوى من ارتفاع اسعار المواد التموينية والخدمات ، وسوء حالة المرافق العامة ، وتخلف الموظفين فى الدرجات الوظيفية ، وظواهر الدروس الخصوصية وخلو الرجل والسوق السوداء لمواد البناء . وبعض قضايا الانحراف واستغلال النفوذ فى مجال التصدير والاستيراد .

وفى الوقت الذى تحدثت فيه الصحف عن نقص الخضر والفاكهة ، وارتفاع أسعارها ، فقد نشرت كثيرا من الأخبار حول التوسع فى تصديرها الى روسيا ! . وأكدت تصريحات صدقي سليمان رئيس الوزراء وجود معوقات للإنتاج ، وازدياد تكلفته ، وارتفاع حجم العمالة والأجور .

وكانت حقائق الوضع الاقتصادى فى مصر ، واضحة ومعروفة ، ومع هذا ، كتب الدكتور عبد المنعم القيسونى ، يؤكد قوة وسلامة الاقتصاد المصرى ، ويكذب أقوال الصحف الأوربية والأمريكية ، عن عدم قدرته على تحمل أعباء الحرب مع اسرائيل .

لماذا . . وكيف ؟ . .

هكذا كانت الأحوال السياسية والاقتصادية فى مصر ، قبيل حرب يونية ١٩٦٧ . فلماذا أقحم جمال عبد الناصر البلاد فى حرب ليست مستعدة لها ؟ . وكيف وقعت الكارثة الكبرى ؟ . وما هى نتائجها وتأثيراتها على الحاكم الفرد والشعب المحكوم ؟ .

(٢) أقصر معركة وأفدح هزيمة !

ظلت منطقة الحدود السورية الاسرائيلية ساخنة ، بسبب كثرة الاشتباكات العسكرية بين اسرائيل وسوريا ، نتيجة للنشاط الفدائي العربى ، الذى انطلق من الاراضى السورية .

بداية الأزمة

وكانت المعركة التى نشبت بالطائرات والمدافع والدبابات ، يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ ، هى اقوى المعارك منذ ١٩ عاما ، كما كانت نقطة البداية فى تصعيد الأزمة التى أدت الى الحرب بين مصر واسرائيل .

فقد أعلنت مصر وبعض الدول العربية تأييدها لسوريا . وأبرزت الصحف المصرية اعلان سوريا أن الطيارين الأمريكين اشتركوا فى العدوان عليها ، وأن الطائرات الاسرائيلية نفذت اليها عبر الأردن دون مقاومة . وارضاء للرغبات الناصرية ، استثمرت الصحف المصرية هذه الأقوال فى مهاجمة امريكا والأردن ، والتشكيك فى مواقف بعض الزعماء العرب .

حدث هذا بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا مقطوعة ! . فلما أعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ، يوم ١٦ أبريل ١٩٦٧ ، هلت له الصحف المصرية ، واعتبرت « الأهرام » - في اليوم التالي - بكاء سفير سوريا ، وهو يقدم أوراق اعتماده الى الرئيس جمال عبد الناصر « مشهدا مؤثرا من مشاهد التاريخ العربي المعاصر » .

وأبرزت الصحف المصرية أنباء تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، ووضع الخطط المشتركة لمواجهة إسرائيل .

واشتدت التصريحات العربية ، بقول رئيس أركان حرب الجيش السوري يوم ٢٠ أبريل ١٩٦٧ : « ان إسرائيل تستعد لعدوان جديد ، وهناك حشود قائمة بالفعل » ، وان الأردن سمحت بمرور الطائرات الاسرائيلية في أجوائها .

وفي عبارات حماسية أعلن البيان المصري السوري المشترك، يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٧ ، « استعداد البلدين لسحق العدوان الاسرائيلي ومخططات الاستعمار والرجعية » . وأكد أن « لقاء القوى التقدمية وتفجير طاقات الجماهير ، ضرورة للمعركة » .

التهديد الاسرائيلي

وفي المواجهة ، تقدمت اسرائيل الى مجلس الأمن ، تشكو من الهجمات السورية المسلحة عليها . وقالت « الأهرام » ، يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، أن « ليفي أشكول » رئيس وزراء اسرائيل ، هدد سوريا بعد اشتداد عمليات الفدائيين العرب داخل اسرائيل . واتهمها بتدبيرها . وان السكرتير العام للأمم المتحدة ، أبدى أسفه لازدياد أعمال « منظمة فتح » ، على الخطوط السورية واللبنانية .

ولكن صحيفة « أخبار اليوم » - الصادرة في ١٣ مايو .
وكان يرأس تحريرها احسان عبد القدوس - ضخمت حجم التهديد
الاسرائيلي ، وصاغت منه عنوانا رئيسا مثيرا يقول : « اسرائيل
تهدد بغزو سوريا ! » . وفي تفاصيل الخبر ، لم تذكر الصحيفة
عن « ليفي أشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلي المسئول ، أكثر من
أنه « هدد باتخاذ اجراءات فعالة ضد ما أسماه بمراكز التخريب
في سوريا » . غير أن « أخبار اليوم » نسبت الى « مصدر
اسرائيلي » ، امكان غزو سوريا والاستيلاء على دمشق . وأضافت
أن راديو دمشق وجه بياناً الى « القوى التقدمية » ، يقول ان
احتمالات عدوان اسرائيل على سوريا تزداد يوما بعد يوم .

عبد الناصر يندفع

رحب جمال عبد الناصر بهذه الأنباء ، لأنها هيأت له الساحة
السياسية ، ليصول فيها ويجول ، ويظهر نفسه بطلا منقذا لسوريا ،
من كافة مؤامرات اسرائيل والاستعمار والرجعية . وظن الرئيس
أنه بحرب الكلمات يستطيع محو آثار فشله في الوحدة مع سوريا ،
وتورطه في اليمن . كما تصور أنه يحقق رغبته في الرد على
اتهام الكثير من الدول العربية له بتخاذله في مواجهة اسرائيل ،
وسماحه لسفنها بالمرور في خليج العقبة ، مستترا بقوات الطوارئ
الدولية .

ولهذا ، اندفع جمال عبد الناصر في الحرب النفسية ضد
اسرائيل ، معتمدا على أخبار كاذبة - نشرتها « الأهرام » وسائر
الصحف المصرية يوم ١٥ مايو - منها أن « الحشود الاسرائيلية
تتجمع قرب المنطقة منزوعة السلاح » ، الى جانب أخبار
« مصنوعة » ، منها أن الجمهورية العربية أعلنت حالة الطوارئ
في قواتها المسلحة . فقد أكد الفريق أول محمد فوزي ، رئيس

هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، أن هذه الخطوة كانت مجرد تهديد لإسرائيل ، وأن القرارات العسكرية المصرية لم تكن جادة ، وأن عملية التعبئة العامة ، تمت بشكل ارتجالي خاطيء ! .

وفي ١٧ مايو ١٩٦٧ ، كان أكبر عناوين « الأهرام » يقول : « القاهرة تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من نقط الحدود المصرية فوراً » . وحتى تبرر « الأهرام » هذا التصعيد الخطير في الموقف ، رددت « التهديدات الاسرائيلية بالزحف على دمشق » . وأكدت الخبر الكاذب عن الحشود الاسرائيلية .

وهكذا فعل جمال عبد الناصر ، عندما قال لوفد « مؤتمر العمال العرب » ، يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ : « لقد قامت طائراتنا باستكشاف الموقف في الأرض المحتلة ، فإذا العدو يحشد قواته كلها أمام سوريا . . وقررنا أن نتدخل » . هكذا أكدت « الأهرام » والرئيس أنباء الحشود الاسرائيلية ، رغم علمها بكذبتها ، من واقع التقرير الرسمي الذي قدمه الفريق أول محمد فوزي ، الى المشير عبد الحكيم عامر ، يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، بعد عودته من دمشق .

التظاهر باغلاق الخليج

ورغم أن حالة قواتنا المسلحة ، لم تكن تؤهلها للدخول في حرب ضد إسرائيل ، فقد عمد جمال عبد الناصر ، الى تصعيد خطير للأزمة ، كان السبب المباشر للحرب . فقد أعلن الرئيس اغلاق خليج العقبة أمام الملاحه الاسرائيلية ، يوم ٢٢ مايو . وقالت عناوين « الأهرام » في اليوم التالي : « الخليج مغلق أمام الملاحه الاسرائيلية ، والمواد الاسرائيلية لا تستطيع المرور الى اسرائيل ، ولو على سفن غير اسرائيلية . . » . وفي اليوم التالي ، أكدت « الأهرام » بدء تنفيذ قرار الاغلاق . وعبرت يوم ٢٤ مايو ،

عن مدى خطورة القرار ، عندما قالت : « الحرب مع اسرائيل قد تنشب في أى لحظة » .

ورغم خطورة القرار المعلن ، فان عبد الناصر لم يكن ينوى تنفيذه فعلا ، ولكنه قصد به مجرد التلويح بالقوة ، والرد على السنة بعض الدول العربية التي دأبت على مهاجمته ، لسماحه بالملاحه الاسرائيلية فى المياه المصرية ، منذ سنة ١٩٥٧ .

ولهذا صدرت الأوامر الرسمية التنفيذية للقوات المسلحة ، فى بنود متضاربة ، تفرغ القرار من مضمونه ، وتصرح للسفن المدنية والعسكرية بالمرور فى الخليج ، حتى لو كانت اسرائيلية ، وهو الضد تماما لما أعلنه الرئيس ، وبالغت الصحف فى وصفه بالقوة والحسم ! .

تزييف الوعي

وشهدت هذه المرحلة من الأزمة ، حملة دعاية عالية النغمة واسعة النطاق ، كانت الصحافة المصرية من أهم وسائلها . أما الأسس التى اعتمدت عليها ، فكانت هى : تضخيم القدرات المصرية والعربية ، وإبراز أهمية الدول الصديقة يتقدمها الاتحاد السوفيتى ، من ناحية . والاقبال من شأن اسرائيل ، وتوجيه كلمات السب والقذف اليها ، وإلى كل الدول التى تساندها ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، من ناحية ثانية . ومهاجمة الدول العربية المخالفة للسياسة الناصرية ، من ناحية ثالثة .

سند مصر اسرائيل

وعلى نفس هذه الأسس اعتمدت خطب الرئيس . واتخذت منها الصحف المصرية وقودا لاشعال حزبها الدعائية .

فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، قالت عناوين « أخبار اليوم » :
« عبد الناصر ينذر : سندمر اسرائيل اذا بدأت العدوان . أمريكا
عدو للعرب لأنها تنحاز لاسرائيل ، وبريطانيا ذيل لأمريكا » .
وفى نفس اليوم قالت عناوين « الأهرام » : « عبد الناصر يتحدث
عن احتمالات الحرب : ... لن تكون الحرب اذا بدأتها اسرائيل
حربا محدودة ، وسوف نقوم بتدمير اسرائيل تدميرا كاملا » .

وفى المؤتمر الصحفى العالمى ، يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، قال
الرئيس : « ... اذا قامت الحرب بيننا وبين اسرائيل فلن تكون
حربا محدودة ، وانما سوف تكون حربا شاملة ... اذا تدخلت
أمريكا ضدنا عسكريا فسوف نقاومها ... عبد الناصر يشيد
بموقف الاتحاد السوفيتى ... » .

وكانت أم كلثوم تنشد : « راجعين بقوة السلاح ... راجعين
نصر الحمى » ، وعبد الحليم حافظ يقول : « انذار يا استعمار
... ويا عصابة الأشرار ... » ، ونجاة الصغيرة تشدو : « مليون
عربى ... راجعين » ، وفايزة أحمد تقول للرئيس : « كلنا وياك ...
للمجد معاك ... » ، ومحمد رشدى يغنى له : « يا ابو خالد يا حبيب
... بكرة حندخل تل أبيب » ، فى الوقت الذى استكملت فيه اسرائيل
كافة استعداداتها ، وصدر منشور عسكري يقول لجنودها : « لقد
أعدناكم لتقوموا بأية مهمة نكلفكم بها » . وفى أول يونية ٦٧
تألفت فيها « وزارة حرب » ، أعلنت أن « عبد الناصر أعلن الحرب
علينا فعلا ، واليوم نحن نريد رفع الحصار » .

أقصر معركة وأكبر هزيمة !

صباح يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، كان الناس يقرأون فى
العناوين الكبرى للصحف المصرية ، قول جمال عبد الناصر : « نحن
على أحر من الجمر انتظارا للمعركة ، لكى نجعل العدو يفيق من

الأوهام ، ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه » . وكانوا يتأملون الرسوم الكاريكاتيرية التي تؤكد اختناق إسرائيل وتمزقها ، والتعليقات التي تسخر من تعيين « الجنرال موسى ديان » وزيرا للدفاع ، وقد وصفته « الأهرام » بأنه أكذب أكذوبة كشفتها الحقائق . . »

في هذه الأثناء ، انطلقت الطائرات الاسرائيلية لتحطم أكثر الطائرات والمطارات المصرية ، وتجعل إسرائيل تواجه « الحقيقة العربية » ، لكن ليس كما صورها الحاكم الفرد وصحفه ، بل كما كانت في الواقع . وكشفت الحقائق فعلا « أكذب أكذوبة » ، لكنها لم تكن « موسى ديان » كما قالت « الأهرام » ، ولا في الجانب الاسرائيلي على الإطلاق ، بل كانت لدى المصريين وسائر العرب . وبسرعة كبيرة ظهرت نتيجة القيادة الفردية للقوات المسلحة – المنبثقة من القيادة الفردية للدولة – في الضعف والاضطراب والتضارب . وفي ساعات قليلة ، تحددت نتيجة الحرب في أسرع معركة ، وأكبر هزيمة لمصر في تاريخها المحاصر . وصار « جيش العروبة البطل » ، « وأقوى القوى الضاربة في الشرق الأوسط » ، مجرد مجموعات مذعورة من الجنود والضباط ، تترك مواقعها وأسلحتها غنيمة سهلة لجيش العدو ، الذي كانت الصحف الناصرية تصفه بالمجبن والفجور والقذارة والدعارة .

ومع هذا استمرت الصحف الناصرية في تنفيذ سياسة قلب الحقائق وإشاعة الأوهام ، تلبية لرغبة جمال عبد الناصر . ففي مساء يوم ٥ يونيه ، طلب الرئيس من المشير ، بعد أن عرف الموقف العسكري ، أن يبعث بيانات للصحف ، يقول فيها : « مثلا ، اننا توغلنا في أرض العدو ، وخلافه . . » . كما أمر بإعلان هزيمة المعلومات بواسطة الاذاعة . وبالفعل كانت العناوين الكبيرة على صفحة « الأهرام » الأولى ، في صباح اليوم التالي ، ٦ يونيه ،

تقول : « قواتنا المدرعة تتوغل داخل خطوط العدو . . اسقاط أكثر من ٨٦ طائرة للعدو . . تحطيم ثلاث هجمات اسرائيلية . . معارك ضارية على طول الجبهات مع العدو ، توجه له فيها قواتنا ضربات متلاحقة ، وتلحق به خسائر فادحة في البر والجو . . الطيران المصرى والأردنى والسورى والعراقى يعمل فوق أرض العدو طوال يوم أمس . . »

وصيغت عناوين « الأخبار » فى نفس اليوم (٦ يونية) كالتالى : « قواتنا المسلحة توغلت داخل اسرائيل بعد معارك عنيفة . أسقطنا ٨٦ طائرة للعدو . بيانات اسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربى الجبار . . » ولكن « الأهرام » أسرعت بإصدار طبعة ثانية ، رفعت فيها عدد الطائرات الاسرائيلية التى سقطت الى ١١٥ طائرة . وظهر حول الرقمين فى الطبعتين ، علامات تدل على تعديلهما ، بعد اعداد « الكليشيات » ، نتيجة لتضارب آراء القيادتين السياسية والعسكرية ، فى تقدير خسائر العدو .

وعندما صدرت الطبعة الثانية من « الأهرام » ، صباح يوم ٦ يونية ، كان اضطراب وانهيار المشير عبد الحكيم عامر ، قد دفعه الى اصدار أمره بالانسحاب من خط الدفاع الأول الى خط الدفاع الثانى ، فى منطقة مضائق سيناء . وفى مساء اليوم نفسه ، قرر المشير الانسحاب من سيناء كلها ، وصدق الرئيس على قراره . ولم تنشر الصحف المصرية أنباء الانسحاب الجزئى أو الكلى فى حينها . واكتفت - كما فعلت « الأهرام » فى اليوم التالى ٧ يونية - بالإشارة الى حدوث « تطورات هامة على خط سير المعركة » .

كان انهيار « جيش العروبة » بهذا الشكل وهذه السرعة ، بعد المبالغة فى تضخيم قدراته ، كارثة كبرى ، تأكدت القيادتان السياسية

والعسكرية المصرية ، من أن إسرائيل أنزلتها بنا بإمكاناتها الذاتية وحدها . لكن ، رغبة في تبرير الهزيمة ، ومهاجمة الدول المساندة لإسرائيل ، ظن المشير والرئيس أنه من المفيد والممكن الادعاء بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، اشتركتا مع إسرائيل في الهجوم علينا . غير أن ادعاءهما لم يصمد طويلا أمام البيانات والوقائع التي أذاعها المسئولون في إسرائيل والدول المساندة لها ، والمثولون المصريون أيضا . بل إن إسرائيل بادرت بكشف زيف هذا الادعاء ، وهو في دور التحضير ، عندما التقطت وأذاعت نص الحديث التليفوني الذي جرى بين جمال عبد الناصر والملك حسين ، الساعة السادسة صباح ٦ يونية ، واتفقا فيه على اذاعة الادعاء من القاهرة وعمان ودمشق . واعترف الملك حسين بصحته .

وصدرت الصحف المصرية صباح يوم ٧ يونية ، تشيع أن « الطيران الأمريكى والبريطانى يعمل ضدنا فى المعركة » . وتمادى محمد حسنين هيكل ، ومعه سائر رؤساء التحرير ، فى تأكيد هذا الادعاء ، بذكر عدة بيانات كاذبة ، سماها هيكل « أدلة قاطعة » ، منها : « الملك حسين يرى بنفسه على شبكات الرادار الأردنية موجات الطائرات الأمريكية تخرج من حاملات الطائرات فى البحر لمساعدة العدو » . وادعت « الأخبار » فى نفس اليوم ، أن « قواتنا تطارد فى عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا » . وأن « طائرات (كانبيرا) البريطانية بعلامتها الرسمية تشترك فى عمليات الضرب الجوى فى سيناء » . وأن « ٣٢ طائرة أمريكية تركت قاعدتها فى ليبيا لدعم طيران العدو » . ونتيجة لذلك قالت « الأخبار » : « قطعنا العلاقات مع أمريكا .. رأس المؤامرة » .

وفى اليوم التالى ، ٨ يونية ، استمرت الصحف المصرية فى الإيحاء بصمود القوات المسلحة . فكان العنوان الأكبر فى « الأهرام » يقول : « القتال مستمر بعنف على الجبهة المصرية » .

وتعمدت الصحف في زيادة الخسائر الاسرائيلية ، فقالت «الأهرام» :
« خسائر العدو في الطيران ٠٠ تصل أمس الى ما يقارب مجموعه
٣٠٠ طائرة » . ومع هذا ، حملت بعض العناوين في كلماتها
ما يشير الى بدء الهزيمة . فقد قالت « الأهرام » ان « قواتنا
تتجمع على خط الدفاع الثاني ، وتلحق بهجمات العدو خسائر
فادحة » . وعينت الصحف بنشر قرار مجلس الأمن « بوقف جميع
العمليات العسكرية ، ابتداء من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ، الساعة ١١
مساء ٠٠ » .

وفي يوم ٩ يونية ، أبرزت الصحف نبأ « وقف إطلاق
النار » . وكررت دعاوى صمود قواتنا المسلحة ، وتواطؤ أمريكا
وبريطانيا مع اسرائيل . ونشرت الاعلانات التي تتحدث عن
« معركة النصر المقدسة ، التي نخوضها مع أبطالنا في خط
النار » ، والتي تؤكد أن « النصر لنا » ، بينما كانت أركان
هزيمتنا قد اكتملت بالانسحاب من سيناء كلها ، وقبول وقف
القتال ! .

واتجه قطاع من الجماهير الى تحديد المسؤولية عن الكارثة،
ومحاسبة المتسبب فيها . فعلى مسافة قريبة من بيت جمال
عبد الناصر ، تجمع العديد من أهالي الجنود والضباط ، صباح
يوم ٩ يونية ، يسألون في قلق وغضب عن مصير أبنائهم ، بشكل
يبين استعدادهم لمحاسبة الرئيس على أخطائه .

وكان من الممكن أن يتحول هذا التجمع الشعبي الغاضب
المحدود ، الى ثورة تطيح بنظام الحكم المهزيم . ولكن التطورات
اتجهت الى الضد . فقد تمكنت السلطة من تشتيت انتباه التجمع
الغاضب ، من ناحية . ومن الناحية الثانية ، كان الرئيس والمشير ،
في مساء اليوم السابق (٨ يونية) قد احتدا في المناقشة ، فقال
الرئيس غاضبا : « اجنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا
الاثنين لازم تمشي ! » ؛

خطاب التنحي

وفي مخاطرة محسوبة ، أعلن الرئيس بوسائل الاتصال المسموعة والمزئية ، مساء ٩ يونية ، استقالته من جميع مناصبه ، في خطاب ضاغ محمد حسنين هيكل عباراته بعناية ، كي يجتذب عطف الجماهير وثقتها ، بأن يفهمها انه ليس الجاني بل الضحية ، وأنه ليس وحده المسئول عن الهزيمة ، ومع هذا فهو يضحى بنفسه ، ويعلم استعداداته لتحمل المسئولية كلها . وتوحى كلمات الخطاب للجماهير بضرورة أن تتمسك بعيد الناصر رئيسا ، بطمأننتها الى استطاعته تجاوز الموقف الصعب في مدة قصيرة ، ووضع برنامج عمل لمستقبل أفضل ، اختار بنفسه من ينفذه اذا ترك الحكم . وبهذا قام خطاب التنحي على أساس دعوة الجماهير لرفض التنحي ! .

هذا ، الى جانب أن الخطاب ردد الأكاذيب التي تبرر تورط الرئيس واندفاعه ، وضعف القوات المسلحة وانهارها . فتحدث الرئيس مؤكدا قصة الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا ، وتدخل الطائرات الأمريكية والبريطانية في المعارك ضدينا ، والتأمر الاستعماري الاسرائيلي علينا . وذلك بعد أن تأكد الرئيس بنفسه من عدم صحة كل هذه المعلومات والدعاوى ! .

في هذا الوقت ، كانت المعارضة السياسية محرمة ومجرمة . وكانت الأحزاب السياسية والقوى الشعبية ، قد قضى عليها منذ ما يزيد على عقد من الزمان . وكان الجمهور المصرح له من السلطة بالحركة السياسية ، يتألف من رجال الحكم ، وأعضاء التنظيمات السياسية السلطوية ، العلنية والسرية ، الذين تحركوا للحفاظ على مناصبهم ومنافعهم ، بالتمسك ببقاء رأس النظام الحاكم الذي أنعم عليهم بها . وكان في حركتهم دافع وتشجيع للعامة من بعض

فئات الشعب الأخرى ، الذين تكونت عقولهم على ما قدمته لهم وسائل الدعاية الناصرية ، منذ انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة فى سنة ١٩٥٤ ، من معلومات ومفاهيم ، قلبت الحقائق ، وصنعت من الأخطاء والهزائم محاسن وانتصارات ، فانتهت بعامة الناس الى الاعتقاد أن الرئيس هو منبع الحق والخير والفكر السليم ، واليه وحده ترجع كل الانجازات والانتصارات ، وبالتالي فليس من المعقول أو المقبول أن يحل أحد محله ، بل ان اختفائه يهدد الحياة نفسها بالقضاء . ولم يكن عامة الناس ، قد عرفوا بعد عيوب وأخطاء النظام الذى يحكمهم ، وحجم الهزيمة التى ألت بهم ، والآثار المترتبة عليها ، ومدى مسئولية الرئيس عنها . فجاء التأثير المستهدف من الخطاب الذى أعلن تنحى الرئيس عن الحكم سريعا ، واندلعت المظاهرات فور اذاعته . وأعقبته بيانات التأييد للرئيس والتمسك ببقائه ، التى أخذت الاذاعة ترددها ، فشجعت على اتساع دائرة المظاهرات ، واستمرارها .

وفى صباح اليوم التالى ، خرجت الصحف المصرية ، تنشر نص خطاب التنحى ، وتبرز معلوماته وتؤكد معانيه ، التى كانت تهدف الى خدمة موقف الرئيس وتحقيق أهدافه ، دون مراعاة الحقيقة والواقع . وتابعت الصحف أخبار المظاهرات وتأييد الجهات المختلفة للرئيس ، بالتحبيذ والتشجيع والتضخيم . فقالت عناوين « أخبار اليوم » ، فى ١٠ يونية : « الشعب يقول لا . عبد الناصر يقرر التنحى عن رئاسة الجمهورية ، وتكليف زكريا محيى الدين بقولى الرئاسة . الشعب يخرج فى مظاهرات هائلة وسط الغارات الجوية ، مطالبا عبد الناصر بالمعدول عن قراره . » الرئيس يصارح الشعب بكل الحقائق . كفاءة جيوشنا شهد بها العدو قبل الصديق . نستطيع فى مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب . توقعنا الهجوم من الشرق أو الشمال ، ولكنه جاء من الغرب . »

ومن عناوين « الأهرام » : « مصر كلها خرجت أمس في مظاهرة واحدة تصر على بقاء عبد الناصر . برغم أية عوامل قد تكون بنيت عليها موقفى فى الأزمة ، فانتى على استعداد لتحمل المسئولية كلها . . عبد الناصر يقدم الأدلة المثبتة للتواطؤ الاستعماري مع اسرائيل . . مجلس الأمة يناشد عبد الناصر بعد اجتماع عاجل : أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا وستظل ما بقينا قائدا . . مجلس الوزراء يصر على بقاء عبد الناصر رئيسا . . المشير عبد الحكيم عامر يقرر اعتزال جميع مناصبه . . »

ونشرت الصحف فى اليوم نفسه (١٠ يونية) البيانين اللذين أصدرتهما « القيادة العليا للقوات المسلحة » ، صباح وظهر اليوم السابق ، واللذين يعلنان رسميا اكتمال الكارثة باتمام انسحاب قواتنا المسلحة الى الضفة الغربية لقناة السويس . وسيادة الهدوء على الجبهة .

وفى مناخ الحرمان من التعبير عن الراى بالكتابة ، عبرت النكتة المصرية الشفهية عن وعى البعض بحقيقة الحكم ، وبطبيعة النتيجة المأساوية لأسلوب الحاكم الفرد فى ادارة شئون الدولة ، والسيطرة على الصحافة ، فى أن أحدهم سأل عن النظام فى مصر ، وجاءته الاجابة : « عبد الناصر يخطب ، حسنين هيكل يكتب ، وموشى ديان يخش » .

غير أن الصحف الناصرية صدرت صباح اليوم التالى ، ١١ يونية ، تلبس الرئيس ثوب البطولة والانتصار ، وتصور بقاءه فى الحكم كاستجابة لطلب شعوب العالم كله ، وتقول ان الأمة العربية لا تقبل قائدا غيره . وهذه هى بعض عناوين « الأهرام » : أمام ضغط شعبى غلاب قرر عبد الناصر تأجيل قراره بالتنحي . خرجت الجحافل الشعبية فى كل مدن مصر ، وفى العالم كله ،

هادرة تطلب الى عبد الناصر أن يعدل عن قراره .. زكريا محيى الدين يقول فى بيان أذاعه أمس : اننى لا أقبل كما لا تقبل جماهير أمتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر .. » وهذه عبارة واردة فى أحد اعلانات القطاع العام ، تتجاهل الواقع تماما وتعلن عكسه ، فتقول : « .. سننتصر يا جمال لأنك معنا ، ولأننا معك .. » .

وبسرعة اتجه الرئيس الى تحقيق أهدافه من خطاب التنحى . فاستند الى مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ، ليهرب من مسئولية الهزيمة ، وعقوبتها الاعدام شنقا فى ميدان التحرير - كما توقع هو ، وصرح لـ محمد حسنين هيكل - ويبقى فى قمة السلطة ، ويجلس فى مقعد القاضى بدلا من الوقوف فى قفص الاتهام ، ويطيح بخصومه ومناوئيه ، وبكل قلم حر ورأى نزيه .

وكانت الصحافة التى أوقعها الرئيس تحت سيطرته ، هى أهم وسائله لتحقيق أغراضه . ولكن مسئولية الصحافة عن كل ما ارتكبته من أخطاء ، تتضاءل كثيرا حتى تكاد تتلاشى ، تبعا لضياغ حريتها وانكسار ارادتها ، فلا مسئولية دون سلطة واردة حرة .

————— (٣) اهتزاز الحاكم وارتفاع صوت الشعب

فى هزيمة يونية ١٩٦٧ ، جنت البلاد أقسى نتائج الحكم المطلق ، بعد أن مرت بعدة حلقات من الهزائم العسكرية والسياسية والاقتصادية . واتضح أمام الجميع فشل نظام الحكم الشمولى ، وضرورة اقامة دعائم الديمقراطية كأساس لعلاج كافة المشكلات .

ورغم نجاح الرئيس فى مغامرة التظاهر بالتنحى عن الحكم ، وبقائه فى قمة السلطة وحده ، بعد التخلص من شريكه فيها عبد الحكيم عامر ، فان كرسى الحكم اهتز بشدة ، من تأثير انهيار المؤسسة العسكرية ، وتضاؤل الثقة الشعبية فى الحاكم الى أدنى الدرجات ، واشتداد الضائقة الاقتصادية .

انهيار الاقتصاد

فقد ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا ، وخفضت الحكومة قيمة البدلات والأجور الاضافية لموظفيها . وتعددت مشاكل التجار والزراع ، وازدادت العيوب فى المصنوعات ، وتفاقت أزمة المساكن ومشكلة المواصلات ، وحدثت عدة أزمات فى المواد

التمويلية خاصة السلع المستوردة ، وازدادت حوادث الاختلاس والافلاس .

وفى خطابه فى مؤتمر الطلبة بجامعة القاهرة ، يوم ٢٥ أبريل ١٩٦٨ ، اعترف الرئيس بانهيار ميزانية الدولة ، وقال : « ما عندناش فلوس نشترى بيها السلاح » . ولم يذكر الرئيس طبعاً ، كيف وأين تبذرت موارد الدولة .

الهجرة

وبسبب الضائقة الاقتصادية والسياسية ، تحولت مصر الى مصدر طرد لمواطنيها ، بعدما كانت مصدر جذب لسكان المناطق المحيطة بها .

ومع أن القيود المفروضة على السفر الى الخارج ، كانت فى منتهى الشدة ، لأسباب سياسية وأمنية ، فقد تقدمت أعداد هائلة من المواطنين ، تطلب السفر . فما كان من الحكومة الا الاتجاه الى تخفيف القيود تدريجياً ، ثم تشجيع الهجرة .

وتحدثت الصحف كثيراً عن الدول التى ترحب بهجرة المصريين اليها ، والتخصصات المطلوبة ، والاجراءات التى اتخذت لتيسير الهجرة من الوطن والعودة اليه .

الفساد

وفى هذه الفترة ، عمت الشكوى من الفساد واستغلال النفوذ والامتيازات ، والاسراف لدى أجهزة الحكومة والقطاع العام .

واستحسن الحاكم اضاءة الشارة الخضراء أمام الصحف ، لتنشر الأخبار والتعليقات حول حوادث الفساد المالى والادارى

التي لا تمس أقطاب السلطة ، للتنفيس عن الغضب والسخط قبل الانفجار .

فكتب محمد زكى عبد القادر ، عموده « نحو النور » - فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ - عن شكوى المواطنين من « استغلال كبار الموظفين لراكزهم ، سواء فيما يتعلق بالسكنى أو استعداد الشرطة أو تقديم مصالحهم أو الحصول على مزايا لا تتاح للكافة من المواطنين .. » . ورجا الكاتب أن تكون المساواة فى المعاملة وأخذ الحقوق أو أداء الواجبات أمرا مقررًا ومتبعًا . وتساءل موسى صبرى فى « الجمهورية » - يوم أول سبتمبر ١٩٦٩ - قائلاً : « لماذا ينحرف المواطن المسئول .. » . ولماذا لا ينحرف المواطن المسئول ؟ .. » .

وفى تحقيقها عن « الحرب على الاسراف » - فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ - تحدث « آخر ساعة » عن : « كيف ضاعت ٢٠٠ ألف جنيه بالعمليات الصعبة فى أحد مصانع النسيج ، بسبب الإهمال والوقت الضائع ! » . وكتبت « الأهرام » - فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ - عن « مجموعة من الانحرافات داخل ١٨٥ جمعية زراعية » .

ونشرت « الأهرام » - فى ٢ فبراير ١٩٦٨ - « بيانات تفصيلية عن امتيازات شقق الحراسة » ، وكيف صرف مبلغ أربعة آلاف جنيه ، لادخال تحسينات على شقة واحدة ! . وكتب سعيد سنبل - فى « الأخبار » يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ - حول قصة أرض الهرم التى اعتدى فيها موظفون كبار على أرض الدولة واستباحوا ترابها بأبخس الأسعار ، مستغلين نفوذهم واتصالاتهم . وكان رد الفعل هو تقديم قانون « من أين لك هذا » الى « مجلس الأمة » لدراسته وإصداره .

النكت

وقد عبر الشعب عن سخطه وسحب ثقته من حكامه ، فى

موجة عارمة من « النكت » ، التي تناولت كافة أقطاب الحكم ،
وتصرفاتهم ، كما شملت كل حوادث الوطن ومصائبه ، مما دفع
الرئيس الى التصدى بنفسه وبواسطة كتابه لموجة النكت ، لكن دون
فائدة ! •

ففى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ ، زعم الرئيس أن مصدر
هذه « النكت » هو « العدو » ، وأن الهدف منها هو تثبيط العزيمة ،
وفقد الثقة فى القوات المسلحة ، وبث اليأس فى النفوس • وطلب
الرئيس الكف عن ترديد « النكت » حتى لا تساعد « العدو » فى
تحقيق أهدافه • وأعلن « المواجهة الصريحة لحملة النكت وعملية
انتقاد النفس •• » •

وكتب يوسف السباعى - فى « آخر ساعة » يوم ١٩ يولية
١٩٦٧ - أنه « اذا كان الكلام والنقد والتنكيت •• مجرد تنفيس
عن النفس •• فهو شئ لا مفر منه •• ولكن أن يصل الى حد
اضاعة الجهد وتثبيط الهمم ، فهو بلا شك شئ بغىض •• وأنا
أحس أن معظم النكت التى أسمعها ، تمس شخصى بطريق غير
مباشر •• فهى تمس سمعة الناس الذين أشعر أنني فرد منهم ،
والبلد الذى أحس أنني جزء منه •• » •

الدين والهزيمة

وقد حاول المسئولون عن هزيمة يونية ، الايحاء بأنها مسألة
قدرية ، وأنها حدثت نتيجة ابتعاد الشعب عن مبادئ الدين ••
أى أن الشعب كله مسئول عنها ، فلا يصح تحميل الحكومة
المسئولية كلها ، وبالتالي فلا داعى للسخط عليها • ثم أفادت
الحكومة من قوة تأثير الدين ، فى شحذ الهمم للخلاص من
الهزيمة •

وهنا برزت ظاهرة تبني القيادة السياسية ، ومساعدتها ، وصحافتها ، الدعوة الى « ضرورة التمسك بقيم الدين والاعتصام به » . استهل الحملة الدعائية الرئيس جمال عبد الناصر ، في خطابه في العيد الخامس عشر للثورة ، في يولية ١٩٦٧ ، بقوله : « يجب أن نتمسك بمبادئ الدين وأهدافه » . وصاغت الصحف من أقوال الرئيس العناوين البارزة .

وقال شيخ الأزهر لصحيفة « آخر ساعة » - يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٧ - « لا بد أن يكون الدين مادة أساسية في المدارس والجامعات » . ويجب على أجهزة الاعلام أن تضع خطة جديدة للتوعية الدينية . وتساءل فضيلته : « ما هو نصيب الدراسات الدينية في برامج التثقيف السياسى ؟ » .

وقال البابا كيرلس بطريرك الأقباط ، لصحيفة « الجمهورية » يوم ٣ أبريل ١٩٦٨ ، ان « القيم الروحية تحمى الشباب » . وتحدث عن دور رجل الدين بالنسبة لبيان ٣٠ مارس .

ونشرت « آخر ساعة » - في ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ - مناقشة مفتوحة عن دور الدين في المجتمع ، خلصت منها الى أن « المطلوب وضع خطة متكاملة للتربية الدينية ، على أن تشارك في وضعها جميع أجهزة الدولة » .

وتحدث الشيخ أحمد حسن الباقورى ، مدير جامعة الأزهر ، لـ « آخر ساعة » في ٦ سبتمبر ١٩٦٧ ، عن « دور الدين في التثقيف السياسى للاتحاد الاشتراكى » .

كما تحدث الشيخ أحمد هريدى ، مفتى الديار المصرية ، الى « آخر ساعة » في ٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، عن : « الطريق الى النصر

في الاسلام » . وقال ان « واجب المقاتلين المؤمنين الصابرين الا تصيبهم الهزيمة العسكرية بهزيمة النفس والارادة » .

ووجه حسين الشافعى ، نائب رئيس الجمهورية ، « دعوة مفتوحة لبناء المجتمع الاسلامى الصحيح » . وقال « لآخر ساعة » - فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، ان « القاهرة تقدم جهودها الخالص وتضع امكانيات الأزهر ، لمعاونة المسلمين فى نشر تعاليم القرآن » .

وبعد مظاهرات الطلبة ، طلب شوقي عبد الناصر ، المسئول السياسى لشرق القاهرة ، فى أبريل ١٩٦٨ ، من وزارة الأوقاف تخصيص خطيب للجمعة ، بمسجد المدينة الجامعية .

وقال الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب وزير الأوقاف ، لصحيفة « أخبار اليوم » فى ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، انه « يجب أن يعود المسجد لدوره الأول ، قيادة روحية واجتماعية للحى ، ولا بد أن تكون فاعلية الجيش فوق فاعلية عدوه ، والاسلام هو خير منهاج يحقق هذا التفوق » .

وكتب أنيس منصور - فى « الأخبار » يوم ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، ان أكثر مشروعات « المجلس الأعلى للشئون الاسلامية » طموحا ، هو اصدار « موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى » .

المطالب الشعبية

وقد ترددت بوضوح على ألسنة الناس وصفحات الصحف ، المطالب الشعبية ، التى تعددت لتشمل نظام الحكم ، وكافة الأحوال السياسية والاقتصادية .

وعبر عن هذا الواقع عبد العزيز قهemy ، عندما كتب فى « أخبار اليوم » - يوم ٢٧ يناير ١٩٦٨ ، يقول : « الحديث عن الحريات وضمنان الحريات يرتفع الآن فى كل مكان » . فى مجلس

الأمة .. فى الصحف .. فى محاكمات المتآمرين على الثورة ..
فى الاجتماعات السياسية .. فى لقاءات المواطنين .. ومع هذا
الحديث تتردد الدعوة الى تأكيد سيادة القانون .. تأكيد استقلال
القضاء .. وقف السلطات والاجراءات الاستثنائية .. تقنين
الثورة .. وضع الدستور الدائم وصدوره » .

وتأمل يوسف السباعى ، رئيس تحرير « آخر ساعة » -
يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ - فى طلب البعض تحويل « الاتحاد
الاشتراكى » الى حزب ، ومطالبة البعض الآخر بتعدد الأحزاب .
وأبدى الكاتب شكه فى الجدوى من قيام الأحزاب المختلفة . ورأى
تأجيل البحث فى قيامها الى ما بعد الخلاص من آثار المعركة .

وكان المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه ، على علم كامل
بآمال الشعب ومطالبه ، فحاولوا الافادة منها فى اجتذاب الناس
اليهم ، فى أثناء تحركاتهم ضد جمال عبد الناصر ومجموعته ،
وذلك بطبع منشورات تطالب بقيام معارضة فى مجلس الأمة
والاتحاد الاشتراكى ، ، « علشان نقدر نعبر عن وجهات النظر
الى ما نقدرش نقولها فى جرايدنا » .

ولما اتضحت هذه المحاولة فى اعترافات المتهم العقيد محمد
حلمى عبد الخالق ، أمام « محكمة الثورة » - يوم ١٩ فبراير
١٩٦٨ - بادر حسين الشافعى ، رئيس المحكمة ، بالقول « احنا
نظام ملتزم بميثاق ، والميثاق واضح بالنسبة لتعدد الأحزاب ،
وانشاء الأحزاب سينشئ حزب يتلقى أوامره من قمة الاستعمار ،
وحزب يتلقى توجيهاته من أقصى اليسار . والمفروض أن الكلام
ده يثار سنة ١٩٧٠ ، لما نبتدى نعيد النظر فى الميثاق » .

وألح محمود أمين العالم - فى « أخبار اليوم » يوم ٣٠
مارس ١٩٦٨ - على « ضرورة مشاركة العمال والفلاحين مشاركة
فعالة فى السلطة السياسية .. » . وأوضح أن « ليس معنى هذا

بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون بنسب معينة في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، ولكنه يعنى بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون الحقيقيون في اختيار هذه اللجنة . . ولا شك أن الانتخاب هو أسلم طريق الى ذلك . . »

وأعلنت بعض المطالب الشعبية على لسان الرئيس ، عندما قال في خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ : « الشعب وأنا معه نطالب ببداية جادة ، وبوضع حد للامتيازات ، وبالتكافؤ في التضحيات ، وبالتقاوة الثورية ، وبالاعتصام بقيم الدين » .

وفي « أخبار اليوم » - ٤ مايو ١٩٦٨ - كتب رئيس منصور عن « شالوم ذلك العدو المجهول ! » - موضحا أن جهلنا بعدونا من أهم أسباب هزيمتنا . وطالب بالعمل لمعرفة حقيقة العدو بالاذاعة والصحافة والكتاب ، لأن معرفتنا به هي أعظم سلاح ضده . وطالب جلال كشك بالعمل لتحويل شعار « الدولة العصرية » الى حقيقة وواقع ، مؤكدا أنه « لا نصر على إسرائيل الا بدولة عصرية . . »

وظهر التغيير كمطلب شعبى ملح ، في كتابات محمد حسنين هيكل - في « الأهرام » يوم ٢٨ يولية ١٩٦٧ ، وغيره - ولكنه أبعد ذهن القارئ تماما عن احتمال امتداد هذا المطلب الى شخص الرئيس نفسه ، عندما قال ان موقف الجماهير في يومى ٩ و ١٠ يونية ، كان « كمن يقول لجمال عبد الناصر : ابق . . ونحن واثقون أنك قادر على التغيير . . لصالح النصر النهائى » . ووصل هيكل في تحليله الى « أن موقف الجماهير خلال تلك الساعات الحاسمة كان تفويضا للتغيير . . » ، أى أن الشعب تنازل للحاكم عن حقه في التفكير والتدبير والتقرير ! .

أما احسان عبد القدوس - في « أخبار اليوم » ، ٢ مارس

١٩٦٨ - فقد رأى أن أى محاولة للتفكير فى التغيير بمعنى اعادة البناء ، يجب أن تبدأ من ازالة أسباب وآثار الهزيمة . وهى لا تتحقق بمجرد تنحية شخص أو مجموعة أشخاص ثبت انحرافهم ، ولا بمجرد القضاء على طبقة عسكرية والذين التفوا حولها وكونوا الطبقة الجديدة ، ولا بمجرد نقل السلطات من يد الى يد أو من هيئة الى هيئة . بل تتطلب مواجهة صريحة للجو السياسى العام ، الذى أفسح المجال للأخطاء . وطالب الكاتب بممارسة الحرية السياسية خارج وداخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، تأيلا انها تتطلب الوعى والتحرر من السلطة والانفتاح على الشعب . كما طالب بالضمانات التى تكفل للناس التحرر من الخوف ، موضحا أنه « ليس هناك طريق للتحرر من الخوف الا القانون . الذى يقيد الحاكم كما يقيد المحكوم . »

أما التغيير فى رأى عبد العزيز فهمى - الذى أبداه فى « أخبار اليوم » ، ٩ مارس ١٩٦٨ - فهو يشمل « طرق العمل والتنظيم والتعبير السياسى ، بحيث يتاح للجماهير أن تشارك مشاركة ايجابية وحقيقية فى صنع حياتها الجديدة ، وأن تبرز قياداتها المخلصة من صفوفها بارادتها واختيارها ، دون أن تعرقلها عن هذه المشاركة أساليب روتينية جامدة . »

القمع والمراوغة

ماذا فعل عبد الناصر لكى يتجاوز أزمة الهزيمة ، ويواجه المطالب الشعبية ؟

لقد استخدم الرئيس عدة وسائل تعتمد على أساسين : أولهما ، بوليسى يهدف الى قمع المعارضين التقليديين ، ومن تتوقع منهم المعارضة ، وعزلهم عن التأثير فى الجماهير ، بالاعتقال والسجن . وثانيهما ، سياسى يهدف الى تهدئة الجماهير ،

وتحاشى غضبها وسخطها وتجنب الاصطدام بمطالبها ، واستعادة ثقتها فى الحكم ورجاله .

ولهذا ، تظاهر الحاكم بتبنى المطالب الشعبية فى الإصلاح والتغيير والديمقراطية . وتحرير الأرض المغتصبة ، ومحاسبة المسئولين عن ضياعها . وفى نفس الوقت ، افتن الحساكم فى الهرب من مسئولية الانهيار العسكرى والاقتصادى ، وفى تقديم كباش الفداء ، لاستنفاد سخط الجماهير . كما افتن فى المناورة والمراوغة ، حتى انتهى عهده ، دون الاستجابة لأكثر المطالب الشعبية ! ..

الاعتقال

وفى مقدمة الأساليب البوليسية ، يأتى الاعتقال . فهو إجراء أمضى عنيف يتناقض تماما مع حقوق الانسان ، ظل يلزم ممارسات الحكم الناصرى منذ بدايته حتى نهايته ، وصار من أبرز انجازاته التى يعلنها زعيمه ، ويعتبرها مظهرا لقوته ودليلا على نجاحه . ولم ينس الناس بعد ، كيف وقف جمال عبد الناصر ، يفتخر فى خطاب مذاع ، بأنه قبض على ثلاثين ألفا فى نصف ساعة . ولم يغب عن أذهانهم ما لاقاه المعتقلون من تعذيب وترهيب واهانة ، وما واجهته أسرهم من شقاء وتشرد ! . وبرزت بين مفردات العصر عبارات : القانون فى اجازة ، زوار الليل أو الفجر ، الحساكم الخاصة ..

وكانت السجون مكتظة بالمعتقلين من كافة الاتجاهات ، فلما اندلع القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وحالة الطوارئ ، أسرعت أجهزة الأمن لتضيف الى المعتقلين آلاف أخرى من كافة الأديان والاتجاهات السياسية ، دون ذنب أو جريمة .

وتحت تأثير موجة السخط والنقد الشعبية الشديدة ، التي ارتفعت في وجه الحكام بعد الهزيمة ، وما صاحبها من سقوط بعض اللجان والأجهزة والأشخاص ، الذين اتخذوا من الارهاب أسلوبا لارضاء زعيمهم ، اتجهت أزمة المعتقلين الى الانفراج تدريجيا .

في نوفمبر ١٩٦٧ ، صفت أعمال « لجنة الرقابة العليا على الدولة » ، التي كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر . وألغيت بعض قراراتها ، وأحيلت جميع المسائل المعروضة عليها ، الى الوزراء المختصين .

وفي أواخر سنة ١٩٦٧ ، تم الافراج عن بعض المعتقلين ، منهم أربعمئة من الاخوان المسلمين ، و ٨٨ شخصا كانوا موضوعين تحت الحراسة بواسطة « لجنة رقابة الدولة العليا » ، و ٣١ شخصا شملتهم قرارات نفس اللجنة ، ورئي احالتهم للقضاء للبت في التهم المنسوبة اليهم . وعشرة أشخاص كانوا معتقلين في قضايا انحراف بالمقطاع العام ، وأحيلوا الى النيابة العامة ، وألغى قرار تحديد الإقامة الجزئي ، الصادر ضد ٢٠٢ ، من الخاضعين للحراسة منذ سنة ١٩٦١ .

وأفرج عن أكثر اليهود المصريين ، الذين أعتقلوا في أثناء حزب يونية ، وعددهم أربعمئة .

وفي مستهل سنة ١٩٦٨ ، أطلق سراح عدد آخر من المعتقلين ، وتقرر الافراج عن كل من يثبت « عدم انحرافه » . وكل من يثبت أنه لم ينضم الى تنظيم سرى سابق .

وفي آخر يناير ١٩٦٨ ، قررت محكمة القضاء الإداري مبدئين مهمين يقضيان بأن اعتقال الموظف لا يصلح سببا لحرمانه من الترقية ، وبأن من الواجب إعادة اجراء حركات الترقية التي تخطت المعتقلين .

وتقرر اعتبار المعتقل الذى لا يصدر حكم بإدانته موجود فى الخدمة . وأفتى مجلس الدولة بأن اعتقال الموظف لا يبرر لجهة الادارة وقفه عن العمل ، ولهذا فهو يستحق مرتبه عن فترة اعتقاله .

الحراسة

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ومستهل سنة ١٩٦٨ ، صدرت عدة قرارات برفع الحراسة عن عدد كبير من الأسر والشركات التى وضعت تحت الحراسة « لاعتبارات اجتماعية أو أية أسباب أخرى غيرها كدواعى الأمن » .

وعنيت الحكومة بتوضيح أن « قرارات رفع الحراسة والافراج عن المعتقلين ، لا تعنى العدول عن الخط الاشتراكي » .

وفى أول فبراير ١٩٦٨ ، صدر قرار جمهورى بتعديل اختصاصات القضاء العسكرى بالنسبة للمدنيين ، « تجاوبا مع الاتجاهات الشعبية الحالية » ، وذلك لحين تعديل قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ . وينص القرار على قصر سريان أحكام قانون الأحكام العسكرية على الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو المحال التى يشغلها العسكريون ، والجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة . وبمقضى هذا القرار ، قيدت سلطة النيابة العسكرية فى الحبس الاحتياطى ، وأحيلت القضايا المتهم فيها مدنيون الى النيابة العامة .

الحريات

وفى ٨ أبريل ١٩٦٨ ، وافقت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة برئاسة محمد أنور السادات رئيس المجلس ، على المبادئ التى تضمنتها اقتراحات اللجنة الخاصة بمراجعة القوانين المتعلقة

وحالة الطوارئ ، والسجون ، وتخويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي .

وكانت لجنة الحريات بمجلس الأمة قد أوصت بتعديل قوانين تدابير أمن الدولة ، بالتضييق من دائرة الأشخاص الذين يجوز القبض عليهم واعتقالهم . واشترطت اللجنة لاتخاذ كل هذه الاجراءات قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسي والاجتماعي للبلاد ، وأن تقوم في الشخص الذي يجوز القبض عليه واعتقاله خطورة على أمن المجتمع تنبئ عنها أسباب جدية . كما اشترطت اللجنة أن يكون قرار الاعتقال مسببا ، ضمانا للرقابة القضائية على أسبابه . وكذلك ضرورة عرض المعتقل في مدى ٦٠ يوما من صدور أمر الاعتقال ، على محكمة لأمن الدولة تشكل من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ، ويتجدد هذا الحق كل ٦٠ يوما ، على أن يسقط أمر الاعتقال في كل الأحوال بمضي ستة أشهر من تاريخ تنفيذه ، ويفرج عن المعتقل فورا .

وتضمنت مقترحات لجنة الحريات ضمانات خاصة بفرض الحراسة ، وتنظيم التظلم منها أمام محكمة لأمن الدولة . ومعاملة المعتقلين معاملة المحبوسين احتياطيا ، والغاء لائحة المعتقلات ، وتطبيق نظام السجون على المعتقلين بما فيه من ضمانات قضائية .

وبحثت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة ، قانون الطوارئ ، واقتراحات لجنة الحريات للتوفيق بين أمن الوطن وسلامته وأمن المواطن وكرامته ، وحق المعتقل أو المفروضة عليه الحراسة ، في التظلم من الاعتقال أو الحراسة .

ثم أدخلت في مستهل نوفمبر ١٩٦٨ ، بعض التعديلات على قوانين أمن الدولة ، استجابة للمطلب الشعبي ، بإباحة التظلم

بالحرريات ، وهى قوانين تدابير أمن الدولة ، والأحكام العسكرية ،
من قرارات الحراسة والاعتقال ، والغاء صفة الضبطية القضائية
الممنوحة للشرطة العسكرية .

وصدرت قوانين « ضمانات الحريات » ، يوم ٢ نوفمبر
١٩٦٨ .

العزل والفصل

وصدر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، قرار برفع أحكام قانون العزل
السياسى الصادر سنة ١٩٦٢ ، عن ١٤٠٦ من الأشخاص
الخاضعين له . وأعيدت لهم حرية ممارسة العمل السياسى ، بما
فيه حق الانتخاب .

وأعيد النظر فى أمر المفصولين من الخدمة فى الحكومة
والقطاع العام ، بقرارات من اللجنة العليا للرقابة على الدولة ،
لأسباب سياسية . وصدرت عدة قرارات جمهورية بإعادة بعضهم
الى أعمالهم فى أبريل ١٩٦٨ .

التراجع

ولكن قرارات الغاء الاعتقال ورفع الحراسة واعادة
المفصولين ظلما الى أعمالهم ، لم تشمل الا عددا قليلا جدا منهم ،
وظل أكثرهم يعانون ظلم القرارات الجائرة . وحتى القرارات
القليلة التى صدرت تردد الحاكم فى تنفيذها ، بل انه ألغى بعضها
بعد صدوره ! . وفى مذكراته ، يتحدث سيد مرعى ، وزير الزراعة ،
عن الغاء بعض القرارات الجمهورية ، التى صدرت فى يولية
١٩٦٧ ، برفع الحراسة المفروضة على مساحات من الأراضى
الزراعية ، مما زود الاحساس بعدم جدية الحساكم فى تصحيح
أخطائه .

—————(٤) تزيف الواقع وتقييد الصحافة

مع بدء القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، أسرعت الحكومة بفرض الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف • وشددت رقابتها على الاذاعة والتليفزيون ومصلحة الاستعلامات • وتولى وزير الارشاد القومى ، سلطات الرقيب العام على الصحافة •

وبهذا وقعت الصحف تحت وطأة الرقابة السابقة للنشر ، بنوعيتها : الرقابة الذاتية التى يباشرها رؤساء التحرير المختارون من قبل رئيس الدولة ، والرقابة الحكومية التى يمارسها الرقباء الرسميون • أما بعد النشر ، فكانت الصحف تخضع لتقييم رجال الحكومة وتنظيمها السياسى •

تزيف الواقع

وكانت السياسة المملاة من قبل رئاسة الدولة ، على أجهزة الدعاية والصحافة المصرية ، والقائمة على قلب الحقائق وتزيف الوقائع ، مادة للسخرية والتهكم على السنة الجميع ، خاصة بعد افتضاح أمرها بشدة فى هزيمة ١٩٦٧ •

وقد اعترف محمد فائق ، وزير الارشاد القومي ، في حديثه الى صحيفة « المحرر » اللبنانية - يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ - بأن الأساس الذي كان يقوم عليه الاعلام الداخلى ، هو أن الشعب لا يستطيع مواجهة الحقائق ، فيجب اخفاؤها عنه ، والهاؤه بما يتفق مع أمانيه ولو بالمبالغة ، حتى لا تصدم الحقيقة الرأى العام فتسقطه . ولكن الحقيقة التى أثبتتها الوقائع ، هى أن الشعب يزداد صلابة كلما واجهه المسئولون بالحقائق . وان روح الكفاح ترتفع ، والثقة بالنفس تزداد ، كلما كان لدى الرأى العام صورة حقيقية للموقف . ولهذا - كما قال محمد فائق - فان خطة الاعلام الجديدة ، بنيت على أساس مواجهة الحقيقة ، لكى تصمد أمام الصدمات وتواجهها بصلابة . أما الحماسة المبنية على الكذب ، فهى حماسة هشة تسقط أمام أول تجربة . وعن الروح المعنوية التى تبيتها الاذاعة فى الناس ، قال الوزير اننا أصبحنا شديدي الحرص على أن تنسجم تمام الانسجام مع واقعنا السياسى ، بحيث تتدرج مع تطور موقفنا العسكرى والسياسى .

تغيير المسئولين

وفى محاولة من الحكومة لاستعادة ثقة الناس فى أجهزة دعايتها ، قامت باجراء عدة تغييرات فى أشخاص كبار المسئولين عنها . فبدلا من أحمد سعيد ، عينت محمد عروق مديرا لاذاعة « صوت العرب » . وقالت « آخر ساعة » - فى ٢٧ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ - ان اختيار محمد عروق ، يتفق تماما مع خططنا المقبلة من أجل تحقيق تضامن عربى وثيق ، بين الدول والشعوب العربية كلها . وان التغيير فى « صوت العرب » هدفه « البحث عن النغمة الصحيحة لمخاطبة الجماهير » .

وفى ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، صدر قرار جمهورى بتحويل

« مصلحة الاستعلامات » الى هيئة عامة ، تتبع وزير الارشاد القومي ، وتكون تحت اشرافه وتوجيهه . واختير الدكتور محمد حسن الزيات ، وكيل وزارة الخارجية ، رئيسا للهيئة الجديدة . وصرح « لآخر ساعة » - يوم أول نوفمبر ١٩٦٧ - أن سياسة الهيئة سوف تعتمد على الصدق والحقيقة في مواجهة الدعاية الاسرائيلية .

واتبعت وزارة الارشاد تقليدا جديدا ، باختيارها متحدثا رسميا ، يعقد اجتماعا أسبوعيا ، يجيب فيه عن الأسئلة والاستفسارات ، ويواجه الشائعات .

ولكن ، هل كان في استطاعة وزير الارشاد ، التحول من أساليب الكذب والتزييف ، الى سياسة الصدق والحق ، في ظل استمرار الحكم الشمولي المسيطر على كافة السلطات ، ووسائل المعرفة ؟ . . وهل كان من المعقول أن يكشف الحاكم عن الأخطاء الجسيمة ، التي استمر يرتكبها في حق شعبه ؟ .

الصحافة والرقابة

أما الصحافة ، فكانت الأوضاع الحاكمة فيها مثيرة لتضرر أكثر الصحفيين . فلما فرضت الحكومة الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف ، مع بدء حرب يونيو ١٩٦٧ ، واستمرت بعدها ، كانت عاملا مشددا للمسخط ومثيرا للشكوى ، مما دفع مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، الى رفع مذكرة احتجاج على فرض الرقابة ، الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي ، المالك القبانوني للصحف ، تليق آراء الصحفيين في ثلاث نقاط هي :

« ١ - ان الصحافة قد عاشت سنوات طويلة ، منذ نقل ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكي ، حرة من الرقابة ، ولم يؤخذ

عليها أى انحراف أساسى ، فيما عدا أخطاء متناثرة قد تقع فى وجود الرقابة وفى غير وجودها - ٢ - ان المسئولين عن المؤسسات الصحفية مسئولون سياسيون قبل كل شىء . وقد اختارهم الاتحاد الاشتراكى بوصفه ممثل السلطة الشعبية ، وهو يملك محاسبتهم وتغييرهم ، وهم بالتالى أقدر على حمل مسئولية الخط السياسى الوطنى والاشتراكى فى أى مرحلة - ٣ - ان وجود رقيب غير مدرب ولا صلة له مسبقا بالعمل الصحفى - ان ينتدب عادة من بين موظفى الحكومة - يعرقل العمل . وهو نوع من العلاقة السلبية بين القيادة السياسية وبين الصحف . فى حين أنه خير من ذلك أن تقوم علاقة ايجابية عن طريق اتصال مستمر بين المسئولين وبين رؤساء تحرير الصحف . والمجلس يرجو أن يتبنى الاتحاد الاشتراكى هذه القضية ، للنظر فى رفع الرقابة على الصحف فى أقرب فرصة ممكنة .

ويذكر أحمد بهاء الدين ، أن عبد المحسن أبو النور ، القائم بأعمال أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، عرض المذكرة على الرئيس ، الذى قال انه موافق على ما فيها ، « ولكنها ظروف طارئة ، يرجو أن تتغير بسرعة » .

الصحافة التابعة

وكان أسلوب قيام الصحف بعملها ، موضعاً للنقد من الصحفيين والقراء على حد سواء . وارتفعت موجة النقد وامتدت ، لتظهر على صفحات الصحف ذاتها ! .

وعلى سبيل المثال ، فقد رسم احسان عبد القدوس ، صورة واقعية لدور الصحافة السلبى - على صفحات « أخبار اليوم » فى ٢٧ يناير ١٩٦٨ - بقوله : « ان معظم التنظيمات الشعبية السياسية - ومن بينها الصحافة - تقصر الجانب الأكبر من نشاطها

على التبرير والتفسير لا على المطالبة والتوجيه . . أي أنها تعتقد أن كل المطلوب منها هو انتظار تصرفات السلطة التنفيذية ، ثم تبرير هذه التصرفات أمام الشعب واقناعه بها . . وربما كان هذا المظهر هو نتيجة لتصور خاطيء بأن الأجهزة الشعبية هي جزء من السلطة التنفيذية . . وأن مهمتها الأساسية هي توجيه الشعب لا توجيه الحكومة . . في حين أن التصور الطبيعي هو أن الأجهزة الشعبية لها كيان منفصل عن السلطة التنفيذية - وهي منفصلة فعلا بحكم القوانين - وأن دورها الأساسي هو توجيه الحكومة باسم الشعب ، قبل توجيه الشعب باسم الحكومة . . »

أخطاء الصحفيين

وفي المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب ، الذي عقد بالقاهرة ، في شهر فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، اعترف أعضاء المؤتمر بأنهم « انساقوا طويلا وراء العواطف والانفعالات والأوهام والخيالات ، ولم يمعنوا التفكير أو يحسنوا التقدير فيما تناولوه وما صوروه وما قدموه لقرائهم . وتحملوا في شجاعة مسئوليتهم عن الجانب الذي يخصهم من أسباب النكسة . وقالوا بوضوح ان أساليب الاعلام العربى التى اتبعوها ، كانت مقصورة ومحددة وسطحية ، الى الحد الذى جعل العدو ينفذ الى الرأى العام ، فى أجزاء عديدة من العالم . وقد أخذ الصحفيون على عاتقهم أن يتبعوا فى المرحلة القادمة أسلوب الواقعية العلمية ، وأن يمارسوا وظيفتهم القيادية بأمانة وصدق . . »

تحرير الصحافة

وأجمع رؤساء الوفود فى الجلسة الثانية للمؤتمر ، يوم ١١ فبراير ١٩٦٨ ، على ضرورة اعطاء الحرية الكاملة للصحافة

العربية ، حتى تعبر بصدق عن متطلبات المرحلة الراهنة .. كما
أجمعوا على ضرورة تغيير أسلوب الصحافة في مخاطبة الشعب
العربي ، ليقوم على العلم والواقع واحترام الحقيقة ..

وكان للصحافة المصرية نصيب كبير من هتافات المتظاهرين
من العمال والطلبة ، في فبراير ١٩٦٨ . تساءل المتظاهرون :
لماذا لا تقول الصحافة الحقيقة - كل الحقيقة - للشعب ؟ أين
هي الأمانة والصدق والاخلاص ؟ أين هي حرية الصحافة ؟ ..
وكانت هذه الهتافات الأساس الذي استند اليه بعض الكتاب ،
ومنهم عبد العزيز فهمي - في « أخبار اليوم » ، ٢ مارس ١٩٦٨ -
للمطالبة بنشر « الحقائق كلها دون بتر أو تزويق .. » ، وإعادة
تنظيم وتدعيم القوى الشعبية ، مع إعادة تدعيم القوات المسلحة ..
 وإعادة تنظيم الأجهزة الاعلامية ، بما يكفل لها النهوض بمسئولياتها
في خدمة الشعب وقضايا الوطن والوطنية والقومية والاجتماعية ، وفي
نشر الحقائق - كل الحقائق - والتجاوب مع الرأي العام ، في كل
ما يدفع الوطن والشعب الى الامام .. »

الاحتجاج على هيكل

وفي وسط موجة النقد العارمة لأوضاع الصحافة المصرية ،
تعرض محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، للهجوم ،
لانفراد « الأهرام » بنشر عدد من أهم الأخبار ، وحصولها على
استثناءات في استخدام مواردها من العملات الصعبة ، واستيراد
المعدات وغيرها ..

ووصل الأمر الى حد أن مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة
أحمد بهاء الدين ، يرفع مذكرة احتجاج ، يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ ،
الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي ، تقول :

٠٠ - تلقى مجلس نقابة الصحفيين مذكرة من الأستاذ سعيد سنبل ، عضو المجلس ومدير تحرير جريدة أخبار اليوم ، وبرقية من الجماعة القيادية لمؤسسة دار التحرير ، تعرضان على المجلس موضوع (انفراد جريدة الأهرام دون سائر الصحف بنشر الاخبار ذات الطابع القومى) ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للرأى العام ، وبالنسبة للمؤسسات الصحفية الأخرى .

وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وفوضنى أعضاء مجلس النقابة فى أن أنقل الى سيادتكم الملاحظات التالية ، بعد أن تداولوا فيها :

١ - ان الاخبار ذات الطابع القومى الهام ، كخبر محاولة بعض القادة السابقين استعادة مراكزهم فى القوات المسلحة عن طريق القوة ، يفترض فيها ان تكون حقا للرأى العام كله ، وبالتالي لكل قراء الصحف ، فلا ينفرد بها قراء صحيفة دون أخرى .

٢ - ان تكرار تخصيص صحيفة واحدة بهذه الأنباء الخطيرة ، دون سائر الصحف ، ينعكس على أوضاع المؤسسات الصحفية من عدة نواح . فهو من جهة يسئ الى الحالة النفسية لمحبرى سائر الصحف ، اذ يرون أنفسهم محرومين من المشاركة فى النشاط الصحفى على نفس المستوى . ويسئ ثانيا الى حالة سائر الصحف ، من حيث أنه يهبط بتوزيعها ، ويصرف القراء عنها . ومن حيث أنه يهبط بموارد اعلاناتها ، بناء على احساس المعلن بهبوط توزيع هذه الصحف وبعدم أهميتها . ومن حيث أنه لا يضع سائر محبرى الصحف فى شتى المستويات على قدم المساواة ، اذ يجعل شتى مصادر الأخبار تتجه الى ان تخصص جريدة دون غيرها .

٣ - ان هذا الاثر قد تعدى المحررين الى سائر العاملين فى شتى المؤسسات الصحفية الأخرى من عمال وموظفين ، ازاء تأثير ميزانيات صحفهم المستمر ، وعجزها عن تحقيق الأرباح ، التى تسمح لها بالتوسع والمنافسة ومكافأة العاملين .

ومجلس النقابة يعرض على سيادتكم هذا الموضوع ، لبدء رأى فيه ورفعها الى الجهات المسئولة .

وفى مواجهة احتجاج الصحفيين ، قرر جمال عبد الناصر أن يعتبر على صبرى مشرفا على صحيفة « الجمهورية » ، وأنور السادات مشرفا على « أخبار اليوم » و « دار الهلال » ، أملا فى حل مشاكلها ، وازالة أسباب الشكوى من « الأهرام » .

ولكن أكثر الأحوال بقيت كما هى عليه !

_____ (٥) معاكمة القادة وفضح نظام الحكم

بإدراك الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ ، واستنادا إليها ، بالتخلص من مناوئيه ومناقسيه ، بإبعادهم عن سلطاتهم ، في معزل عن الرأي العام • ولكن وكالات الأنباء العالمية ، أذاعت كثيرا من التقارير الاخبارية عن ممارساته ، وتناقضها الناس في مصر بأسف على انهيار الوطن ، وسخرية من وسائل الاتصال المصرية ، التي لم تستطع نشر كلمة واحدة عما يجري ! •

اعتقال المشير وانصاره

وهنا ، بدأت الضخف المصرية ، تتقدمها « الأهرام » ، في الحديث عن الصراع بين أطراف السلطة ، كما يراها الرئيس ، ويصورها محمد حسنين هيكل ، مستشاره الأول في الدعاية • وقد استخدمت أكثر نقاط الصورة ، لتبرير انتقام الرئيس من مناوئيه ، وتأليب الرأي العام عليهم ، بتثبيت مسئوليتهم عن الهزيمة ، وتقديمهم للعقاب كباش فداء. عن الرئيس •

فى ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، قالت عناوين « الأهرام » على صفحتها الأولى : « أول تفاصيل تنشر عن بعض التطورات الهامة التى جرت أخيرا • الظروف التى تقرر فيها تحديد إقامة المشير عبد الحكيم عامر ، والتحفظ على السيد شمس بدران ، وعدد من العسكريين والمدنيين المحيطين بالمشير • التحقيقات تجرى الآن مع قرابة الخمسين ممن وضعوا تحت التحفظ ، وستحصل نتائج التحقيق الى محكمة عسكرية » •

ورغم توظيف تفاصيل هذه الأخبار ، لخدمة موقف الرئيس ، فان بعضها جاء بعكس النتيجة المرجوة منها • فقد عدت « الأهرام » عيوب المشير وأخطائه ، غير أنها قالت انه « رعاية للمشير • • فان الرئيس عرض عليه أن يبقى فى السلطة كنائب أول لرئيس الجمهورية ، ولكن المشير • • لم يقبل هذا العرض » • فكشفت « الأهرام » عن تفضيل الرئيس صداقته للمشير ، وبالتالي أمنه الشخصى ، على مصلحة الوطن ، بموافقته على بقاء المشير فى السلطة رغم كثرة أخطائه واستمرارها ، طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة ! •

انحراف المخابرات

وفى اليوم التالى ، ٥ سبتمبر ١٩٦٧ ، كتبت « الأهرام » انه جرت تحقيقات فى ادارة المخابرات العامة ، أظهرت أنها خرجت فى عديد من الظروف عن حدود مهمتها الأصلية ، ولهذا أحيل صلاح نصر - مديرها السابق - الى المعاش • وبعد شهر وضع تحت التحفظ • ثم بدأ التحقيق فى قضية انحراف المخابرات ، يوم ٥ فبراير ١٩٦٨ •

وتساءل القراء : لماذا سكّت الرئيس عن تصرفات جهاز المخابرات ، التى أضرت الشعب وحطمت كل القيم ، وتداولتها

الأسنة فى رعب وفزع فترة طويلة ٠٠ ولماذا لم يتخذ الرئيس أى اجراء تجاهها ، الا بعد مناوئة مدير الجهاز له ؟ ٠٠

صوت المشير

وقد توفى المشير عامر ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، غير أن الصحف لم تنشر النبأ الا صباح السبت ١٦ سبتمبر . وقالت انه « انتحر » بتناول « كمية كبيرة من مادة مخدرة سامة ٠٠ » .

وفى « كلمة للأهرام » - فى اليوم نفسه - نعت الصحيفة الى « الأمة العربية ابنا من أبنائها ، حاول أن يؤدى دوره فى خدمتها بقدر ما أتيح له من الضوء ٠٠ » ، وكان « رفيق كفاح لجمال عبد الناصر وصديقا وأخا ٠٠ » .

وقالت الصحيفة ان المشير كان « بشرا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وما تشير اليه من إيماءات ٠٠ » ، وأن « صميم المأساة التى عاش فيها ٠٠ فى الظروف الأخيرة من حياته ٠٠ انه كان خيرا ألف مرة من معظم الذين أحاطوا أنفسهم به ، وكان بعضهم ممن فرضتهم المقادير عليه ٠٠ » .

وأكدت الصحيفة أن « فكرة الانتحار كانت تعاود عبد الحكيم عامر فى الفترة الأخيرة وتطارده » ولقد حاولها يوم ٨ يونية ٠٠ وفى مساء ٢٥ أغسطس ، حين صوَّح ٠٠ باكتشاف وقائع العملية التى كانت تجرى لاعادته فرضا الى قيادة القوات المسلحة ٠٠ » .

وفى اليوم التالى ، ١٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، أبرزت « الأهرام » خبرا يقول ان التحليل الذى قام به خبراء الطب الشرعى ، كشف أن سم « الأكونيتين » هو المادة التى « انتحر » بها المشير .

وخلال النصف الأول من أكتوبر ١٩٦٧ ، تابعت صحف الحكومة التحقيق فى الحادث ، الذى انتهى الى أن المشير « انتحر » بسم « الأكونيتين » الذى حصل عليه من صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة .

غير أن وثائق وفاة المشير ، والملابس والظروف السياسية والشخصية التى أحاطت بالحادث ، رجحت أن المشير مات مقتولا .
وبانتهاء وجود المشير ، تخلص نظام الحكم من ثنائية السلطة ، وخطر النزاع المسلح على قمتها . ومن تحاشى البديل وهو محاكمة المشير ، التى قد تؤدى الى فضح مساوئ الحكم بأكثر مما حدث ، وكشف أسرار هامة عن عبد الناصر ، قد تفقده ما تبقى من ثقة الشعب فيه ، أو تحرمه من سلطاته ومستقبله !

المحاكمات

وقد مهدت « الأهرام » - فى أيام ٢٥ سبتمبر و ١٥ و ٢٨ أكتوبر ١٩٦٧ - لمحاكمة « المسؤولين عن التقصير الذى كان من أهم أسباب النكسة العسكرية » ، والذين دبروا محاولة الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ليلة ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ ، والمتحرفين فى جهاز المخابرات العامة ، بقولها انها ضرورية للسلامة الوطنية ، وليبادىء ومثل ثورة ٢٣ يولية .

محكمة الطيران

وبدأت محاكمة المسؤولين عن كارثة الطيران فى هزيمة يونية ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، امام محكمة عسكرية ، يرأسها الفريق صلاح الحيدى ، وتشكل من أربعة أعضاء . والمتهمون هم : الفريق أول متقاعد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية ، والفريق متقاعد جمال عفيفى ، رئيس أركان الحرب فيها ، واللواء ،

متقاعد عبد الحميد الدغيدى ، قائد الطيران فى الجبهة الشرقية ،
واللواء اسماعيل لبيب ، رئيس شعبة الدفاع الجوى .

وفى الجلسة الأولى ، طالب ممثل الادعاء بسرية الجلسات
« مراعاة لمقتضيات الأمن » ، ووافق ممثل الدفاع . وأجلت
المحاكمة الى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٧ .

وكانت الناس - كما تقول « آخر ساعة » فى أول نوفمبر
١٩٦٧ - تسأل : هل تسمح الظروف بمحاكمة المسئولين عن
النكسة ؟ .. وهل هناك علاقة بين الاستعداد للحرب وبين
محاكمتهم ؟ .. وتجيب الصحيفة بأنه كان لابد من محاكمتهم ،
وهى لا تعطلنا عن الحركة العسكرية ، ولابد أن يعرف الشعب من
المسئول عن النكسة ، ويجب أن يجازى المسمى أيا كان .

محكمة الثورة

ثم صدر قرار جمهورى بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ،
بإنشاء « محكمة الثورة » ، يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ . ونص على
أنها تختص بالفصل فيما يحيله اليها رئيس الجمهورية ، من
الدعاوى المتعلقة بارتكاب بعض الجرائم الواردة فى قانونى
العقوبات والأحكام العسكرية ، والجرائم التى تمس سلامة الدولة ،
والأفعال المضادة لمبادئ الثورة .

وطبقا للقانون ، تشكل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية .
ولا تنقيد فى اجراءات التحقيق والمحاكمة الا بقرار تشكيلها .
ولا يجوز رد هيئة المحكمة أو أحد أعضائها . وأحكامها نهائية ،
لا يجوز الطعن فيها . وتعرض الأحكام على رئيس الجمهورية
للتضديق عليها ، وله أن يخففها أو يلغىها أو يحيلها الى المحاكمة
من جديد .

حجم الهزيمة

وبينما كانت المحكمة العسكرية و « محكمة الثورة » ، تعدان لبدء عملهما ، والرأى العام تحيطه الشكوك ويمسأله الشغف بالمعرفة ، تحدث الرئيس أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، فأوضح حجم الهزيمة قائلاً : « اننا وصلنا الى حالة انهيار كاملة » ، وان العدو عبر القناة الى الغرب فى بعض المناطق ، يوم ٨ يونية . واننا خسرنا ما يقرب من ثمانين فى المائة من معداتنا العسكرية ، وعشرة آلاف جندى وخمسمائة ضابط . وأشار الرئيس الى الارتباك الذى أصيب به جهاز قيادة المعركة فور بدئها ، وكارثة الطيران « التى لم يكن هناك مبرر لها . » . وقال ان التغيير فى القوات المسلحة ، « أبعد العناصر التى كانت تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق الجيش . » والعناصر التى أظهرت تجربة الاستعداد للقتال وتجربة القتال الفعلى ، عدم قدرتها على المسئولية . » .

وأعلن الرئيس « سقوط دولة المخابرات » ، واحباط « محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش » . وقال انه « لابد أن يكون هناك مسئول يتحمل مسئولية الآمال والوعود والتطلعات الكبيرة التى كانت ينتقال . » . وكان تحديد المسئول وعقابه هو عمل المحاكم التى شكلها الرئيس .

أخطاء الحكم

وتحت شعار أن « الحقيقة ملك للشعب » ، وأملا فى فضح المتهمين ، وامتصاص سخط الناس بادانة « المسئولين » عن الهزيمة ، تقرر أن تكون جلسات « محكمة الثورة » علنية . وقد بدأت يوم ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، لمحاكمة شمس بدران وزير الحربية و ٥٤ متهما آخرين ، منهم ٣٧ ضابطا .

ولكن علنية الجلسات ، لم تفضح أخطاء المتهمين المقدمين للمحاكمة وحدهم ، بل كشفت أخطاء الحكم كله ، وزيف شعاراته .
وفضحت ما كان خافيا من تصرفات كبار المسئولين خارج قفص الاتهام ! .

تبييد المال العام

ومن الفضائح التي كشفتها المحاكمة العلنية ، بجانب فوضى الحكم وسوء الإدارة وفسادهما ، فضيحة استيلاء كبار المسئولين على كميات كبيرة من أموال الدولة ، وتبييدها في الصرف على أغراضهم الشخصية دون حسيب أو رقيب في الوقت الذي كان فيه الشعب الفقير صاحب هذه الأموال ، يعاني من الضائقة الاقتصادية التي تحاصره من كل جانب .

فقد تحدثت « أخبار اليوم » في ٣ فبراير ١٩٦٨ ، عن « سر الأموال التي ظهرت في المؤامرة » ، اعتمادا على تقرير حصلت عليه ، يقول ان شمس بدران وزير الحربية ، عند القبض عليه في منزل المشير ، سلم عباس رضوان ، الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي ، مظروفا ادعى أنه خاص بالمشير ، تبين أن بداخله ٨٩٠ جنيها استرلينيا و ٦ آلاف دولار . وفي يوم القبض على الضباط المقيمين في بيت المشير ، سلم شمس بدران ، عباس رضوان ٣٠٣ جنيها استرلينية و ٤٠٠ دولار . وسلمه جلال هريدي مبالغ أخرى ، منها ٩٠٠ جنيه . وهذا بالإضافة الى مبلغ الستين ألف جنيه التي طلب صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، من عباس رضوان اخفائه مع شحنة من الأسلحة في الحرائية ، لدى عمه الشيخ عباس الليثي رضوان . وقرر عباس رضوان أن هذا المبلغ كان يخص المشير . وقد ضبط ناقصا عشرة آلاف و ٤٠٠ جنيه .

ونشرت « الأخبار » ، يوم ٦ فبراير ١٩٦٨ ، وقائع الجلسة الخامسة ، التي كتبها أحمد لطفى حسونة ، تحت عناوين ، منها : « القصة الكاملة لاختفاء الـ ٦٠ ألف جنية » و « أين اختفت الـ ١٠ آلاف جنية » ، وهى عناوين مستمدة من اعترافات المتهمين أمام المحكمة .

الفصل الحزين

وكان موسى صبرى ، أحد رؤساء تحرير « الأخبار » ، يتابع بنفسه جلسات « محكمة الثورة » ، ويكتب الى جانب وقائعها سلسلة تعليقات بعنوان : « أيام لها تاريخ لن يهملها التاريخ » . ولما رسمت أقوال المتهمين صورة صارخة لاستغلال النفوذ وتبديد أموال الشعب ، كتب موسى صبرى ، فى « الأخبار » يوم ٧ فبراير ١٩٦٨ ، تحت عنوان « الفصل الحزين » يقول :

« كلمات ليست من عندى .. بل هى من لسان عباس رضوان نفسه .. تكتب فصلا حزينا من أيام تاريخنا ، تاريخنا الذى كنا نجهل الكثير من أسرارهِ ، حتى جاءت هذه القضية لتعلننا نحن الجماهير بأعلى الصوت .. أفيقوا وتنبهوا واسمعوا .. كيف كان نفر من قادتكم يحكمون مصيركم .. »

أكياس الذهب

ماذا قال عباس رضوان ؟ .. صلاح نصر سلمنى حقيبتين بهما ٦٠ ألف جنية لأحفظهما فى مكان أمين . ثم علمت أن هذا المبلغ يخص المشير ..

ومتى حدث هذا ؟ .. يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ . يوم النكسة . أسود الأيام . ساعات استشهاد آلاف الأبطال من رجالنا . يوم

النفوس المحطمة فى كل بيت وكوخ وشارع وزقاق • يوم وصول
الأعداء الى ضفة القنال •

هل كنت أستطيع أن أغالب السمع ، وأنا أفكر فى قائد
الجيش الذى تنبه وسط الحطام والأنقاض أن يطلب من صلاح نصر
تدبير مبلغ •• فيعد له على الفور ستون ألفا من الجنيهات ••
ويعد لها مخبأ أمين ••

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ •• المشير عامر قال
لى •• فيه حاجة عاوز أشيلها عندك •• ويتسلمها عباس رضوان،
ويحتفظ بها فى منزله •• وما هى ؟ •• حقيية بها خمسة أكياس
• وكل كيس به ألف من الجنيهات الذهبية ، ٥ آلاف جنيه من
الذهب ، أى خمسون ألف جنيه من العملة المصرية

وآين كانت ؟ •• كانت فى مكتب المشير ، ثم انتقلت منه الى
منزله • ومتى ؟ •• وقت أن كان المشير غاضبا من أجل الديمقراطية !
•• ديمقراطية أكياس الذهب • وقت أن كان المشير يتصل بعدد من
الضباط ، ويعقد الاجتماعات السرية •• من أجل ماذا ؟ •• ليعود
الى قيادة الجيش ويستولى على الحكم •• ويهدى أحكام البراءة
لكل المسئولين عن الكارثة •

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟

فى يوم القبض على الضباط المقيمين فى منزل المشير ••
« جلال هريدى سلم لى مبلغ ٩٠٠ جنيه ، وقال لى دول بتوع
المشير و ٦٠٠ جنيه بتوعه هوه •• وشمس بدران سلم لى مظروف
فيه عملة أجنبية •• وصندوق صغير به عملة أجنبية أيضا » •

ويقول رئيس المحكمة ان شمس بدران قرر أن العمالات
الأجنبية كانت ألفى جنيه استرلينى و ٨ آلاف دولار ••

نعم ، آلاف العملات الأجنبية يحتفظ بها أشخاص كانوا في موضع المسؤولية . . ومصانع الكادحين العارقين تحتاج الى قطع الغيار . . ونداءات الكتاب تطالب بربط الأحزمة على البطون ، لأن البلاد في حاجة الى كل مليم من العملة الصعبة لزيادة الانتاج . .

من منا يستطيع أن يقوى على عينه فلا تذرف الدمع الحزين على هذا البلاء . .

هذا ما ظهر . . وما خفى لابد أنه أعظم ! . . ،

ما خفى أعظم

وفي مقاله التالى ، المنشور فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ، اعتمد موسى صبرى على اعترافات المتهمين وأقوال الشهود ، ليؤكد أن « ما خفى لابد أن يكون أعظم . . لأن الثابت بكل أقوال الشهود فى القضية أن وثائق سرية قد أحرقت فى « بانيو » حمام منزل المشير . . » وأكد الكاتب حديثه السابق عن تبديد الأموال العامة ، تعليقا على ما اتضح فى الجلسة السادسة من المحاكمة ، من أن المبلغ الذى أخفى فى الحقيبتين وجد ناقصا عشرة آلاف وأربعمائة جنيه . !

واستمر التحقيق بعد ذلك مع المتهمين والشهود حول الفساد وتبديد الأموال ، وعنيت الصحف بمتابعته . وهذه هى عناوين « الأخبار » - فى ١٢ فبراير ١٩٦٨ - تقول : « قصة أكياس الذهب . . تتار اليوم . محكمة الثورة تستجوب اليوم قائد المظاهرة العسكرية وحامل أكياس الذهب الى عباس رضوان . . استجواب موظفى مكتب المشير » . وفى تعليقه فى نفس اليوم على هذه الوقائع ، أوضح موسى صبرى ، أعمال التهريب والرشوة

واستغلال النفوذ في مكتب المشير ، التي استمرت فترة طويلة ،
ووصفها بأنها روايات لا يتصورها خيال كاتب أو قصاص .

وتضمنت العناوين الكبرى « للأخبار » ، في اليوم التالي ،
هذين العنوانين : « سكرتير المشير يروي قصة الذهب : أمرني
المشير بنقل أكياس الذهب الى منزل الجيزة . . حقائق خطيرة عن
التصرفات المالية للعاملين في مكتب المشير » .

الرئيس يغضب

استشاط جمال عبد الناصر غضبا ، من الفضيحة الكبرى
لنظام حكمه ، التي تفجرت في « محكمة الثورة » ، ونقلت الصحف
وقائعها ، خاصة ما نشرته « الأخبار » و « أخبار اليوم » ، وعلق
عليه موسى صبرى ، عن الفساد والرشوة وتبديد المال العام .

وكانت أكثر العبارات إثارة لشك الرئيس وغضبه ، قول
موسى صبرى : « . . هذا ما ظهر . وما خفى لابد أنه أعظم . . » ،
لأن الرئيس ظن أن موسى صبرى ، يشير الى ما قاله صلاح نصر ،
مدير المخابرات العامة ، في أثناء التحقيق معه ، وتسرب من
محاضر التحقيق التي حصل عليها المصامون ، الى بعض
الصحفيين .

أسرار الرئيس والمشير

فقد برر صلاح نصر ، اعطاءه أموالا لعباس رضوان ،
لتسليمها للمشير بقوله :

« طلب منى المشير « أمانة » السلاح التي كانت عندي .
وكان له « أمانة » مبالغ في شناعة أو اثنتين . وهذه المبالغ كانت
محفوظة عندي . سلمني جزءا منها محمد سيد عبد الرحمن ،

بأوامر من الرئيس والمشير . وقد أمرت بتسليم هذه الأمانة له عن طريق عباس رضوان ، وكانت هناك حسابات كثيرة للجيش وللرياسة وللرئيس عبد الناصر شخصيا . وقد سلمتها لكل فيما يخصه . وأعتقد أنه تبقى فى حساب الخزانة ١٢ ألف جنيه ، كأمانة للجيش من ضمن مصروفات الجيش . وقد طلبت من مدير مكتبى تسليمها لـ أحمد أحمد . والأشياء كلها سلمتها بإيصالات محفوظة عندي .

وهناك أشياء مسروقة من سفارة الكويت ، وذكرت لـ أحمد أن هذه الأشياء موجودة عند حسن عيش .

كما كانت هناك شركات تتبع المخابرات العامة ، وكان يشترك برأس المال ، الرئيس والمشير ، فى استثمار هذه الأموال فى شركة النقل التابعة لجهاز المخابرات ، ومبلغ الـ ٦٠ ألف جنيه من ضمن هذه الأموال . ولا أدري من أين رأس المال لهذه الشركة ، سوى أننى أخذته من كليهما ، ويمكن سؤال سامى شرف فى هذا .

أما الأرباح الحقيقية فيعرفها الرئيس ، ويعرف من تسلمها . . . وإذا رغب الرئيس فى أن أتحدث فى هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجو أن يأذن لى .

أما شركة (امكو) للاستثمارات الاقتصادية ، فحساباتها موجودة ، وسلمت صافى أرباحها للسيد محمد أحمد ، أمام السيد وجيه ، فى منزلى بموجب إيصال . أما باقى حسابات الرياسة ، فقد سلمته أيضا ، والرئيس يعلم تفاصيله ، كما يعلم محمد أحمد ومحمود فهم (سكرتير الرئيس) عن كل المشتريات التى كانت تشتري بالمبالغ . وكان هناك بعض النقود الأجنبية والحلى ، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه أرباح شركة العربات . وكان مقروض أن يتسلمها الرئيس ، وأحضرها حسن عيش أثناء مرضى ،

ولكننى قلت له احتفظ بها حتى أخف ، وهذه الأشياء فى عهدة حسن
عائش . وبالنسبة لحساسية حسابات الرئاسة وحسابات المشير ،
فاننى كنت أحتفظ بها بينى وبينهما » .

ويؤكد صلاح نصير انه يكتم الكثير من أسرار الصراع
والهزيمة ، ويقول فى التحقيق مهيدا : « اننى أمين على أسرار
الدولة وعلى مصلحة البلد ، وأرجو ألا أثار ، فأخرج عن حدودى
وطاقتى كبشر ، فأدلى بأى أقوال ، فيحدث ما لا تحمد عقباه » .

الرئيس يهاجم ويدافع

كان رفع الأستار عن أسرار الرئيس وكبار معاونيه ، هو
سبب غضبه وثورته .

وفى حديثه يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، الى رؤساء وأعضاء
وفود مؤتمر الصحفيين العرب ، شن الرئيس هجوما عنيفا على
أسلوب الصحف فى نشر وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، وحاول
تبرير سكوته طويلا عن فساد المسئولين ، فقال : يجب أن نفرق
بين مبادئنا ، وبين الممارسة والأخطاء ، فلا عمل بلا أخطاء ،
ولا بشر دون انحرافات . ونحن ننقى « الثورة » من كل الشوائب ،
والدليل على ذلك « محكمة الثورة » ، التى جعلناها علنية ، لأننا
اعتبرناها عملية سياسية : يجب أن يعلم الشعب أن هناك انحرافات
علينا أن نقومها : ولكن الصحافة حاولت أن تستغل « محكمة
الثورة » لزيادة التوزيع . و « أنا يوم ما صبحت الصبح ،
ولقيت عنوان احدى الصحف عن الذهب والفلوس استغربت جدا .
لأن معنى هذا ان احنا بنحول العملية من قضية سياسية أثرت فى
مصير البلد ، ولها بروس نستفيد منها . الى قضية اثاره ،
ومحاولة اظهار أن فلان جاول ياخذ ذهب ، وفلان جاول ياخذ
فلوس . لا اظن أبدا أن المشير عامر حاول ياخذ فلوس لنفسه .

أو حاول يأخذ ذهب لنفسه ، ولكن احنا نعرف ان كل شيء مباح في حالة التآمر . . الحقيقة لما شفت العناوين بتحاول ان تصور العملية بانها عملية فلوس لأشخاص . . لم ترتج نفسى . . العملية عملية سياسية . . العملية أيضا عملية اجتماعية . . طبعاً فيه ناس كانت بتتصور ان أنا أستطيع أن أعمل أى شيء أريده . . ما فيش واحد في الدنيا مهما بلغ من القوة ومهما بلغ من الشعبية ، يقول للشئ كن فيكون . . »

معاوية موسى واحسان

كانت كلمات الرئيس هذه ، من أضعف ما قاله ، طوال فترة حكمه ، ومن أكثر أقواله بعداً عن المنطق . ولكنها كانت مصحوبة بأوامره السرية الى الاتحاد الاشتراكي ، بمعاوية موسى صبرى واحسان عبد القدوس ، والى الرقابة بالمتشدد فى مراقبة وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، فلم تظهر على صفحات الصحف بعد ذلك ، الا فى أضيق الحدود .

ومع استهلال شهر أبريل ١٩٦٨ ، توقفت « الأخبار » و « أخبار اليوم » عن نشرها .

وابتداء من يوم ١١ أبريل ١٩٦٨ ، حذف اسم موسى صبرى، من رئاسة تحرير « الأخبار » . كما حذف اسم احسان عبد القدوس، من رئاسة تحرير « أخبار اليوم » ، ابتداء من ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، بعد منع نشر مقاله الأسبوعى « الموقف السياسى » ، منذ يوم ٦ أبريل .

وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، قد أسرع فور انتهاء حديث الرئيس الى مؤتمر الصحفيين العرب ، يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، بإبلاغ وحدات الاتحاد بإشارة تقول :

« ١ - موسى صبرى أفسد قضية المؤامرة ، وحولها الى قضية فساد للنظام ، ولذلك تقرر ابعاده عن الصحافة » .

٢ - تقرر تعيين محمود أمين العالم رئيسا للتحريض » .

وبعد أسبوع ، صدر قرار بتعيين محمود العالم ، رئيسا لمجلس إدارة « مؤسسة أخبار اليوم » . أما قرار ابعاد موسى صبرى ، فقد أرجىء صدوره ، الى أن تهدأ موجة الحديث عن حرية الصحافة .

وخلال الأسبوع الثانى من أبريل ١٩٦٨ ، وفى ظل مبادئ « برنامج ٣٠ مارس » ، صدر قرار بنقل احسان عبد القدوس الى « روز اليوسف » ، دون رغبته . كما صدر قرار بنقل موسى صبرى الى « الجمهورية » ، دون أى منصب أو اختصاص . وظل محروما من الكتابة بتوقيعه نحو سنة كاملة . فمارس الكتابة عن المرأة والأزياء ومواد التجميل ! ..

(٦) المظاهرات تدين الزعيم

أصدرت المحكمة العسكرية العليا ، يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، أحكامها فى قضية « المسئولين » عن تدمير القوات الجوية ، صباح ٥ يونية ١٩٦٧ . حكمت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول متقاعد محمد صدقى محمود ، والسجن ١٠ سنوات على اللواء متقاعد اسماعيل محمد لبيب . وقررت المحكمة براءة الفريق متقاعد جمال الدين محمد عفيفى ، واللواء متقاعد عبد الحميد الدغيدى .

وأصدرت المحكمة العسكرية الميدانية العليا - فى نفس اليوم - أحكامها فى ٨ قضايا ميدانية ، هى السجن ١٥ سنة والطرء من الخدمة للواء متقاعد صدقى عوض الغول ، قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى أثناء الحرب ، والأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة ضباط هم : العقيد كمال حبيب أيوب ، والعقيد محمد عادل الخولى ، والملازم أول احتياطى محمد زين العابدين قاسم . والحبس سنة مع الشغل للملازم سعد سامى فاخورى . والطرء من الخدمة للملازم عبد الوهاب حسين ، والنقيب بحرى عادل فتح الله ختاته . وبراءة النقيب سمير أحمد عاطف .

مظاهرات العمال

ومع وصول الصحف الى أيدي العمال فى حلوان ، حاملة أنباء الأحكام ، فى صباح اليوم التالى لاعلانها ، تجمع العمال فى ثلاثة مصانع بحلوان ، وعبروا عن احتجاجهم على ضعف الأحكام فى مواجهة جسارة الهزيمة . وحاول بعض قادة الاتحاد الاشتراكى بالتنسيق مع وزارة الداخلية ، تهدئة العمال والسيطرة عليهم ، ولكنهم خرجوا من المصانع ، وساروا فى مظاهرات داخل مدينة حلوان ، اندمجت فيها عناصر من الاتحاد الاشتراكى ، ولكن الشرطة تصدت للمظاهرات ، فأصيب تسعة عشر من المتظاهرين . وعاد العمال الى أعمالهم بعد نحو ساعتين . وقالت نيابة أمن الدولة التحقيق . وقال الدكتور محمد حسن الزيات المتحدث الرسمى فى مؤتمره الصحفى ، ان من حق العمال « أن يستفسروا وأن يظهروا شعورهم ، وهذا ما حدث » .

واستشعرت لجان وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى الخطر ، وعملت لتحاشى انتشار المظاهرات ، كما فعل الليثى عبد الناصر ، شقيق الرئيس وأمين الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ، الذى طلب من قادة منظمة الشباب « القيام بعمليات توعية ضخمة » بالمدينة .

وبسرعة أمر وزير الداخلية بنقل مأمور حلوان ، وأعلن انتهاء التحقيق فى حوادث المظاهرات ، ومغادرة المصابين المستشفيات ، فى يوم ٢٢ فبراير .

مظاهرات الطلبة

ورغم أساليب التهدئة والاحتواء ، التى انتهجتها أجهزة الدولة ، فقد امتدت مشاعر الاحتجاج والتظاهر الى الجامعات والمعاهد العليا ، فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ودسوق

وغيرها ، حيث عقدت الاجتماعات ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، وقدمت فيها المطالب والاحتجاجات .

واندلعت المظاهرات تهتف بالادانة للحكام الذين تسببوا في انهيار البلاد ، وتطالب بالديمقراطية والاصلاح والانقاذ . وكان أكثر الهتافات دلالة وتكرارا يقول : « لا صدقي ولا الغشول ، عبد الناصر المستول » .

وتمكنت مظاهرة طلاب جامعة القاهرة ، في نفس اليوم ، من الوصول الى « مجلس الأمة » ، رغم نطاقات الأمن ، فاستقبلهم محمد أنور السادات رئيس المجلس ، داخل قنائه . ورحب بعقد اجتماع مع مندوبين عنهم ، طالبوا فيه بالحريات واعادة النظر في الأحكام . فتجاوب مع مطالبهم .

ثم توجه الطلبة الى بعض دور الصحف ، وهاثفوا ضد بعض كبار الصحفيين الذين زيفوا الواقع وخدعوا الناس ، وطالبوا بتحرير الصحافة من سيطرة الحكومة ، وبالأمانة في التعبير عن المطالب الشعبية .

وأذاعت وزارة الداخلية بيانا ، صباح ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، أعلنت فيه أنه « لن يسمح من اليوم بقيام أى مظاهرات مهما كان سببها » . وقالت ان قوات الأمن اضطرت للتدخل مساء اليوم السابق « لفض بقايا التجمعات ، التي اندست فيها بعض العناصر من غير الطلاب » . ، وان قرار منع المظاهرات سيطبق بحسم ، وأى محاولة للخروج عليه ستعتبر « اساءة الى النضال القومي » .

ورغم قرار منع المظاهرات بحسم ، فقد استمرت مظاهرات جامعتي القاهرة وجين شمس ، يوم ٢٥ فبراير ، واشتبكت مع رجال الشرطة فأصيب منهم ٤ ضباط و ٥٣ جنديا . أما الطلبة فأصيب منهم ٢١ طالبا .

اعادة المحاكمة

وبوسط ثورة الطلبة ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر ، يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، تقرر فيه اعادة المحاكمة فى قضية الطيران .

وقال الفريق اول محمد فوزى ، وزير الحربية ، انه بعد دراسة القضية لم يصدق على الحكم ، وأمر بإلغاء المحاكمة ، وإحالة القضية الى محكمة عسكرية عليا أخرى ، تشكلت فعلا يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة الفريق محمود الرمالى ، مدير سلاح المدفعية .

وعنيت صحف الحكومة ببيان أن اعادة المحاكمة اجراء قانونى سليم .

وقد زرت وزارة التعليم العالى ، ومديرو جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر ، وقف الدراسة بجميع الكليات والمعاهد العليا ، ابتداء من ٢٦ فبراير « بعد أن تبين أن بعض العناصر ، قد استغلت حماسة الطلبة فى مشاعرهم الوطنية ، وحاولت أن تخرج المظاهرات عن أهدافها ، كما أرادها الطلبة .. وخاصة بعد قرار وقف المظاهرات » .

ولم تنتبه أجهزة المعلومات والأمن ، رغم كثرتها وانتشارها ، الى أن استمرار جلسات « محكمة الثورة » ، بعد صدور أحكام الطيران وبدء المظاهرات ، قدم الوقود الكافى لاشغال نيران المظاهرات عدة أيام ، بما تردد على لسان شمس بدران وأعضاء مكتب المشير ، من معلومات تقضح فوضى وفساد الحكم والحكام ، وتؤكد استهانتهم بمصلحة الشعب واستغلالهم لأمواله .

وكما يقول محمود أمين العالم فى « أخبار اليوم » - ٢ مارس ١٩٦٨ - « .. ان حالة من التفكك والتشكك والسلبية .. تمتد

وتستشري في المجتمع . . وقضية التآمر وما يكتب عنها ، تضاعف من احساس الشعب بالفساد والانحراف ، الذي كان سائدا في بعض أجهزة الدولة ، وتكاد تغرق المجتمع كله في بحار من التساؤلات . . .

اهتزاز الحكام

كانت اضرابات ومظاهرات الطلبة والعمال في فبراير ١٩٦٨ ، هي أول اضرابات ومظاهرات واعية ومعادية للدكتاتورية ، منذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ .

وقد كشفت هتافات وشعاراتها عن وعي المتظاهرين بطبيعة الحكم وأخطائه وحقيقة رجاله وعيوبهم ، وحجم الهزيمة والمتسببين فيها . وعبرت في جوهرها عن سحب الثقة من الحاكم الفرد وأعدائه وأجهزته الرسمية و « الشعبية » . فاهتزوا جميعا ، وأخذ كل منهم يستجدي ثقة الشعب ، سعيا للبقاء في السلطة .

ولهذا زعم أعوان الرئيس أنه وجه بعدم التعرض للمظاهرات . وعنى أنور السادات ، رئيس « مجلس الأمة » ، بمناقشة كل ما حدث مع أطرافه المسئولة والمعنية .

موقف الداخلية

وعرض شعراوى جمعة وزير الداخلية موقف وزارته ، في اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس يوم ٢٧ فبراير ، وألقى بيانا أمام المجلس في اليوم التالي . وأوضح الوزير أنه في مساء يوم ٢٠ فبراير ، علم باحتمال قيام المظاهرات . وخوفا من استغلالها ، اتفقت الوزارة مع الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ، على منع التظاهر ، والسماح بعقد مؤتمرات داخل أماكن العمل . ولكن المظاهرات خرجت من المضائق الى مدينة حلوان يوم ٢١ فبراير .

ولم يتصل قادة المظاهرات بالوزير ، لاعطائهم أوامر تتفق مع الموقف . ولم ينجح مأمور قسم حلوان فى تفريق المتظاهرين ، فاضطر الى اطلاق « الرش » عليهم ، وأصيبوا اصابات طفيفة . وعن مظاهرات الطلبة ، قال الوزير ان المصابين من رجال الشرطة أضعاف المصابين من المتظاهرين ، لأن رجال الشرطة نفذوا التعليمات بعدم استخدام الشدة الا فى حالات الضرورة القصوى . وأعلن الوزير احالة الطلبة « المحجوزين » الى التحقيق أمام النيابة . وزعمت صحف الحكومة يوم ٢٨ فبراير ، أنه « تم الافراج عن الطلبة المعتقلين . »

النواب والصحافة

ونجحت هتافات وشعارات الطلبة ، فى رفع الأصوات بالمطالب الشعبية ، داخل وخارج مجلس الأمة ، وعلى صفحات الصحف .

قالت عناوين « الأخبار » ، يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ : « أعضاء مجلس الأمة يطلبون : سرعة اعادة البناء السياسى . معركتنا مع العدو هى النقطة الاولى . الصحافة يجب أن تنقل صورة واضحة للشعب . . . شبابنا فى فراغ سياسى . . . والمستولون عن رعايتهم لم يؤدوا واجبهم . . . شعب ٩ يونيو متعجل ويريد سرعة تصحيح أى خطأ . . . يجب الاسراع فى اصدار الدستور الجديد واقامة البناء السياسى . . . النقاء الثورى على كل المستويات ، ضرورة للبناء السياسى . »

وتابعت « أخبار اليوم » ، فى ٢ مارس ١٩٦٨ ، ما جرى فى جلسة الاستماع فى « مجلس الأمة » يوم ٢٨ فبراير . وذكرت قول واحد من الطلبة : « ان أجهزة الاعلام مسئولة عما يحدث لنا . . . من غير المعقول أن تشغلنا الصحف بقضايا أفلام الجنس والمينى

جوب ، فى الوقت الذى نبحث فيه عن أنفسنا ، ونحاول إعادة بناء بلدنا ، ورد أنور السادات : « نحن جميعا مسئولون .. ان لنا جميعا حق التعبير عن كل ما نخسه .. بشرط أن يكون هذا التعبير منظما ولا يأخذ شكل الانفجار .. » وتكشف المناقشات عن انطباع يكاد يكون عاما لدى الطلبة ، يقول ان « مجلس الأمة » لا يؤدى دوره ، ولا يتحرك بالقدر الكافى .

وفى جلسة المجلس ، التى عقدت بعد جلسة الاستماع ، عارض العضو عبد الجابر علام ، قول الطلبة ان نصف أعضاء « مجلس الأمة » من العمال والفلاحين ، لا يؤدون دورا ، وتسائل : من المسئول عن نقص الوعي لدى الطلبة ؟

وطالب أكثر النواب بإعادة النظر فى التنظيم السياسى فورا . وقال علوى جافظ اننا يجب أن نبدأ فى تطبيق مبدأ الطهارة والنقاء الثورى .

تدبير المظاهرات

وقال العضو أحمد القصبى ، ان ما حدث فى حلوان ، كان مديرا من الاتحاد الاشتراكى ، ولكنه خرج عن أهدافه المرسومة . فعارضه خالد محيى الدين قائلا ان أوامر الاتحاد الاشتراكى كانت : لا مظاهرات ، وهناك فرق كبير بين توقع التنظيم السياسى لقيام المظاهرات ، وبين تدبيرها .

ويؤكد بعض أعضاء المحاكم العسكرية ، التى تولت محاكمة « المسئولين » عن الهزيمة ، أن هذه المظاهرات دبرها جمال عبد الناصر ، بهدف إعادة المحاكمة ، لأنه لم يرض عن الأحكام .

استرضاء الطلبة

وبعد أن تمكنت أجهزة الأمن من اخماد المظاهرات ، استؤنفت الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا ، يوم ١٦ مارس ١٩٦٨ .

وعنى الرئيس بالرد على تساؤلات وشكوك ومطالب الطلبة ، وعمل على استقطابهم واسترضائهم . ففي ٢٥ أبريل ١٩٦٨ ، ذهب الرئيس الى جامعة القاهرة ، وألقى خطابا أبرزته الصحف في عناوين كبيرة ، منها ما ظهر على الصفحة الأولى « للأخبار » ، في اليوم التالي : « لا مساومة في المعركة » . المعركة طويلة مريرة فاصلة . لا وصاية على الشباب . اشتراك الطلبة في العمل السياسي أمر مطلوب ومرغوب فيه لأنهم أصحاب المستقبل . المثقفون ليسوا طبقة ، بل قوة موزعة على كل الطبقات وطليعة كل الطبقات . الرئيس يستجيب لدعوة الطلبة ، ويجتمع بقياداتهم اليوم في منزله . انشاء اتحاد عام لطلبة الجمهورية .

وبالفعل ، استقبل الرئيس ، يوم ٢٦ أبريل ، في منزله بمنشية البكرى ، ستة من رؤساء اتحادات الجامعات والمعاهد العليا ، وحاول طمأننتهم واسترضاءهم ببعض الوعود والمكاسب ، التي ظهرت في عناوين الصحف في اليومين التاليين . ومنها قول الطلبة الستة « لأخبار اليوم » في ٢٧ أبريل : « الرئيس أشركنا في المسئولية » . وأعطانا الثقة والقدرة على الحركة » . وما أعلنته « الجمهورية » في اليوم التالي : « تخفيض الرسوم الجامعية من ٧ الى ٥ جنيهاً » . تخفيض رسوم المدن الجامعية » . وكانت الرسوم قد زادت من ٥ الى ٧ جنيهاً في بداية العام الدراسي .

———— (٧) برنامج مارس .. للتنفيس لا للتنفيذ !

برزت الحاجة الى التغيير ، بعد هزيمة ١٩٦٧ (كما اوضح محمود أمين العالم ، يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ ، فى اخبار اليوم) من عدة أمور ، اولها : ما اصاب التنظيم السياسى من تخلخل وتخلف عن تنظيم الجماهير ، والتعبير عن ارادتها ومصالحها . وثانيها : ما اصاب البناء الاقتصادى من تباطؤ وتراخ ، فى تحقيق خطة التنمية والارتفاع بمعدلاتها . وثالثها : استمرار كثير من مظاهر الفساد والتخلف الفكرى والسياسى والادارى ، فى المستويات المختلفة من أجهزة الدولة . ورابعها : ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، وتصفية « مراكز القوى » ، ضمانا لمساندة الجبهة العسكرية .

الرئيس يفحنى

واشتد التيار الشعبى المطالب بالتغيير والتطهير والديمقراطية ، عقب محاكمة « قادة الهزيمة » واقطاب الحكم ، واقتضاح جوهرهم المضاد للكفاءة والأمانة والعدالة . واستشعر

الرئيس الخطر من الوقوف أمام مطالب الجماهير ، خاصة أنه كان يدرك تماما - ربما أكثر من غيره - أنه المسئول الأول عما أصاب البلاد من كوارث ، وصارح مستشاره الأول محمد حسنين هيكل ، بتوقعه وخشيته من أن يأخذه الشعب الى ميدان التحرير ويشنقه فيه . فأسرع الرئيس بطأطة الرأس أمام الموجة ، وتظاهر بتبنى المطالب الشعبية ، حتى يضل أصابع الاتهام ، فيهرب من العقاب ، ويتمكن من الاستمرار فى السلطة ، وقد كان ! .

وزارة التغيير !

وتظاهرا بتلبية طلب الجماهير بالتغيير ، قام الرئيس يوم ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، بتأليف وزارة برئاسته ، ضمت ١٣ وزيرا جديدا .

ورأت الصحف الحكومية فى طبيعة التشكيل الوزارى الجديد ، « ضمان التجانس الفكرى والسياسى .. حول برنامج العمل .. وإزالة التناقض المعوق بين العمل التنفيذى والعمل السياسى .. » . وأملت هذه الصحف من تولى « قائد الثورة » بنفسه رئاسة لجنة التخطيط ، « الارتقاء بخطة التنمية ، الى أرقى مستوى قيادى ، بما يحقق الانطلاق ، لا لخطة التنمية وحدها ، بل للعمل السياسى والثقافى والاجتماعى عامة .. » .

ولكن شيئا من تمنيات الصحف الحكومية وتوقعاتها ، من التجانس والانجاز وتصفية « مراكز القوى » لم يتحقق ، لأن التغيير فى حقيقته كان شكليا ، شمل الأشخاص لا المبادئ ، وأصاب المظهر لا الجوهر .

واتصف تشكيل هذه الوزارة بالذات بالاضطراب الشديد ، وتعرضت فى فترة وجيزة لعدة تعديلات ، وخرج منها ثلاثة وزراء ، هم : المهندس محمد عبد الوهاب البشرى ، وزير الانتاج الحربى ،

يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٩ ، والدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ . واستقال السيد محمد أبو نصير من وزارة العدل ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، ليحل محله المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وتقام « مذبحة القضاء » فور حلفه اليمين القانونية ، وزيرا « للعدل » ! .

ولم يكن لهذه الوزارة أية فائدة فى تصفية « مراكز القوى » ، بل العكس هو الصحيح ، فقد زادت سلطاتهم ونفوذهم ، باشتراكهم كوزراء فيها ! .

برنامج مارس

وبعد عشرة أيام من تأليف « وزارة التغيير » ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، برنامجا للعمل ، يحمل عنوانه التاريخ الصادر فيه .

وأفاد الرئيس من حلول ذكرى عيد الهجرة النبوية ، فى اليوم ذاته ، للتقرب من مشاعر الجماهير الحزينة الغاضبة ، بتذكيرها بمعانى التضحية والفداء والنضال ، والصبر على المشاق .

ثم تحدث الرئيس عن « التحولات الهامة » ، زاعما « أننا استطعنا إعادة بناء القوات المسلحة » . . و « تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى » . . و « تصفية مراكز القوى » . . ووضع « صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة » أمام الجماهير . . والقيام « بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة » . .

وتظاهرا بالاستجابة لرغبة الشعب فى التغيير ، قال الرئيس انه بدأ التغيير بإعادة تشكيل الوزارة ، من « صفوة من شباب هذا الوطن » . . ووعد بتغييرات أخرى . ويشير بأن يكون التغيير

« أكثر بعدا ، وأكثر عمقا من مجرد استبدال شخص بشخص ..
تغييرا في الظروف ، وفي المناخ .. » .

وفي حديثه عن الجانب الأول من البرنامج ، الذي يهدف الى
حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية ، لتحرير
الأرض ، أعلن الرئيس أنه « ليس هناك الآن ، ولا ينبغي أن يكون
.. صوت أعلى من صوت المعركة ، ولا نداء أقدم من ندائها ..
ومهما كان السبيل الذي نسلكه الى تحرير الأرض .. فانه يصبح
سبيلا مسدودا بغير استعداد للمعركة ، سواء قبلنا بطريق العمل
السياسي ، وسرنا فيه الى مده ، فان نتيجته مرهونة باستعدادنا
للمعركة ، وسواء يتسنا من العمل السياسي وتركناه ، وواجهنا
أقدارنا في ميدان القتال ، فان النتيجة معلقة على استعدادنا
للمعركة .. » .

أما الجانب الثاني من البرنامج ، والخاص بتعبئة الجماهير
من أجل التحرير وما بعده ، فقد طرح الرئيس فيه ثلاث نقاط هي :
« حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ،
وراء أهداف نضالنا .. » ، واعتبار « صيغة الاتحاد الاشتراكي
هي أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية
وعلى أساسها .. » ، وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، عن طريق
الانتخاب من القاعدة الى القمة ..

وحدد البرنامج بعض المهام الرئيسية في : سيطرة قوى
الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ، على العمل الوطني
بالديمقراطية . وتدعيم عملية بناء الدولة الحديثة استنادا على
العلم . واعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر في الصناعة والزراعة .
وتدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب
واطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية . وتعميق التلاحم بين

جماهير الشعب والقوات المسلحة • وتركيز الجهد في البحث عن
البترول • وتوفير الحافز الفردي • ووضع الرجل المناسب في
المكان المناسب • وضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ••

واقترح الرئيس وضع مشروع للدستور الدائم ، يتضمن
مبادئ برنامج ٣٠ مارس ، وينص فيه على حصانة القضاء ،
وانشاء محكمة دستورية عليا •

وقد حشدت كل الصحف كافة امكاناتها ، لتأييد كل ما ورد
في البيان من افكار ومبادئ وشعارات •

فلما أجرى الاستفتاء على البرنامج ، يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ،
كانت نتيجته مثل كافة الاستفتاءات السابقة هي ٩٨٩ر٩٩٪ •

ثم أجريت الانتخابات للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي
العربي ، ليجتمع في ٢٣ يولية ١٩٦٨ •

التنفيذ

ولكن أسلوب ممارسة الحكم ، والوقائع السياسية التالية
لاعلان برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، تدل على أن الحاكم لم يكن ينوى
« التنفيذ » ، بل مجرد « التنفيذ » •

يؤكد ذلك أن الأوضاع العامة للسلطات في الدولة لم
تتغير • فبقى تنظيمها منبعثا - كما كان - من القيادة الفردية ،
التي وجدت مجال الحركة أمامها أكثر اتساعا ، بعد تصفية
منافسيها ومناوئها في القيادة العليا للقوات المسلحة والمخابرات
العامة •

ولم يصدر الدستور الدائم في عهد عبد الناصر • وكان ما
جاء في البرنامج عن الديمقراطية والحرية وسيادة القانون

وحصانة القضاء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ • وتعددت حوادث مخالفة الرئيس لها جميعا •

خروج الوزير

وعلى سبيل المثال ، ففي اجتماع الرئيس بمديرى الجامعات ، يوم ٧ مارس ١٩٦٨ ، بعد مظاهرات الطلبة ، تحدث الدكتور محمد حلمى مراد ، مدير جامعة عين شمس ، عن ضرورة التغيير فى أسلوب الحكم وفى أشخاص شاغلى المناصب القيادية ، الذين ساهموا فى ايجاد الظروف التى أدت الى الهزيمة وسمحت بالانحراف • تظاهر الرئيس بالاعتناع ، وضمن برنامج ٣٠ مارس هذا المطلب • ولكن الأيام مضت دون تنفيذه • فلما طالب الدكتور محمد حلمى مراد ، بعد تعيينه وزيرا للتربية والتعليم ، فى وزارة مارس ١٩٦٨ ، بضرورة تنفيذ روح وبنود برنامج ٣٠ مارس بجدية ، خاصة فيما يمس سيادة القانون واحترام الحريات ، دخل فى دائرة الخلاف مع الرئيس ، وكانت النتيجة - كما هى دائما - خروج الوزير المخلص من الوزارة ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ ، وبقاء الرئيس • وظل الوضع كما كان ! •

اعتقال العطيفى وصالح

واستنادا الى اتجاه برنامج ٣٠ مارس الى اقرار العدل وسيادة القانون ، كتب الدكتور جمال العطيفى مقالا فى «الأهرام» يوم ٨ مايو ١٩٦٩ ، بعنوان «ظاهرة خطيرة» ، يؤكد فيه بالوثائق أن قرارا أصدره وزير العدل فى اول يناير ١٩٥٦ ، لم ينشر فى «الوقائع المصرية» الا فى يوم ٧ أبريل ١٩٦٩ ، أى بعد ١٣ سنة و ٣ أشهر و ٧ أيام • وأشار الكاتب الى أن عدم نشر القرارات

والقوانين ، يتعارض مع مبادئ العدالة وبرنامج ٣٠ مارس .
وطالب بضرورة نشرها فور صدورهما ، في « الجريدة الرسمية »
و « الوقائع المصرية » ، حتى تنفذها المحاكم ويفيد منها المتقاضون .

وبدلاً من أن يأمر الرئيس بتنفيذ طلب الكاتب ، ومحاسبة
المستولين عن هذا الخطأ ، ثار سيادته وأمر باعتقال كاتب المقال ،
واعفائه من عضوية مجلس إدارة صحيفة « الأهرام » ، ومنعه من
الكتابة . وظل الكاتب معتقلاً لمدة ثمانية أيام . ولم يفرج عنه
إلا بعد توسط محمد حسنين هيكل ومجموعة من محرري « الأهرام »
لدى المستولين عن الصحافة ، في « الاتحاد الاشتراكي » ، ولدى
الرئيس جمال عبد الناصر .

واعتقل أيضاً لعدة أيام ، صلاح حافظ المحرر في صحيفة
« روز اليوسف » ، لأنه نقد في اجتماع بالاتحاد الاشتراكي ،
عملية اعتقال جمال العطيقي .

فلماذا يا ترى ثار الرئيس ، وعاقب الكاتب ومن نقد
اعتقاله ، بشدة ، رغم أنهما عالجا مسألة قانونية بمنطق سليم ،
وطالبا بتنفيذ برنامج ٣٠ مارس وشعارات الرئيس ؟ .

الدولارات

تقول وثائق ووقائع هذه الفترة ، أن الرئيس كان يطلب
أحياناً منع نشر بعض القرارات . لذلك استشعر الخطر من الكتابة
في هذا الموضوع . ومن القرارات التي منع نشرها ، القرار رقم
١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ ، بالاذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،
« اقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي ، من الملك سعود » .

وكان هذا القرض ، ومنع نشر قراره ، بجانب قروض وهبات
أخرى ، -موضوعا مثيرا لعدة تساؤلات ، تناقلتها الألسنة. وبعض
الصحف في عهد الرئيس أنور السادات ، وأوردها جلال الدين
الحمامصي في كتابه « حوار وراء الأسوار » ، الصادر سنة
١٩٧٦ .

(٨) المظاهرات تتجدد ..

والرئيس يذبح القضية !

اندلعت مظاهرات الطلبة للمرة الثانية بعد هزيمة يونية ،
فى نوفمبر ١٩٦٨ ، بشكل أكثر شدة وعنفا ، من مظاهرات فبراير
١٩٦٨ ، حتى تتناسب تناسبا صحيحا مع ازدياد الشك فى صدق
الحكومة وقدرتها على الاصلاح ، وارتفاع درجة السخط والتذمر
الشعبى بسبب تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية .

المازق العسكرى

كان الموقف العسكرى صعبا ، مثيرا للقلق والتوتر الشعبى ،
رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها القوات المصرية المسلحة .

وفى عناوين « الأخبار » ، يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٨ ، ما يرسم
صورة واضحة لهذا الواقع ، فهى تقول : « اجراءات حاسمة
لمواجهة اى عدوان مفاجىء . دفاع مدنى فى كل منشأة ومؤسسة
لوقايتها من غارات العدو ، ودفاع شعبى فى كل منطقة ، مستعد
لاى تطورات . الغارة الاسرائيلية على نجع حمادى ، دفعت الشرق

الأوسط لمرحلة جديدة وخطيرة • استئناف نقل الكهرباء من السد للقاهرة اليوم •

صراع الحكام

وكان الوضع السياسى للحكومة ، وحزبها الواحد ، ومجلسها النيابى ، مهزوزا ، يتقاذفه صراع مراكز القوى ، التى استمرت ونشطت بعد انهيار ثم اختفاء المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته •

واشتد الصراع الى درجة أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، برئاسة جمال عبد الناصر ، تقرر يوم ٦ نوفمبر ١٩٦٨ ، حل مجلس الأمة ، واجراء انتخاب جديد فى يناير ١٩٦٩ • ويقول جمال عبد الناصر ، فى عبارة واضحة ان « رأى أن عودة المجلس سيؤدى الى صراع بينه وبين الاتحاد الاشتراكى • • »

سوء الاقتصاد

أما الوضع الاقتصادى ، فقد أوشك على الانهيار ، بعد سلسلة من المغامرات الفاشلة والهزائم المتكررة وحوادث تبديد الأموال الغامة •

وبرزت على صفحات الصحف الحكومية ، خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٨ ، الأخبار والتعليقات حول الأزمات التى أحاطت بالشعب من كل جانب : نقص المواد التموينية ، أزمة المواصلات ، أزمة المساكن ، انخفاض الدخل المالى للأفراد ، خاصة بعد تقليص البدلات والأجور الإضافية •

وفى الوقت نفسه ، طفت على السطح المشكلات المادية والسياسية لدور الصحف المؤممة والعاملين فيها ، بعد أن ازدادت هذه المشكلات وتفاقمت .

تطوير التعليم

وكان التعليم ، مثل كافة قطاعات الدولة ، قد انهار مستواه ، وتعددت مشكلاته ، مما دفع الدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، الى محاولة التصدى لها .

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، أقر مجلس الوزراء التعديلات التى أدخلت على سياسة التعليم العام والفنى والخاص .

وكان صدور قانون تطوير التعليم العام ، بمثابة الشرارة التى فجرت طاقات الغضب والسخط المكبوتة فى الصدور .

المظاهرات

فى صباح الأربعاء ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ - كما يقول بيان وزارة الداخلية - حاول تلاميذ بعض المدارس الثانوية بالمنصورة الخروج فى مظاهرات ، مع تلاميذ بعض المدارس المجاورة ، مطالبين بإعادة النظر فى بعض جوانب القانون ، التى تمس عدد مرات الاعادة فى الثانوية العامة ، والانتقال من سنة الى أخرى مع الرسوب فى مادة أو مادتين . ثم استجاب الطلبة لمنصح المسئولين وتفرقوا .

ورغم توضيح وزير التربية والتعليم لينود القانون ، ورغم عدم انطباقه على المعاهد الدينية ، فقد قام تلاميذ المعهد الدينى بالمنصورة ، بمظاهرة استمرت من التاسعة صباحا الى الثانية بعد الظهر ، فى يوم ٢١ نوفمبر ! .

وبعدها ، اتجه جانب من المتظاهرين ، الذين « اندست بينهم بعض العناصر من غير التلاميذ » ، للاعتداء على مديرية الأمن بالمنصورة ، فاصطدموا برجال الشرطة ، وأصيب ٣٩ من قوة الشرطة ، وأربعة من الأهالي ، وتوفي أربعة آخرون .

وبعد يومين - ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ - اندلعت مظاهرات طلبة كلية الهندسة بالاسكندرية ، الذين اصطدموا بالشرطة ، فعادوا الى كليتهم ليعتصموا بها .

ولهذا قرر مديرو الجامعات ووزير التعليم العالي ، تعطيل الدراسة في كافة الجامعات والمعاهد العليا .

ورغم هذا ، اتسعت دائرة التظاهر بالاسكندرية . وقام طلبة المدارس الثانوية بمحرم بك وطلبة كلية الهندسة ، بمظاهرات - يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ - في شوارع المدينة ، وحطموا بعض الأتوبيسات وعربات الترام ، وحاولوا احراق نادى المحافظة . وكانت هتافاتهم تدین فساد الحكومة ، وتعدى وزير الداخلية ، وتشكو من الفقر . وفي اليوم التالى ، قالت صحف الحكومة ، ومنها « الأخبار » ، ان : « عناصر مخزية اندست في المظاهرات وحاولت دفعها الى العنف » .

رد الفعل

أدرك رجال السلطة الأسباب المتعددة للمظاهرات ، واستشعروا الخطر من استمرارها وانتشارها ، فافتنوا في اخمادها وتشويه صورتها . ومن ارتفاع درجة اهتمام السلطات بهذه المظاهرات ، تتضح قوة تأثير المظاهرات على رجالها .

فقد بحث مجلس الوزراء ، يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، التقارير المقدمة اليه من وزراء الداخلية والتربية والأوقاف والتعليم العالي والعدل ، عن الطلبة والمظاهرات .

وشرح محمد أنور السادات ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في اليوم نفسه ، الموقف السياسي والعسكري ، محاولا اقناع الطلبة بصحة تصرف الحكومة ، فقال : « انتنا انتقلنا من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع .. وهذا الصمود يتطلب تماسك الجبهة الداخلية ، تماسكا لا يسمح بالتصددع أو الشرخ » . وأوضح أنور السادات أن عناصر مخزية اندست بين الطلبة ، للخروج بالمظاهرات عن الأسباب التي قامت من أجلها ، وهي الفهم الخاطيء لقوانين التعليم الجديدة .

المؤتمر القومي

وقررت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، يوم ٢٦ نوفمبر ، دعوة المؤتمر القومي العام الى دورة طارئة ، لبحث « موضوع الطلبة والجامعات ، على ضوء الاحتمالات التي كان يمكن أن تؤدي اليها الحوادث الأخيرة .. » . وبحثت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي برئاسة جمال عبد الناصر ، نفس الموضوع ، في اليوم التالي .

وأخذت صحف الحكومة تمهد لعقد المؤتمر القومي العام ، بتبرير قرارات الحكومة ، وتعزيز مواقفها ، بالقول مثلا : « رجال التعليم والجامعات اشتركوا في مناقشة القوانين ٦ اشهر ، وأجمعوا على ضرورة اصلاح التعليم وتطويره » . أو القول في لهجة التعظيم والتهويل : « أكبر قوة ضاربة على طول القناة » . مصر حشدت أضخم مدفعية في الشرق الأوسط منذ معركة العلمين » .

ولنفس الغرض نشرت الصحف النص الكامل لبيان اتحاد طلاب الجمهورية ، الصادر في أول ديسمبر ، والذي يستنكر المظاهرات . وان كانت عبارته الأخيرة تكشف عن حجب الجماهير

ثقتها عن التنظيمات السياسية الحكومية ، فهي تطالب « بإعطاء
الفاعلية للتنظيمات السياسية المساعدة ، في حل مشاكل الجماهير
حتى تستعيد ثقتها » .

٤ : واتخذ المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ، يوم ٤
ديسمبر ١٩٦٨ ، عدة قرارات ، تحاول التشكيك في المظاهرات
وإدانتها ، مع فتح باب الأمل لحل بعض المشكلات التي شكلت
الأسباب الحقيقية لاندلاع المظاهرات . فقالت عناوين صحف
الحكومة ، نقلا عن جلسات المؤتمر ، يوم ٣ ديسمبر : « تمت
دراسة مشاكل المواصلات والإسكان » . وفي يوم ٥ ديسمبر ،
قالت الصحف : « قرارات هامة يصدرها المؤتمر القومي لحماية
الجبهة الداخلية من مؤامرات الثورة المضادة » . المؤتمر يؤكد أنه
لا حرية لأعداء الشعب ، ويدين أساليب التظاهر والاعتصام
والإضراب » . المؤتمر يقدر لقواته المسلحة دورها الطبيعي » .

محصلة المظاهرات

وعلى أية حال ، فقد أثرت مظاهرات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ،
على نظرة الحكومة إلى المشكلات الداخلية ، ودفعتها إلى محاولة
حلها ، ولكنها شددت قبضة أجهزة الأمن على التيارات الشعبية .

٥ : ودفعت المظاهرات جمال عبد الناصر ، إلى محاولة إقلاق
جيش الاحتلال الاسرائيلي ، لرفع الروح المعنوية وكسب الرأي
العام المصري .

أما القوى الخارجية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد السوفيتي واسرائيل ، فقد استخلصت من اندلاع المظاهرات
وتكرارها ، اهتزاز الجبهة الداخلية في مصر ، وعدم قدرتها على
الصمود طويلا .

مذبحة القضاء

وفي ظل المبادئ والمفاهيم ، التي أشاعها الرئيس جمال عبد الناصر ، في خطبه الرسمية وفي برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وفي مقدمتها : « الديمقراطية » ، « سيادة القانون » ، « تحقيق العدل » ، « استقلال القضاء وحصانة رجاله » ، « صيانة الحقوق » و « تصفية مراكز القوى » .. قام الرئيس في آخر أغسطس ١٩٦٩ ، باعتداء صارخ على رجال القضاء ، ألغى به استقلاله وحطم حصانته . وجعل القانون بلا سيادة ! .. وبهذا أعلن الرئيس بنفسه الوقوع في أكبر تناقض بين شعاراته وممارساته ! .. وكشف عدم اتعاضه من أسباب اندلاع المظاهرات ونتائجها ومدلولاتها ! ..

السيطرة على القضاء

لم تكن « مذبحة القضاء » في سنة ١٩٦٩ ، هي الاعتداء الأول على القضاء ، خلال « العهد الثوري » ، بل كانت مجرد خطوة على طريق سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء ، التي تمت عمليا بعد الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وبدأت واضحة في التشريعات التي تحقق للحاكم أفعراضه ، وتحرم الناس من التظلم منها أمام القضاء ، كما ظهرت في المحاكم الخاصة التي يختار الحاكم قضاتها ويشير بأحكامها .

فلما امتزج كرسى الحكم بفعل الهزيمة ، وعلت المطالب الشعبية في مواجهة الحاكم وأجهزته ، دبت الحياة في القضاء ورجاله ، وبدأ بعضهم يستعيد صلاحياته ، فأصدر من الأحكام ما ينبه الى مخالفة بعض القرارات السلطوية السياسية والاقتصادية ، للدستور والشرع .

وهنا استشعر الحاكم الفرد ، خطر الانتقاص مما دأب عليه من سيطرة كاملة منفردة على القضاء . فأتجه الى استمرار السيطرة عليه عن طريق احتوائه داخل الجهاز السياسى للحكومة .

ووجد الحاكم بين القلة من رجال القضاء ، من يقبل الدعوة لادخال القضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، ويروج لها . كما عثر على من يقبل الترويج لفكرة « القضاء الشعبى » ، التى تتيح له الفرصة لإعادة تشكيل هياكل الحاكم ، وادخال عناصر غير قضائية ، تحقق أغراضه وتنفذ أهدافه .

دعاة الاستقلال

ولكن الأكثرية الساحقة من القضاة ، وقفت ضد محاولات الحاكم وأغراضه ، وتمسكت بمبادئ استقلال القضاء وحصانته ، وعدم اشتغال القضاء بالسياسة . وأصدرت بمواقفها بيانا هاما يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ .

وقد صايفت هذه المناقشات ، الاستعداد لانتخاب أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة . فتبنى فريق من المرشحين موقف الأكثرية ، بينما قاد وزير العدل فريقا آخر أيد فكرة ضم رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكى . وتمت عملية الانتخاب بالقائمة . وهنا حدثت المفاجأة ، التى ارتاحت لها الأغلبية ، ولكنها أذهلت عقول الحاكم وأعوانه ، وأفقدتهم الحكمة ، فارتكبوا مذبحة القضاء . لقد نجحت قائمة الرافضين لأغراض الحاكم ، بدرجة تقرب من الاجماع . وسقطت قائمة الخادمين لأهداف الحاكم ، سقوطا يكاد يكون تاما !

إبعاد القضاة

فما كان من الرئيس ، الا اتخاذ عدة قرارات عنيفة ، تناقضت مع مبادئ العدل وقواعد الدستور ، والشعارات التي أعلنها بنفسه . وقضت بفصل أو نقل (٢٠٣) من أعضاء الهيئات القضائية . ونفذت في لحظة صدورها ، بأسلوب تعسفي ، وقبل نشرها في « الجريدة الرسمية » كما تقضى القاعدة الدستورية . وهكذا خالفت قرارات الرئيس قواعد الدستور والقانون ، من ناحيتي الموضوع والشكل معا !

فقد أقال جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، محمد أبو نصير وزير العدل ، الذي لم يستطع السيطرة على رجال القضاء لحساب الرئيس . وفي اليوم التالي عين الرئيس ، المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وزيرا للعدل ، لتكون مذبحة العدالة أول انجازاته في الوزارة !

وفي ٣١ أغسطس ، أصدر الرئيس القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، بإعادة تشكيل الهيئات القضائية . وبناء عليه أصدر الرئيس خمسة قرارات جمهورية ، تحمل الأرقام من ١٦٠٣ الى ١٦٠٧ ، وتقضى بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ، وأعضاء مجلس الدولة ، وأعضاء إدارة قضايا الحكومة ، وأعضاء النيابة الادارية ، ونقل بعض العاملين في الهيئات القضائية الى وظائف أخرى غير قضائية ، في أجهزة الحكومة والقطاع العام . وأعلن في نفس اليوم ، أن من لم تشملهم قرارات إعادة التعيين ، يعتبرون محالين الى المعاش بحكم القانون ، ويجوز إعادة تعيينهم في وظائف أخرى .

حققت محصلة هذه القرارات رغبة الحاكم الجامحة في الانتقام من رجال القضاء الذين لم يخضعوا لأهوائه ، بحرمان

أكثر من مائتين منهم ، من القيام بعملهم ، بالإحالة إلى المعاش أو النقل بعيدا عن القضاء . وحاول الحاكم التغطية على فعلته والتخفيف من أثرها المؤلم ، بأن أصدر في نفس اليوم ، قرارين آخرين لهما جانبيه وبريق ، وفي نفس الوقت يدعمان سيطرته على القضاء .

المجلس والمحكمة

القرار الأول ، صدر به قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، الذي يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتولى الإشراف على الهيئات القضائية ، ويبدى رأيه في جميع المسائل المتعلقة بها . والقرار الثاني ، صدر به قانون المحكمة العليا التي تختص بالفصل في دستورية القوانين ، وتفسير النصوص القانونية ، ويعين رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية .

ونشرت الصحف الحكومية أخبار تحطيم القضاء وإزالة العدالة ، تحت عناوين مثيرة خادعة ، منها عناوين « الجمهورية » ، التي قالت : « قوانين ثورية لإصلاح القضاء . مجلس الوزراء يقرر إنشاء محكمة عليا ومجلس أعلى للقضاء » .

وعنيت الصحف بنشر نص « المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا » ، مساهمة منها في تبرير الأخطاء ومساندة تصرفات الحاكم . ولكنها أدت إلى عكس ما كانت تهدف إليه ، لأنها كشفت الدوافع السياسية ، المخالفة لمبادئ الدستور وقواعد الشرع ، وراء قرارات الرئيس ، عندما قالت إن الثورة التي اجتاحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ ،

والقوانين الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ ، اقتضت ثورة تشريعية ، حتى يمكن للقانون أن يساير القيم الجديدة فى المجتمع ، وحتى يمكن للقضاء أن يتفاعل مع ارادة الجماهير . ولكن كثيرا من احكام القضاء ، لم تلاحق التطور الذى طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . كما أن استقلال القاضى ليس ميزة خلعتها عليه المجتمع ، بل انه مقرر لصالح العدالة والشعب .

٥٥ (٩) الصحافة المصرية تعاني ..

والعهد الناصري ينقضي !

برزت مشكلات الصحافة المصرية ، كموضوع للمناقشة العامة ، على الألسنة وبالأقلام ، خاصة بعد برنامج مارس ١٩٦٨ . وكان أهمها : الرقابة ، والسيطرة الحكومية على الصحف ، وكثرة القرارات الصادرة بتعيين ونقل الصحفيين أو منعهم من الكتابة ، وما ترتب على ذلك من ظواهر ضعف وسلبية .

المطالب الصحفية

وتكررت المطالبة بإباحة مناقشة السياسة العامة ، واسلوب الحكم ، ونقد الحكومة والقطاع العام ، مع توفير الضمانات الديمقراطية للعمل السياسي . وتردنت عبارات : « النقد والنقد الذاتي » ، « الرأي والرأي الآخر » ، « الديمقراطية بالمشاركة » لا « الديمقراطية بالموافقة » ، و « الالتزام » بدل « الالتزام » .

وظهرت اجتهادات ترى إباحة حرية اصصدار الصحف للتنظيمات الشعبية ، وأن يكون « الميثاق » هو القيد الوحيد على

حرية الصحافة ، وأن تصير ملكية « الاتحاد الاشتراكي » للصحف شاملة وفعالة ، تنبع منها سياسة الصحف ومعايير اختيار المسئولين عنها . وانشاء مجلس أعلى للصحافة ، داخل « الاتحاد الاشتراكي » ، يشرف على الصحف ويحقق لها العدالة في الحصول على الاخبار والاعلانات .

وامتدت المناقشات الى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي، الذي قرر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ ، ضرورة دراسة مشكلات الصحافة ، وعمل تنظيم جديد لها ، يؤكد الملكية الشعبية لها ، ويضعها في خدمة أهداف « المجتمع الاشتراكي » .

وكالمعتاد في العهد الناصري ، أحيط هذا القرار بياقة من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، البعيدة عن الواقع وامكان التنفيذ . وتولت صحف الحكومة ابرازها ، فقالت « الاخبار » في عناوين صفحتها الأولى ، يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ : « وضع تنظيم جديد للصحافة .. تأكيد سيادة القانون .. » . وتحت عنوان « سيادة القانون » ، نقلت الصحيفة عن قرارات المؤتمر التي أعلنها الرئيس عبد الناصر ، « انه من الضروري خلال هذه المرحلة المصيرية ، أن نتأكد باستمرار وبإصرار ، سلطة قوى الشعب العامل ، وأن تدعم رقابتها الفعالة على مقدراتها ، وعلى جميع أجهزة الحكم ومختلف أنشطة الدولة . ان التمكين لحرية الرأي وحرية النقد ، هو الضمان الأكيد كي يعمل الشعب رقابته . ومن الضروري كذلك أن نتأكد سيادة القانون ليكون أعلى من مراكز القوى ، وأقوى من ارادة الأفراد .. » . وذكرت قرارات المؤتمر ، ضرورة وضع الصحافة في « خدمة الرأي الحر والنقد البناء .. مع اعطاء اهتمام خاص لكافة وسائل الاعلام والثقافة والفن .. » .

وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، بحثت اللجنة الدائمة للثقافة والاعلام بالاتحاد الاشتراكي ، مع المسؤولين في الحكومة ، وضع دستور لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ، وتأليف لجنة لمعالجة المشاكل المشتركة لدى الصحف ، وإنشاء اتحاد عام للصحافة للعناية بمصالح المؤسسات الصحفية .

هيكل . . وزيرا

ومما يذكر أن تعيين محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، وزيرا للارشاد القومي ، في آخر تعديل وزارى جرى على وزارة ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، وصدر يوم ٢٦ أبريل ١٩٧٠ ، كان موضوعا مثيرا للشك والمناقشة ، وسببا في غضب الرئيس عبد الناصر من هيكل ، واعتقال بعض المقربين من الزعيم ومن مستشاره الأول .

لقد فاجأ القرار هيكل ، فساورته الشكوك في أسبابه ونتائجه . وخشى أن يكون تقدما لابعاده عن « الأهرام » ، ثم الوزارة ، بفعل مراكز القوى المعادية له ، وتحت تأثير شخصية الرئيس عبد الناصر ، الحريصة الكتومة ، التى تشك حتى في اقرب الناس اليها ، خاصة اذا كانوا من أصحاب النفوذ .

ومن ناحية أخرى ، استقبل البعض دخول حسنين هيكل الوزارة بعدم ارتياح ، حتى أن توفيق الحكيم الكاتب فى « الأهرام » ، بعث برسالة الى الرئيس - عن طريق حاتم صادق ، زوج ابنة الرئيس والمحرر فى مؤسسة « الأهرام » - يقول فيها أن جمع هيكل بين المنصبين ، سيصبح « الأهرام » بالصفة الرسمية ، وأن الناس لا تصدق غالبا ما تقوله الأجهزة الحكومية . وأوضح توفيق الحكيم أن ازمته هي أزمة ثقة ، وأن الشعب يهانى

من الحيرة والقلق ولبيلة الفكر ، بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وأن العلاج يأتي من الأصوات والمنابر الحرة ، لا من الأجهزة الحكومية التي لا يصدقها أحد .

وكان فحوى رسالة الحكيم للرئيس ، والشكوك المحيطة بتروايا عبد الناصر تجاه هيكل ، موضوعا لحديث بعض أصدقاء هيكل في منزل لطفي الخولي ، الكاتب ورئيس تحرير صحيفة « الطليعة » . ولم يكن أحد منهم يعلم أن كل كلمة قالوها سجلتها أجهزة سامي شرف ، الذي عين وزيرا للدولة ، في نفس يوم تعيين هيكل .

وما كان من جمال عبد الناصر ، إلا أن غضب من هيكل ، وثار وأمر باعتقال سكرتيرته وزوجها ، ولطفي الخولي وزوجته . وظلوا في المعتقل أكثر من ستة شهور ، دون محاكمة . ولم يشمل الاعتقال توفيق الحكيم ، نظرا لارتفاع مكانته وكبر سنه .

وتمكن حسنين هيكل من اقناع الرئيس ، بإبقائه رئيسا للأهرام « ووزيرا للإرشاد في وقت واحد » ثم توسط لديده للإفراج عن أصدقائه المعتقلين .

الحكم البوليسي

ولما حصل توفيق الحكيم على صورة من محاضر التحقيق ، نشرها في كتابه « وثائق في طريق عودة الوعي » ، الذي صدر بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، ووصفها بأنها « واضحة الدلالة على حقيقة الحكم البوليسي المسيطر على البلاد » . وقال بمرارة وآلم : « إذا كان كل هذا الضيق والتضييق ، مجرد رسالة شخصية ودية مهيبة الى الرئيس عبد الناصر ، حاولت أن أجعلها في طي الكتمان .. حتى تؤدي الغرض منها في هدوء - وهو

توصيل رأى الى الرئيس واسداء النصح اليه - فما الذى كان
يمكن أن يفعل ويقبل فى هذه الحالة ؟ .. »

نقل الصحفيين

وكان نقل العديد من الصحفيين النقابيين الى أعمال غير
صحفية ، من أهم المشكلات التى تعرض لها الصحفيون ونقاباتهم ،
خلال العهد الناصرى .

واستعدادا لاصدار قانون جديد لنقابة الصحفيين ، تقدم
مجلس النقابة برئاسة كامل زهيرى ، بمذكرة الى لجنة الخدمات
بمجلس الأمة ، يوم ١٤ مايو ١٩٧٠ ، يعرض فيها نشأة المشكلة
وتطورها ، والجهود التى بذلتها النقابة لحلها ، ويطلب بالنص
فى القانون الجديد على حظر نقل الصحفيين الى أعمال غير
صحفية .

تقول المذكرة : « .. بدأت هذه المشكلة عام ١٩٦٤ ، بنقل
مجموعة من الزملاء أعضاء النقابة من العاملين فى جريدة
الجمهورية الى أعمال غير صحفية ، فى شركات ومؤسسات
القطاع العام والوزارات المختلفة .

وقد تم هذا الاجراء الادارى بصرف النظر عن مؤهلاتهم أو
خبرتهم أو تاريخهم الصحفى أو انتهاك كرامتهم بتغيير طبيعة
عملهم الذى أمضوا فيه حياتهم ، وبصرف النظر عن صلاحيتهم
للأعمال المنقولين اليها من عدمه ، ودون مراعاة لقوانين وتقاليد
المهنة ، أو لكفاح وخبرة هؤلاء الأعضاء .

وقد أصابت المهنة محنة نقل الصحفيين من أعمالهم
الصحفية الى أعمال غير صحفية ، إذ نقل ٤٥ نقابيا من جريدة

الجمهورية ، ثم نقل من أخبار اليوم ١٧ نقابيا ، ومن مجلة
الإذاعة ١٣ نقابيا ، ومن وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤٥ نقابيا .

وبهذا أصبح مجموع الذين نقلوا ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ (١٢٠ نقابيا) من مجموع عدد أعضاء النقابة ١٢٠٠ نقابيا في
عام ١٩٦٨ ، أى واحد من كل عشرة صحفيين .

وكان رد فعل هذه الإجراءات شديدا ، فاجتمعت الجمعية
العمومية لنقابة الصحفيين في عام ١٩٦٤ ، واتخذت عدة
قرارات أبرزها :

(أ) الاستنكار الشديد ، والاحتجاج الصارخ ، والمطالبة
بعودة الصحفيين المنقولين الى أعمالهم الصحفية .

(ب) إسقاط عضوية أى رئيس مجلس إدارة أو رئيس
تحرير اتخذ مثل هذا القرار .

(ج) عدم المساس بحقوق المنقولين النقابية .

(د) ضرورة أن تبذل النقابة كل جهودها لاعادة هؤلاء
الصحفيين الى أعمالهم الصحفية .

واتخذت الجمعيات العمومية على التوالي ، قرارات مماثلة .
وكان آخر هذه الجمعيات العمومية ، المنعقدة في
١٩٦٨/١٢/٦ ، والتي تم فيها التجديد النصفى لأعضاء المجلس
الحالى ، وتم فيها انتخاب النقيب . وجاء فى قرارات هذه الجمعية
العمومية فى البند الثالث عشر من القرارات ، ضرورة العمل على
تغيير مواد قانون تنظيم الصحافة ، التى ظهرت بها عيوب كان من
نتيجتها هذه المشكلة .

وقد أحييت التوصيات الثلاث عشر الى مجلس النقابة ،
لاتخاذ الإجراء اللازم .

وكان مجلس النقابة ، قد تقدم بمشروع توصية الى مؤتمر الصحفيين العرب ، المنعقد في فبراير ١٩٦٨ ، يوصي بعدم نقل الصحفي من عمله الى عمل غير صحفى ، ووافق المؤتمر الذى حضره ١٢ نقيبا و ٢٢٤ عضوا من أعضاء الوفود العربية على هذه التوصية بالاجماع .

وكان من رأى مجلس النقابة ، ضرورة النص بصراحة فى مشروع القانون الجديد ، على عدم جواز نقل الصحفي من عمله الصحفي ، وذلك حتى يخرج هذا الموضوع من أى لبس أو احتمال اللبس ، ويستند مجلس النقابة الى الأسباب الآتية :

١ - ان قرار نقل الصحفيين الى المؤسسات غير الصحفية ، قد صاحبه أو أعقبته قرارات بتعيين غيرهم فى نفس المؤسسات . وبالتالى ، فلا يقبل تبرير نقلهم لأسباب التوفير الاقتصادى .

٢ - ان قانون عقد العمل الفردى لا يبيح الاستثناء عن العاملين فى أى مؤسسة ، الا فى حالة التصفية أو الإفلاس .

٣ - ان نقل الصحفي الى عمل غير صحفى ، يعتبر تغييرا لطبيعة عمله ، وبالتالى يعتبر نسخا من غير سبب وقضلا تعسفيا .

٤ - ان قانون عقد العمل يضمن للعاملين عدم تغيير طبيعة العمل ، أو نقل العامل من عمله الى عمل آخر ، ما لم يكن ذلك بموافقته .

٥ - ان نقل الصحفيين بالجملة ، يتخذ شكل الضغط الأدبى والمادى ، على الذين نقلوا ، وشكل الضغط الأدبى على الذين لم ينقلوا . والضمان اللازم والضرورى ليوحدى الصحفيون أعمالهم ، ليستلزم رفع هذا الشبح الرهيب الذى يهدد الصحفيين ، منقولين وغير منقولين .

٦ - وتلاحظ النقابة - من الناحية العملية - أن الذين نقلوا من دار الجمهورية مثلا ، قد أمكن تشغيلهم في مؤسسات أخرى ، كالأهرام ودار الهلال وروز اليوسف ، مما يدل على كفايتهم المهنية وسقوط حجة نقلهم .

ولما كان حجم المشكلة قد أصبح بهذه الخطورة ، فقد اتجه المجلس ثلاثة اتجاهات :

أولا : الاتحاد الاشتراكي ، وقد حدد المجلس موقفه في جلسات لجنة الفكر والاعلام ، وقدم المجلس مذكرة شاملة بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٨ .

ثانيا : القضاء ، وكان موقف المجلس هو تأييد كل مسعى يبذله العضو ، لكي يظهر فساد حجة الادارة التي تنقل الصحفي الى عمل غير صحفي .

وقد كسب بعض الزملاء قضاياهم . ونص حكم محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة ٢٧ عمالي ، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٠ ، على ما يأتي :

« ترى المحكمة أن فصل المدعى كان دون مبرر ، مما يتعين عليه تعويضه عما لحقه من اضرار مادية وأدبية . ولا يغير من هذا محاولة الحاق المدعى بعمل آخر بالمؤسسة العامة لميناء الاسكندرية ، لأنه لا يصح قانونا الزام العامل بالالتحاق مع رب عمل آخر ، خاصة اذا كان هذا العمل الآخر ، لا يتفق مع عمله ومواهبه ، فليس من المقبول أن يقوم صحفي بالعمل في غير الصحافة ، بعيدا عن خبرته واستعداداته الخاص . »

ثالثا : السعى لدى مجلس الأمة عند مناقشة مشروع القانون ، للنص صراحة على عدم جواز نقل الصحفي الى عمل غير صحفي . .

وقد شرف المجلس بالاطلاع على مشروع القانون من السيد وكيل مجلس الأمة . وقد نص هذا المشروع على أن مهنة الصحافة تقوم على الاحتراف ، حيث المصدر الأصلي للدخل هو العمل الصحفي ، ولا شك أن قطع هذا الاحتراف ، بطريقة إدارية مفاجئة ، يعتبر تهديدا للصحفي وتهديدا للمهنة .

ولا يرد على ما نرجو أن ينص عليه القانون الجديد ، من عدم جواز نقل الصحفي ، بأن قانون عقد العمل ينص على القواعد العامة ، لعدم جواز نقل العامل أو تغيير طبيعته مهنته ، لأن القوانين الخاصة بالمهن - ومنها الصحافة - مهمتها تحديد واجبات وحقوق خاصة لأبناء كل مهنة . ومنعا من الغموض أو اللبس ، فإن النقابة ترى النص صراحة على حظر نقل الصحفيين إلى أعمال غير صحفية . . نقيب الصحفيين : كامل زهيري » .

قانون النقابة

ولما صدر قانون إنشاء نقابة الصحفيين ، في ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ ، تضمن مفاهيم الحكم المطلق ، والحزب الواحد الحاكم . وفي نفس الوقت حاول الاستجابة لبعض مطالب الصحفيين .

فالمادة الثالثة من القانون ، تنص على أن « يجرى نشاط النقابة في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي » . وتحدد الهدف الأول للنقابة في « العمل على نشر وتعميق الفكر الاشتراكي والقومي بين أعضائها ، وتنشيط الدعوة إليه في داخل المؤسسات الصحفية وبين جمهور القراء » .

وتنص المادة (١٣) على أن ترسل لجنة قيد الصحفيين في جداول النقابة ، قبل انعقادها بثلاثين يوما على الأقل ، بيانا بأسماء طالبي القيد ، إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ، ووزارة الإرشاد القومي ، لا بداء الرأي فيها . .

وتوجب المادة (١٦) على مجلس النقابة ، أن يبلغ الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الارشاد القومي ، قرارات لجنة القيد وهيئة التظلم وهيئة التأديب ، خلال أسبوعين من صدورها ، وكذلك أسماء الصحفيين الذين يتقرر نقلهم من جدول فرعي الى آخر .

وتشترط المادة (٣٧) فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب أو عضوية مجلس النقابة ، أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي .

وتنص المادة (٤٧) على أن يختص مجلس النقابة بوضع خطة للعمل السياسي في النقابة ومتابعة تنفيذها .

وتجيز المادة (٦٢) لوزير الارشاد القومي ، أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس النقابة ، وفي القرارات الصادرة من الجمعية العمومية .

وتنص المادة (٦٥) على أنه « لا يجوز لأي فرد أن يعمل في الصحافة ، ما لم يكن اسمه مقيدا في جدول النقابة ، بعد حصوله على موافقة من الاتحاد الاشتراكي العربي » .

وفي نفس الوقت ، ينص القانون على بعض الضمانات لحماية الصحفيين ، فتقول المادة الثالثة انه من أهداف النقابة « ضمان حرية الصحفيين في أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم في حالات الفصل والمرض والتعطل والعجز » .

وتنص المادة (٦٧) على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٣٥) من قانون الاجراءات الجنائية ، لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا ، لما ينسب إليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، بسبب مواد صحفية

صدرت عنه أثناء ممارسة المهنة • وتحضر النيابة العامة في هذه الحالة ، محضرا بما حدث تبلغ صورته لمجلس النقابة ، •
كما تنص المادة (٦٨) على أنه « لا يجوز التحقيق مع عضو النقابة فيما يتصل بعمله الصحفي إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة » •

وفي حالة اتهام الصحفي بجناية أو جنحة خاصة بعمله الصحفي ، فإن المادة (٦٩) تبيح للنقيب أو لرئيس النقابة الفرعية ، أن يحضر التحقيق بنفسه أو بمن ينيبه عنه •

وطبقا للمادة (١١٢) فإنه « لا يجوز للمؤسسات الصحفية أو المالكى الصحف أو من يمثلونهم ، أن يكلفوا المحررين نشر ما يتعرضون به للمسئولية ، بغير أمر كتابي ، كما لا يجوز تكليف الصحفي بعمل لا يتفق مع اختصاصه المتعاقد عليه ، إلا بموافقة » • ولا يجوز نقل الصحفي الى عمل آخر يختلف عن طبيعة مهنته •

نهاية الحكم الناصري

وبوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، الى رحمة الله ، يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، انتهى حكمه الذي بدأ في ٢٣ يونية ١٩٥٦ ، حين تولى رئاسة الجمهورية ، ودام أكثر من ٢٤ سنة ، كان الرئيس خلالها حاكما فردا ، تسانده وتحميه مجموعة من أجهزة الأمن والمعلومات ، وتقف خلفه واجهة شعبية شكلية ، تتألف من المجلس النيابي المصطنع ، والتنظيم السياسي السلطوي الواحد ، اللذين حلا مكان البرلمان المنتخب ، والأحزاب السياسية المتعددة •

واتصف نظام الحكم الناصري ، بتمركز كل السلطات العليا في قبضة الرئيس ، الذي جمع بين رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء ، ورئاسة التنظيم السياسي ، في أكثر فترات حكمه .

وعمد الحكم الناصري الى الدمج بين سلطات الدولة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بدلا من الفصل أو التوازن بينها . فقد سيطرت الحكومة (السلطة التنفيذية) على المجلس النيابي (السلطة التشريعية) ، فخرست الفائدة من تمحيص القوانين ، ومن المراقبة الشعبية لأعمال الحكومة . وامتد نفوذ الحكومة الى (السلطة القضائية) ، لتحتويها ، ففقد القضاء استقلاله ، وتعددت الأخطاء والمظالم .

ونتيجة لهيمنة رئيس الدولة على كافة السلطات ، تضاعلت قيمة وفعالية المؤسسات السياسية الدستورية الى أقصى حد ، وأصبحت بحالة من الضعف والاضطراب . وبدلا من المؤسسات ، اعتمد الرئيس في تنفيذ مهام الحكم ، على مجموعة من الأفراد ، انتقى أكثرهم على أساس « الثقة » لا « الخبرة والكفاءة » ، فظهرت « مراكز القوى » ، العلنية والسرية ، وكثرت الأخطاء والانحرافات في جميع المجالات . ولم يعد في الامكان اغفالها ، بعد أن اثبتتها الوثائق ، واعترف الرئيس بها وأعلنها في خطبه وتصريحاته الرسمية ، في الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ ، حتى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠ .

وقد كان من الضروري ، من وجهة نظر الحاكم الفرد ، أن يسيطر على وسائل الاتصال بال جماهير ، ففقدت الصحافة (السلطة الرابعة) استقلالها وحريتها . وأبدت جميع توجهات الرئيس : الصائبة والخاطئة ، على حد سواء . وأحاطت ممارساته بهالة من الضوء الباهر وضخمت قدراته بشكل أسطوري ، فاقتقد الرئيس الخبر الصادق ، والتعليق الرصين ، والرأي

الصائب ، الذى كان من الممكن أن يحميه من أخطار الشطط فى
الرأى ، والبعد عن الحكمة ، والانزلاق الى الهوة .. فكثير
السقوط وتعددت الكوارث ! ..

وقد ظهرت كل الأخطاء الفادحة ، النابعة من طبيعة الحكم
الفردى ، بصورة شديدة الوضوح والخطورة ، فى جميع الأعمال
العسكرية والسياسية ، التى أقدم عليها الرئيس طوال أيام حكمه ،
سواء داخل الوطن ، أو خارجه : فى سوريا واليمن ، وفى مواجهة
العدو الاسرائيلى .. وذلك لأن أسبابها ودوافعها كانت فردية ،
تحركها أحلام الزعامة ، والرغبة الجامحة فى السيطرة والحكم .
كما كانت أساليب إدارتها أيضا فردية ، قائمة على « الثقة »
لا « الكفاءة » ، « الصداقة » لا « المسئولية » ، الأفراد « والشلل »
للمؤسسات وبيوت الخبرة . ولما اجتمعت هذه المؤثرات والعوامل ،
فى أزمة أبريل - يونية ١٩٦٧ ، شكلت أكبر هزيمة للرئيس
والشعب والوطن فى التاريخ المعاصر ! .

ومن المأسى التى سمح بها القدر ، أن كل المغامرات
الناصرية ، كانت « فردية » فى أسبابها ودوافعها ، « جماعية »
فى تحمل كوارثها وخسائرها ! .. ففى نهاية الأمر ، خلف
الرئيس وراءه شعبا فقيرا خائفا ، وجيشا مهزوما مهموما ،
ودولة منقوصة السيادة مكسورة الإرادة ، مفقودة الصرية .
وترك كومة من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، التى لم
تكن يوما قابلة للتنفيذ ، أو حتى مصحوبة بالرغبة فيه ! ..

الفصل الثاني

تغطي الهزيمة ٠٠ والاعداد للنصر

تاريخ السياسة - ١١٣

————(١) السادات يقبل التحدى ، ويضمد الجراح

منذ اليوم الأول لتوليه رئاسة الجمهورية ، باستثناء ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ ، برزت أمام محمد أنور السادات ، عدة ضرورات ، أولها : استعادة الأرض التي اغتصبت - نتيجة لمساوىء وأخطاء الحكم الفردى البوليسى - وذلك سواء بالوسائل السياسية أو بالحرب . وثانيها : اصلاح نظام الحكم ، باستبدال المؤسسات بالأفراد ، وسيادة القانون بالقرارات الاستثنائية ، مع توسيع دائرة ممارسة الحريات ، وصيانة الحرمات ، وتضميد جراح ضحايا مساوىء الحكم . وثالثها : مواجهة الضائقة المالية ، واصلاح الاقتصاد ، بتحريره من قيود الحكم الشمولى ، وتحديثه . ورابعها : تعديل مسار سياسة مصر الخارجية ، لتتقارب مع كتلة الدول الغربية ، بهدف الافادة منها فى الوصول الى الحل السلمى ، أو تنويع المصادر العسكرية والاقتصادية وتطويرها ، استعدادا للمعركة المصيرية مع العدو الاسرائيلى .

التحدى

وبالقياس الى الامكانيات العسكرية والاقتصادية القائمة ،

والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية الحاكمة ، مثلت هذه
الضرورات تحديات صعبة لقدرات الرئيس الجديد .

ولكن تجاربه وخبراته السابقة ، التي اكتسبها طوال فترات
كفاحه الوطني : السرى والعلنى ، قبل وبعد حركة يولية ١٩٥٢ ،
خاصة فى أثناء رئاسته مجلس الأمة ونيابته عن رئاسة الجمهورية ،
فى السنوات الثلاث الأخيرة من العهد الناصرى ، أمدته بالأفكار
والوسائل التى أهلته لمواجهة المشكلات وقبول التحدى ، ورسم
سياسته على أسس راسخة .

حكم المؤسسات

وفور توليه الحكم ، أعلن الرئيس محمد أنور السادات ، أن
« الدستور هو الذى يحكم » ، وأن المبادئ الأساسية للعمل القيادى
هى : « الشرعية والاستمرار والاستقرار » .

وكانت المؤسسات الدستورية القائمة ، والتى أعلن الرئيس
ارتكاز الحكم عليها ، هى : « الاتحاد الاشتراكى العربى » ، وهو
التنظيم السياسى الواحد ، الذى يمارس سلطته من خلال :

١ - القيادة ، التى تتألف من « اللجنة المركزية » ، أعلى
سلطة سياسية ، و « اللجنة التنفيذية العليا » ، التى تنتخبها « اللجنة
المركزية » لتعمل باسمها . وتتشكل اللجنتان من الرئيس والوزراء
والشخصيات السياسية المهمة .

٢ - الجناح التشريعى ، وهو « مجلس الأمة » ، الذى يتألف
من ٣٥٠ عضواً ، ينتخبهم الشعب من أعضاء الاتحاد الاشتراكى .

٣ - الجناح التنفيذى ، وهو مجلس الوزراء ، الذى يختاره
رئيس الجمهورية .

وأعلن يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ، التشكيل الوزاري برئاسة الدكتور محمود فوزي . وقد ضم أعضاء الوزارة السابقة ، فيما عدا محمد حسنين هيكل الذي قبل الرئيس استقالته يوم ١٨ أكتوبر من وزارة الارشاد القومي .

وفي افتتاح المؤتمر القومي الأول للاتحاد الاشتراكي ، في نوفمبر ١٩٧٠ ، انتخب الرئيس أنور السادات بالاجماع ، رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي . وطبقا لقانون الاتحاد ، أصبح رئيسا للمؤتمر القومي العام ، واللجنة المركزية ، واللجنة التنفيذية العليا .

وأعاد الرئيس السادات تنظيم الأجهزة العليا للسلطة ، مؤكدا مبدأ المشاركة الدستورية والشعبية في المسئولية . وشغلت المناصب العليا في الحكومة والاتحاد الاشتراكي ، في جو يسوده الاستقرار والشرعية . وعملت « المصور » - في أول يناير ١٩٧١ - على ذلك بقولها ان ظنون الوهم والامل الكاذب في أن وفاة عبد الناصر ستترك « فراغا » . لم تتحقق .

وتطبيقا لقول الرئيس بضرورة المشاركة الدستورية في المسئولية ، عقد الرئيس اجتماعا مشتركا - يوم ٤ مارس ١٩٧١ - للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الدفاع الوطني ، لتقييم موقفنا من اسرائيل ، بعد رفضها مقترحات السلام التي قدمها الدكتور « جونار يارنج » ، مبعوث الأمم المتحدة لحل أزمة الشرق الأوسط . ثم عقد الرئيس اجتماعا لمجلس الوزراء برئاسة نفسه ، ظهر يوم ٧ مارس ١٩٧١ ، لمناقشة البيان المزمع اعلانه مساء اليوم نفسه . وبعد موافقة مجلس الوزراء ، أذاع الرئيس قراره بانتهاء وقف اطلاق النار ، وحرص على توضيح أسباب القرار واحتمالات الموقف . وكان المعتاد في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ابلاغ المؤسسات الدستورية بقرارات الرئيس بعد اعلانها وليس قبله ! .

وعقب اعلان الدستور الدائم ، فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، اتبع الرئيس السادات أسلوبا غير مسبوق لاعادة تشكيل الوزارة ، يؤكد احترام المؤسسات الدستورية واشراكها فى المسئولية . فقد عرض الرئيس على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، يوم ١٦ يناير ١٩٧٢ ، اسم المرشح لرئاسة الوزارة الجديدة ، وبيانا بالمهام التى سيضطلع بها . وبعد موافقة اللجنة المركزية ، أعلن يوم ١٧ يناير ، تأليف الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عزيز صدقى ، الذى كان قد أتم تشاوره مع أعضائها .

ومن قبل ، لم يكن الرئيس عبد الناصر يعنى كثيرا بمهام المؤسسات الدستورية ، أو حتى باستشارة أعضاء الوزارة قبل اعلان تأليفها . وحدث أن عرف بعض الوزراء ، بأمر توليهم المناصب الوزارية ، عند استماعهم لنشرات الأخبار فى الاذاعة والتليفزيون ، مثل سائر الناس ! . وهو ما يؤكد المهندس سيد مرعى وزير الزراعة والاصلاح الزراعى ، الذى فوجئ باذاعة اسمه فى التشكيل الوزارى برئاسة عبد الناصر ، يوم ١٩ يونية ١٩٦٧ ، دون استشارته أو حتى اخطاره لحضور حلف اليمين الدستورية ! .

تصفية الحراسة

وكان « فرض الحراسة » ، والآثار المدمرة المترتبة عليه ، من أخطاء الحكم الناصرى ، التى تعين على الرئيس السادات تصحيحها . وقد كان . فاستهل الرئيس عمله ، بأن طلب من المختصين ، فى ديسمبر ١٩٧٠ ، اعداد مشروع قانون لتصفية مشكلات الموضوعين تحت الحراسة ، بأنواعها المتعددة ، ووضع الضوابط القانونية لفرضها مستقبلا ، فى الحالات الضرورية وبموجب أحكام قضائية ، وتعيين « المدعى العام الاشتراكى » ، لمباشرة هذه المهام .

وفرض الحراسة على الأموال والممتلكات - في الأصل - هو إجراء تحفظي يوجه ضد « رعايا دول الأعداء » في حالة « الحرب » ، لمنعهم من استخدام أموالهم للاضرار بأمن الدولة المقيمين بها .

ولكن السلطة الناصرية وسعت دائرة فرض الحراسة ، لتشمل المصريين في سنة ١٩٦١ ، بالمخالفة لمبادئ الدستور الذي يصون الملكية الفردية . وهي المرة الأولى التي تفرض فيها سلطة مصرية الحراسة على المصريين . فقد صدر أمر عسكري بفرض الحراسة على نحو ألف أسرة ، منها ٣٥٠ أسرة مصرية . وبعد ثلاث سنوات فرضت الحراسة على ١٧٠٠ شخص ، استنادا الى قانون الطوارئ . ومنذ سنة ١٩٦٦ توالى صدور الكثير من قرارات فرض الحراسة ، حتى شملت نحو عشرين ألف شخص . وكان الهدف منها تحطيم أصحاب رموس الأموال ، الذين أفلتوا من قرارات تحديد الملكية الزراعية وتأميم المنشآت الاقتصادية . وتعددت أنواع الحراسة طبقا لأسباب فرضها : « الطوارئ » ، أو « الأمن » ، أو « تصفية الاقطاع » .

وكانت قرارات فرض الحراسة ، في العهد الناصري ، تصدر من السلطة التنفيذية ، بقرارات مكتوبة أو شفوية ، بعيدا عن أحكام القضاء ورقابته . ويمقتضاها تسيطر الحكومة على أموال وممتلكات الشخص أو الأسرة ، ثم تصرف لهم منها مرتبا بسيطا لا يكفي لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية .

وتدل وثائق الحكم الشمولي ، والأحكام القضائية التي صدرت في عهد الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك ، على أن عبد الناصر ومعاونيه ، استخدموا سلاح فرض الحراسة في بعض الحالات ، لأغراض تتناقى مع نصوص الدستور وأحكام القانون ومبادئ الأديان . وتعددت مآسى الخاضعين للحراسة ، وصورها

الأدب المصرى - بعدما استرد حريته فى العهد الساداتى - فى قصة « جرحى الثورة » لاحسان عبد القدوس وغيرها .

وقد ارتفعت أصوات الخاضعين للحراسة بالأتين والشكوى فى العهد الناصرى ، دون أدنى اهتمام من الحاكم المزهو بسلطاته ، الذى شل يد القضاء ، وحرم الطعن فى قرارات فرض الحراسة أو مجرد التظلم منها ، حتى وقعت الهزيمة الكبرى ، فى يونية ١٩٦٧ ، واهتزت أركان حكمه ، فارتفع صوت الشعب ، وتم فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٨ ، تعديل قانون « تدابير أمن الدولة » وقانون « الطوارئ » ليسمح بالتظلم من قرارات فرض الحراسة ، استجابة للمطالب الشعبى الذى تبناه « مجلس الأمة » برئاسة محمد أنور السادات .

ولما أعلن الرئيس السادات بحماسة ، فى ديسمبر ١٩٧٠ ، ضرورة تصفية الحراسات ، نشطت أجهزة الدولة لتحقيق هذا الهدف .

ففى يناير ١٩٧١ ، شكلت إدارة قضايا الحكومة خمس لجان قضائية ، لبحث ألف قضية للخاضعين للحراسة قبل ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، والبت فيها خلال ثلاثة أشهر .

وبعد حركة مايو ١٩٧١ ، وفى ظل مبادئها ، التى تؤكد العدالة والشرعية ، صدر فى سنة ١٩٧١ ، القانون المعدل للحراسة ، الذى ينهى فرض الحراسة بقرارات إدارية ، ويجيز فرضها بحكم قضائى يصدر من المحكمة المختصة . وينص القانون على أنه بعد أن يقرر « المدعى العام الاشتراكى » فرض التحفظ على أموال الخاضعين للقانون لمدة معينة ، يلزم بعدها تقديمهم للقضاء ، ليصدر حكمه بفرض الحراسة ، والا فان التحفظ على أموالهم يرفع تلقائيا .

ثم أصدر الرئيس السادات ، فى أكتوبر ١٩٧٢ ، ثلاثة قرارات ، تحدد قواعد تصفية الحراسة نهائيا لصالح أصحاب الحق . وأوضح المدعى العام الاشتراكي أن الحراسة فرضت لأسباب سياسية واقتصادية ، ولم تخضع لمعيار ثابت ، أو اجراء قانونى .

• وصدرت بعد ذلك عدة قرارات بتنظيم تصفية الحراسة .

وفى فبراير ١٩٨٤ ، قضت محكمة النقض بانعدام جميع القرارات الجمهورية بفرض الحراسة ، التى صدرت ضد المواطنين منذ عام ١٩٦١ . وقالت المحكمة انها قرارات مخالفة للقانون وغاصبة للسلطة ، مما يجردها من الحصانة المقررة للقرارات الجمهورية . ولهذا يصبح من حق كل من فرضت عليه الحراسة ، ان يسترد جميع ممتلكاته وأمواله فوراً ، دون حاجة الى قرار أو حكم جديد .

وشجع هذا الحكم مصطفى أمين ، ليكتب « فكرة » فى « الأخبار » يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٤ ، يشبه فيها الحكومة الناصرية « بالخط » قاطع الطريق المشهور ، ويقول ان الحكومة كانت « تسرق وتتهب ، وتبدى للناس فى صورة لص يسرق جهارا نهارا ، بلا خوف ولا خجل ولا حياء » .

• وفى ٢١ يونية ١٩٨٦ ، أصدرت المحكمة الدستورية العليا ، قرارا بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . وتضمن حكم المحكمة تحسينا وتصحيحا لأسلوب وقيمة التعويض عن الممتلكات التى تعرضت للوضع تحت الحراسة .

حركة مايو

وفى طريقه لتنفيذ مبادئه وسياسته ، اعترضت الرئيس أنور

السادات عقبة خطيرة ، هى أن أكثر من يشغلون المناصب المؤثرة فى أجهزة التخطيط والتنفيذ كانوا يختلفون معه فى الفكر والاتجاه والسلوك ، طوال العهد الناصرى ، الذى احتلوا فيه أعلى المراكز وحققوا أعظم المكاسب . فلما تولى الرئيس السادات الحكم ، ظنوا أنه فى استطاعتهم الاستمرار فى القيام بمهامهم بنفس مفاهيم العهد السابق وأساليبه ، وتوجيه خطوات الرئيس الجديد بما يتفق مع مصالحهم .

فلما يادر الرئيس السادات باعلان أسس سياسته الداخلية والخارجية ، وتأكدوا من اقتناعه القام بها ، واصراره الكامل على تنفيذها ، اكتشفوا خطأ تقديرهم للامح شخصية الرئيس : قدراته واتجاهاته . فاستشعروا الخوف والقلق على حاضرهم ومستقبلهم .

وبدعوا يواجهون الرئيس تدريجيا ، بدءا من أعمال اختبار القوى واكتشاف النيات ، حتى محاولتهم إبعاد الرئيس عن الحكم بالقوة ! .

وعلى سبيل المثال : فى ديسمبر ١٩٧٠ ، حاولوا عرقلة اتجاه الرئيس الى تصفية الحراسة . ثم طلبوا تعيين شعراوى جمعة - وزير الداخلية - رئيسا للوزراء . وفى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، عمدوا الى معارضة الرئيس ، لاحراجة أمام الرأى العام ، واضعاف مركزه ، كما حدث عند مناقشة الاستجابة لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة ، وتجديد وقف اطلاق النار شهرا ، ينتهى فى ٧ مارس ١٩٧١ . وفى نفس الوقت ، عملوا لزعزعة ثقة القادة السوفيت

فى الرئيس ، بابلأغ سفيرهم فى مصر ، باتأاء الرئيس الى أمريكا ، ومأالفته السياسة الناصرية والخط الاشتراكى .

ثم تفأر الصراع على السلطة ، بين الرئيس السادات و « مراكز القوى الناصرية » ، عند مناقشة اتفاقية الاتحاد العربى بين مصر وليبيا وسوريا ، التى اتأه السادات الى ابرامها . ورغم أن « الوحدة العربية » من أعلى الشعارات الناصرية ، فقد عارضتها « المجموعة الناصرية » يتصدرها على صبرى - نائب رئيس الجمهورية - فى اأتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١ أبريل ، واهتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١ . ثم عادت ووافقت عليها بعد اأراء تعديلات بسيطة فيها ، مما كشف للجميع أن الهدف من المعارضة كان مجرد استعراض القوة ، وبث الاضطراب فى نفس الرئيس .

وأخرجت « مراكز القوى » بالصراع الى النطاق الشعبى ، عندما لآأت الى الاتحاد الاشتراكى ، الواقع تحت سيطرتها ، لاثارة الشعب على الرئيس ، بوسائل التحريض ونشر الشائعات . وأاولوا اأشال الاحتفال بعيد العمال ، فى أول مايو ١٩٧١ ، ولكنهم أخفقوا . وفوجئوا بأن خطاب الرئيس أذب اهتمام الناس ، لأنه أأأ عن « تقنين الثورة ومسؤولية بناء الدولة الجديدة ووضع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية » ، وهى المطالب التى ارتفع صوت الشعب بها ، منذ هزيمة ١٩٦٧ ، لكن لم يتأقق منها شىء .

وبدا الرئيس رءوده الحاسمة على مذاوئيه ، بالتأخلص من رائأهم على صبرى ، فأصدر يوم ٢ مايو ١٩٧١ ، قرارا بأقالته من جميع مناصبه ، نشرته الصحف فى أضيق نطاق ، ولكنه أأأ ارتياأا شعبيا كبيرا .

وأُسرع الرئيس بعقد عدة اجتماعات لرجال القوات المسلحة ، قال فى آخرها : « لن أسمح بمراكز القوة ولا بالصراع » وأى واحد حيعمل حاجة ضد مصر أنا حافرمة » . وجه الرئيس هذا الانذار والتهديد ، بينما كان يجلس بجواره محمد فوزى وزير الحربية ، وهو أحد مراكز القوى ، الموجه التهديد اليهم ! .

وهنا قرر « الوزراء الناصريون » ، التخلص من الرئيس نهائيا باغتياله ، عند زيارته مديرية التحرير يوم ١٣ مايو ١٩٧١ - كما يروى فى مذكراته - « فأجلت الرحلة معتذرا بأنى مجهد » . وقررت أن أتخلص منهم ، ولكن كان لابد من بيئة » .

وجاءت « البيئة » المطلوبة للرئيس ، على يد « ضابط بوليس شاب » ، قدمها يوم ١١ مايو ١٩٧١ ، فى شريط تسجيل عليه « كالة تليفونية بين اثنين من « مراكز القوى » ، يتضح فيها تأمرهم على الرئيس والدولة ، وحداصرتهم الانذاعة يوم جلسة اللجنة المركزية لبحث اتفاق الوحدة ، حتى اذا لجأ الرئيس اليها لمخاطبة الشعب ، حاصروه واغتالوه هناك ! .

ولهذا أُسرع الرئيس بتصفية باقى مناوئيه وخصومه ، بادئا من اقالة شعراوى جمعة « وزير الداخلية وزعيم التآمر » ، يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ، وتعيين ممدوح سالم مكانه .

وعلى الفور بعث باستقالاته الى الرئيس كل من : رئيس مجلس الأمة ، ووزراء : الحربية والاعلام وشئون رئاسة الجمهورية والكهرباء والاسكان ، وبعض اعضاء اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا .

وكان المقصود بهذه الاستقالات ، كما يقول الرئيس « أن يحدث انهيار دستورى » . ومع هذا « قبلتها جميعا » ، وأعلنتها على الشعب فى الحال ، وحددت اقامتهم فى بيوتهم . وأجريت

تعديلا وزاريا . . ولم يحدث أى انهيار دستورى . . بل على العكس ، خرج الناس الى الشوارع وهم يهللون فرحين . . « . وبعث الرئيس من انتصاره على خصومه حركة شعبية ، شعارها « سيادة القانون » . وأصدر عدة قرارات لتوسيع دائرة ممارسة الحرية ، وضمان العدالة ، أبرزتها الصحف فى عناوينها الكبرى . وفى يوم ١٤ مايو ١٩٧١ ، قالت « الأخبار » : « الرئيس يأمر بوقف جميع عمليات الرقابة البوليسية على حريات المواطنين فوراً » . وقالت « الأهرام » : « لجنة الأمن الوطنى تحقق فى المسائل الماسة بحريات المواطنين » .

وأبرزت « الأهرام » فى ١٥ مايو ، قرار الرئيس اجراء انتخابات جديدة لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القواعد الأساسية الى اللجنة التنفيذية العليا . وقيام مجلس الأمة باسقاط عضوية رئيسه ووكليه و ١٥ عضوا ، وانتخاب حافظ بدوى رئيسا للمجلس بالاجماع . ونشرت الصحيفة العديد من الرسائل تحت عنوان : « تأييد مطلق للسادات من كل هيئات الشعب » .

وانطلقت المظاهرات الشعبية ، يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ، فأبرزتها « الأهرام » فى عناوين تقول : « الشعب يقول كلمته - تأييد بالاجماع للسادات تؤكد جماهير الشعب فى مظاهرات استمرت طوال أمس - هتافات الشعب تؤيد تصفية مراكز القوى واجراءات سيادة القانون - ١٤ لجنة من المحامين للمشاركة فى تقنين الثورة » .

وفى آخر مايو ١٩٧١ ، قام الرئيس السادات «باسم الشعب» ووسط جمهرة من المسئولين والصحفيين ، فى قناء وزارة الداخلية ، بإحراق أشرطة التسجيل والتقارير السرية التى أعدتها « مراكز القوى » . ووصفت « المساء » هذا العمل بأنه « لحظة انتصار خالدة لحرية مصر » .

وفي هذه الأثناء أجريت عدة تغييرات في شاغلي المناصب بأجهزة وزارات الداخلية والعدل والاعلام . وأحيل بعضهم للتحقيق .

أما الوزراء ، فقد قدموا الى محكمة الثورة « بتهمة » الخيانة العظمى ، ، بعد توفر الأدلة على تخطيطهم للسيطرة على الحكم بالقوة ، بانقلاب عسكري ، وتشكيل مجلس رئاسة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، برئاسة محمد فوزى وزير الحربية .
وفي ٩ ديسمبر ١٩٧١ ، صدرت الأحكام التى تدرجت من الأشغال الشاقة المؤبدة الى البراءة .

وفي مارس ١٩٨١ ، قرر الرئيس أنور السادات ، الإفراج عن على صبرى وسامى شرف وفريد عبد الكريم ، يوم ١٣ مايو ١٩٨١ ، بمناسبة مرور عشر سنوات على حركة مايو ١٩٧١ ، وبذلك لم يتبقى أحد من المدانين فى السجن .

انتخاب الصحفيين

عقب حركة مايو ١٩٧١ ، تقرر أن يعاد انتخاب مجالس إدارة النقابات المهنية ، فى جو من الحرية . وكانت نقابة الصحفيين أولها .

وقد أجمع المرشحون على ضرورة كفالة حرية الصحافة والصحفيين . وتحديد علاقتهم بالاتحاد الاشتراكى والحكومة تحديدا واضحا . وتوفير ضمانات ممارسة الحرية ، ليس من جانب الدولة وحدها ، بل من ناحية التنظيمات الداخلية فى الصحف أيضا .

كما أجمع المرشحون على ضرورة تعميق الحقوق النقابية ، لتدعيم التضامن بين جميع الصحفيين ، على أساس تذويب الفوارق المادية والثقافية بينهم .

وأسفرت عملية الانتخاب - يوم ١١ يونية ١٩٧١ - عن فوز على حمدي الجمال ، مدير تحرير «الأهرام» ، بمنصب نقيب الصحفيين ، بعد أن حصل على ٤٧٥ صوتا ، مقابل ٢٩١ صوتا حصل عليها موسى صبرى رئيس تحرير «الأخبار» .

حرية الصحفيين

وتنفيذا لسياسة توسيع نطاق الحريات ، قرر الرئيس السادات في ٢٧ يونية ١٩٧١ ، إلغاء القيود المفروضة منذ العهد الناصري ، على سفر الصحفيين الى الخارج ، ومنها موافقة وزارة الداخلية . كما تقرر تسهيل دخول وخروج الصحفيين الأجانب ، بمنحهم الموافقة في مطار القاهرة .

وفي ٢ مايو ١٩٧٢ ، أصدر أنور السادات بصفته رئيس «الاتحاد الاشتراكي العربي» ، القرار رقم ٩/٨٥٠ لسنة ١٩٧٢ ، بإعادة الصحفيين الذين أبعادوا عن «دار التحرير» و «دار أخبار اليوم» ، وغيرهما ، فيما بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ، الى أعمالهم ، دون أن يضاروا في مرتباتهم بسبب أبعادهم .

الدستور الدائم

فور انجازه حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، أعلن الرئيس أنور السادات ، في خطابه أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ ، أن الوقت قد حان لوضع الدستور الدائم للدولة ، الذي ينبغي أن تنبع مبادئه من التقاليد والواقع المصري ، ومن الإيمان ، أحد السمات والقيم الأصيلة للشعب المصري .

وتألفت لجنة تحضيرية لوضع الدستور ، انقسمت في أول يونية ١٩٧١ الى خمس لجان فرعية التقت بالمجماهير في المحافظات ، لاشراك الشعب فعليا في وضع دستوره الدائم .

واختصت اللجان الفرعية بدراسة : المقومات الأساسية للمجتمع ، نظام الحكم ، الادارة المحلية ، القوانين الأساسية والاقتراحات .

وفى المناقشات الشعبية برزت عدة مبادئ ومطالب ، عبرت عنها الصحف بوضوح . فقالت « المساء » يوم ١١ يونية ١٩٧١ : « التاريخ لا يحتمل بعد اليوم التردد فى الحرية أو الديمقراطية . الاسلام هو دين العقل ودين العلم . لا سلطة بدون مسئولية . حرية الصحافة . » . وقالت « المصور » يوم ١٨ يونية ١٩٧١ : « التأكيد على حرية الفرد . . وسلطة القضاء . . والحد من سلطة الدولة . أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية . . ولا أحد يدعى التعبير وحده عن الشعب . اقتراح بإنشاء مجلس اجتهاد فى الدولة . . ووظيفة المحاسب العام » .

وكتب الدكتور محمد حلمى مراد ، فى « أخبار اليوم » فى ١٩ يونية ١٩٧١ ، موضحا وجوب أن يعالج الدستور الدائم مشكلات : كبت الحريات والقضاء على المعارضة ، والخروج على القانون واهدار رسالة القضاء ، واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع .

ولما طرح المشروع النهائى للدستور الدائم للاستفتاء الشعبى ، يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، وافق المستفتون عليه بنسبة ٩٩ ٪ .

وقد جنب الدستور الدائم الشعب مساوىء « الشرعية الثورية » ، ونقل نظام الحكم الى « الشرعية الدستورية » ، وجعل « سيادة القانون أساس الحكم » . وأكد الكفالة الواسعة للحريات ، ومنها حرية العقيدة والرأى ووسائل الاتصال الجماهيرى والبحث العلمى . ووضع القيود الشديدة على التأميم والحراسة والفصل من العمل والاعتقال .

أعادة رجال القضاء

وقد انقذ الرئيس أنور السادات ، ضحايا « مذبحه القضاء » ، وهم يبلغون مائتين وثلاثة من أعضاء الهيئات القضائية ، فصلوا من أعمالهم دون محاكمة ، بقرارات أصدرها الرئيس عبد الناصر ، في ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ . فأصدر الرئيس السادات ، القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، الذي يجيز أعادتهم الى أعمالهم .

ثم أصدرت محكمة النقض ، يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ ، حكما بإلغاء القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، الذي أباح عزل القضاة ، ورفضت المحكمة الدفع بعدم الاختصاص . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُلغى فيها محكمة النقض قرارا جمهوريا بقانون .

أعادة الموظفين

كما قضت المحكمة الدستورية العليا في مستهل نوفمبر ١٩٧١ ، بإلغاء قرارات فصل الموظفين التي صدرت عن غير الطريق التأديبي ، واعتبار القوانين التي أباحت ذلك غير دستورية .

ونظر المهتمون بالقانون والقضاء ، الى هذه الأحكام ، كدليل على استرداد القضاء حصانته واستقلاله ، وتنفيذ مبدأ : « لا سلطة فوق القانون » .

الحريات والحقوق

وصدر قانون « حماية الحريات » ، في ٢٥ يونية ١٩٧٢ ، قال في قانون « تدابير أمن الدولة » الذي صدر سنة ١٩٦٤ ، وكان يجيز اعتقال أى شخص ، ليس في زمن الطوارئ والحرب فحسب ، بل في الأحوال المعتادة أيضا .

وقد جرم قانون « حماية الحريات » الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، واستراق السمع وتسجيل المحادثات الخاصة والتليفونية الا باذن من القضاء . وقيد القانون سلطة اعلان حالة الطوارئ ، وأجاز التنظيم الى القضاء من الاعتقال ، وحدد سلطة رئيس الجمهورية في التصديق على قرار المحكمة بالافراج .

واعتبر القانون أعمال التعذيب والاعتداء على الحرية الشخصية ، جريمة لا تسقط بالتقادم .

وأصدر الرئيس أوامره بمعاملة المسجونين والمقبوض عليهم ، معاملة انسانية كريمة ، يضمن فيها كرامتهم طبقا للقانون .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢ ، أصدر الرئيس القانون رقم ٣٨ ، الخاص بمجلس الشعب ، والذي أكد قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية ، الذي ألغى العزل السياسي . فأتاح القانونان الفرصة أمام الجميع ، لمباشرة كافة الحقوق السياسية .

————— (٢) « الجسم » و « الضباب » ..

ومظاهرات الطلاب !

بدأ الرئيس السادات عهده ، آملاً أن يجد في الشباب المتعلم دعامة شعبية يستند إليها لتنفيذ سياسته ، القائمة على سيادة القانون ، وتوسيع نطاق الحرية السياسية والاقتصادية ، وتقديم الوطنية المصرية على القومية العربية ، وإقامة علاقات متوازنة مع القوى العالمية العظمى ، لتلافي عيوب الاعتماد الكلى على الاتحاد السوفيتي .

وجيل المستقبل

ولكسب تأييد الطلاب ، عُقد الرئيس إلى بث الثقة المتزايدة في نفوسهم ، ومخاطبتهم بصفقتهم رجال المستقبل ، ويأمر إلى أرضائهم بحل مشكلاتهم ، وتخفيف القيود المفروضة عليهم منذ العهد الناصري . ففتح أبواب الجامعات أمام جميع الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، وإنشأ جامعات جديدة في الأقاليم ، فتضاعف عدد الطلاب الجامعيين خلال السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ .

وعنى الرئيس بتشغيل الطلاب خلال الاجازات الصيفية ،
ومساعدتهم فى السكن والسفر ، ومنحهم القروض المالية . وكذلك
زيادة معدلات تجنيدهم فى القوات المسلحة كضباط وجنود ،
لقتل البطالة بينهم ، وتعزيز قوة البلاد العسكرية .

الحريسة والايجابية

وفى نفس الوقت ، اتجه الرئيس الى توسيع نطاق الحرية
السياسية داخل الجامعات ، وبث روح العمل الايجابى بين
طلابها ، املا فى تأييد الحكم ، وخاصة بعدما ظهر من سلبية فى
انتخابات اتحادات الطلبة ، التى جرت فى مارس ١٩٧١ ، فى
مناخ يتشابه مع المناخ الناصرى ، ويعتبر امتدادا له . واتسمت
شعاراتها بالبعد عن السياسة ، والاقتصار على تنظيم الرحلات
والندوات ، وما شابهها .

وبعد نجاح حركة مايو ١٩٧١ ، ورفع شعار « دولة
المؤسسات » ، نظمت عدة برامج سياسية لطلاب الجامعات
والمعاهد العليا ، عנית بدراسة مشكلات الشباب والنشطاء
السياسى الداخلى وعلاقات مصر الخارجية .

وطالب الرئيس السادات الجامعات ، خلال شهرى يولية
واغسطس ١٩٧١ ، برفع رقابة الاساتذة « رواد اللجان » عن
انشطة الطلاب . وأعلن أن مهمة رجال الأمن ستقتصر على
الحفاظ على الأمن داخل الجامعات ، دون التدخل فى الأنشطة
الطلابية . وبالفعل ، ألغى « الحرس الجامعى » ، الرقيب البوليسى
على الطلاب . وحل « التنظيم السرى » بالجامعات ، الذى كان
يتبع الاتحاد الاشتراكى ، واستخدمه الحكم الناصرى ومراكز
قواه ، لمراقبة الطلاب والسيطرة عليهم .

وفي هذا المناخ السياسي ، جرت انتخابات اتصالات الطلاب في مستهل ديسمبر ١٩٧١ . فزاد اهتمام الطلاب بالترشيح والانتخاب . وكثرت المصقات والمشورات الانتخابية . وارتفعت الشعارات السياسية حول المعركة ، التسوية السلمية ، الدفاع المدني ، التدريب العسكري للطلاب ، لجان خدمة الجبهة ، مساعدة المهاجرين من مدن القناة ، وتخفيض أسعار الكتب .

وساهم اعلان الرئيس ضرورة « حسم » مشكلتنا مع اسرائيل خلال سنة ١٩٧١ ، في تقوية الامل ورفع الروح المعنوية لدى الطلاب . ونجح الرئيس في اجتذاب « الاغلبية الصامتة » من الطلاب ، الى العمل الايجابي . وبدأ الامر وكان الرئيس قد كسب ثقة الطلاب . فامتدحت الصحف الحكومية تطور الحركة الطلابية . واشادت بالروح الجديدة التي سادت الجامعات ، واعتبرتها دليلا على سلامة الشباب والنظام الحاكم .

الاضطرابات الطلابية

ولكن انقضاء سنة ١٩٧١ دون « حسم » القضية الوطنية ، وضع بذور الشك والقلق في نفوس الطلاب . واوجد المناخ المناسب لتحرك بعض الطلاب اليساريين والناصرين واعوان « مراكز القوى » النهارية ، الذين استشعروا الخطر على انفسهم من تنفيذ السياسة الساداتية . ونجحوا في احداث عسكرة اضطرابات في الجامعات ، بدأت حينها يوم ١٢ يناير ١٩٧٢ ، واهتمت احد عشر يوما .

وكان رد الفعل الاول لدى الرئيس السادات ، اتجاه هذه الاضطرابات ، هو تجاهلها بهدف الاقلال من اهميتها وعدم توسيع دائرتها ، اعتقادا منه ان تدبيرها « قلة مثطرفة » من اليساريين واعوان « مراكز القوى » . وبالتالي امتنعت الصحف المصرية

عن نشر أخبارها ، حتى يوم ١٩ يناير ١٩٧٢ ، غير أن الصحف العربية والأجنبية أولتها عناية كبيرة .

« الضباب »

ولكن الرئيس كان مطالباً من الناحية المنطقية بتوضيح موقفه ، وإعلان السبب في عدم « حسم » المشكلة ، كما وعد . فبادر بالقاء خطاب بالاذاعة والتلفزيون ، مساء يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ ، شرح فيه الأوضاع العسكرية والسياسية ، وبرر موقفه من الحرب ، دون إشارة إلى الاضطرابات الطلابية التي بدأت صباح اليوم نفسه :

وافقت الصحف الحكومية في إبراز المعلومات والمعاني التي أعلنها الرئيس . فقالت عناوين الصفحة الأولى من « الجمهورية » يوم ١٤ يناير : « السادات يعطى إشارة التنبيه للمعركة في خطاب خطير للأمة » . « نستعد للمعركة فوراً » . الرئيس يعلن : « اتخذنا قرار القتال فعلاً ، ثم توقف تنفيذ القرار في آخر لحظة بسبب نشوب الحرب بين الهند وباكستان » .

وروى الرئيس السادات قصة قرار اتخذه الرئيس عبد الناصر ، بالتصدي للهواء الإسرائيلي مدرع ، كان من المتوقع أن يعبر القناة إلى الضفة الغربية . وعندما خرجت طائراتنا لقصفه ، يوم ٩ يولية ١٩٦٧ ، منعها « الضباب » من رؤية الأهداف المعادية ، فألغى عبد الناصر قراره . وقال السادات انه واجه موقفاً مماثلاً ، في أواخر نوفمبر ١٩٧١ ، عندما خيم « الضباب » على جنوب شرق آسيا بسبب اندلاع الحرب بين الهند وباكستان . وكان قد أصدر تعليماته في أكتوبر ١٩٧١ ، إلى الفريق أول محمد أحمد صادق ، بالتجهيز للعمل قبل انتهاء « عام الحسم » .

وسارت الأمور طبقاً للخطة ، ولكن قيام الحرب الهندية
الباكستانية ، دفع الرئيس الى وقف التنفيذ .

وأضاف الرئيس : « كان لابد من إعادة الحساب ، لأنني
لست مستعداً لتوريط بلدي وقواتي في معركة غير محسوبة . .
اننا مستعدون للتضحية ، ولكننا غير مستعدين للتورط ، وكان
من الوهم أن نتصور أن معركتنا بعيدة عما حدث في جنوب شرق
آسيا ، وعن معركة التوازن العالمي » .

وأوضح السادات أن ما توقعه حدث فعلاً ، فقد شعرت
أمريكا بأنها خسرت جولة في معركة التوازن أمام الاتحاد
السوفييتي ، فلجأت الى تصعيد الموقف في فيتنام ، ثم قررت تزويد
إسرائيل بمزيد من طائرات « الفانتوم » . وأعلن « روجرز »
وزير خارجيتها ، أن حكومته فعلت هذا رغم أن ميزان القوى في
صالح إسرائيل ! .

كان الرئيس جاداً في سعيه ، صادقاً في كلماته . وكان
لديه أعذار أخرى عسكرية وسياسية ، لم يكن من مصلحة مصر
الافصاح عنها . ولكن حديثه عن « الضباب » الطبيعي ، الذي
ألغى قرار عبد الناصر ، والربط بينه وبين « الضباب » السياسي
الذي أجل قراره هو بالحرب ، أدى الى عكس النتيجة المرجوة
من خطابه ، لأن معرفة الناس بوقائع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، انحدرت
بثقتهم في الحكام الى أدنى الدرجات . كما أن أكثر الناس لم
يقهوا معنى « الغموض » و « الاضطراب » ، الذي قصد اليه
السادات من كلمة « الضباب » ، فاستخدموا الكلمة في عبارات
السخرية من الرئيس والتهكم عليه . وبهذا ساهم خطاب الرئيس
- بجانب عوامل أخرى - في زيادة الشك في الحاكم ، والقلق على
مستقبل الوطن . فاستنعت دائرة التحركات الطلابية ، وتصاعدت
شدتها الى الاضراب والتظاهر والاعتصام .

وبعد يومين من خطاب الرئيس ، عقد طلاب جامعة القاهرة اجتماعا بكلية الهندسة ، يوم ١٥ يناير ١٩٧٢ ، تزعمه أعضاء « رابطة تأييد الثورة الفلسطينية » ، التي شكلت في نوفمبر ١٩٧١ ، واختارت من كلية الهندسة مقرا لها . وطالب المجتمعون بتغييرات بعيدة المدى في سياسة الحكومة الداخلية والخارجية . وامتدت روح هذا الاجتماع الى جامعتي عين شمس والأزهر . فاندلعت المظاهرات ، وألصقت المنشورات وصحف الحائط ، التي تحول الرئيس في هتافاتها وعلى صفحاتها ، الى موضوع للسخرية المريرة .

وحاول الرئيس علاج حالة القلق والشك ولبلة الفكر ، بتعريف الطلاب وسبائر الناس الصبورة الواقعية لموقف مصر العسكري والسياسي ، على ضوء الدعم الأمريكي العسكري المتزايد لإسرائيل . ولهذا طلب الرئيس من مجلس الوزراء - يوم ١٨ يناير ١٩٧٢ - وضع كل أجهزة الدولة في خدمة الشعب والمعركة . وأعلن تشجيعه لرغبة الطلاب في المعرفة والمناقشة ، وتزجيته باللقاء معهم ، ولكنه تنبههم الى « وجوب ممارسة الديمقراطية في ظل سيادة القانون » .

توصيات الطلاب

وفي يوم الأربعاء - ١٩ يناير ١٩٧٢ - استهلكت الصحف المصرية النشر عن الحركة الطلابية ، بالحديث عن اجتماع الطلاب في كليتي الهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ، الذي عقد ظهر اليوم السابق ، وحضره المسئولون بالجامعة وأمين الشباب بالاتحاد الاشتراكي . وانتهى المجتمعون الى التوصية بالإصرار على القتال ، وضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، والبدء فورا في التدريب العسكري

الجدى للطلاب ، واعطاء الأولوية للانتاج الحربى ، وايقساف انتاج واستيراد الكماليات ، وتحمل أصحاب الدخول الكبيرة العبء الاقتصادى الأكبر للمعركة ، وثالث ثلاث اجان المتابعة تنفيذ هذه التوصيات .

وقد رت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي مناقشة رغبات الطلاب ، ودور كل مواطن فى المعركة ، فى اجتماعات لمثلى الاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية والفلاحية ، مع المسئولين فى الحكومة والاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والجامعات . وبالفعل عقدت عدة اجتماعات ، جرت المناقشات فيها بحرية وصراحة ، وقدم الطلاب توصياتهم .

ولم يكن هناك أى خلاف بين مبادئ الرئيس وأهدافه ، وبين توصيات الطلاب . ولهذا أسرع الرئيس ومجلس الوزراء بتبنيها ، وأصدر بها عدة قرارات صاغتها الصحف ، ومنها صحيفة « الجمهورية » يوم ٢٠ يناير ١٩٧٢ ، فى عناوين بارزة تقول : « قبول تطوع طلبة الجامعات والمعاهد العليا للخدمة العسكرية » . أعداد ١٤٠ ساحة ومركزا فى جميع المحافظات - فوراً - لتدريب المتطوعين من الشباب على أعمال الدفاع المدنى . حظر استيراد الكماليات : الخاتم أى مزايا لكبار المسئولين .

ضبط الانفاق الحكومى واحكام الرقابة عليه : تخفيض استهلاك المواد الاستراتيجية : حظر سفر الوزراء : حظر شراء السيارات الجديدة : الموزارات : وحظر شراء الأثاث : إخلاء ٣ آلاف شقة حكومية ورفع ٥ آلاف تليفون حكومى وتخصيصها لأفراد الشعب : وتابعت الصحف فى الأيام التالية : تنفيذ اجراءات التقشف .

الصِّدام وَالتَّهَابِةُ

وبينما كانت الصحف في الفترة من يوم ١٩ إلى يوم ٢٣ يناير ١٩٧٢ ، تحدث عن : « المناقشات الحرة المفتوحة » التي تجري في الاتحاد الاشتراكي بين المسؤولين والطلبة ، وعن « اعداد التوثقة لمواجهة الشاملة » ، « وتأييد الاتحاد العام للعمال للرئيس » ، « والاجتماع المرتقب للرئيس في اليوم التالي بممثلي القيادات السياسية والنقابية والاتحادات والهيئات ، اذا بمجموعات من طلاب جامعة القاهرة وعين شمس » ، تندفع في مظاهرات صاخبة في الشوارع ، يتصدى لها رجال الأمن بتفجير القنابل المسيلة للدموع ، واعتقال بعض الطلاب ، بينما تعتصم مجموعات طلابية أخرى داخل مباني الجامعات ، طالبة الاجتماع بالرئيس وكبار المسؤولين « ويستمر اعتصامهم خمسة أيام ، يأمر الرئيس خلالها بحسن معاملتهم وتوفير الطعام لهم » .

وقد تمكن رجال الشرطة من قمع الاعتصام ، فجر يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ ، دون مقاومة أو عنف ، ونظم الطلاب مسيرات الاحتجاج دون احتكاك بالشرطة ، وعلى الفور قامت النيابة العامة بالتحقيق مع الطلاب ، واحتجزت سبعة منهم ، ثم أفرجت عن أربعين طالبا .

و أصدرت الصحف صباح يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢ ، تحمل بيان وزارة الداخلية عن الاضطرابات ائمتنا يدايتها حتى انهايتها ، وقررها بمنع التظاهر تماما ، وتنفيذه فورا .

وفي نفس اليوم - ٢٥ يناير - أبرزت الصحف البيانات التي أصدرتها نقابتا الصحفيين والمعلمين ، ومجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، التي تؤكد مطالب الطلاب الوطنية ، وتؤيد قرارات الرئيس المتشبية معها ، و « الخطوات الديمقراطية » .

التي اتخذت لمناقشة قضايا الطلاب ، حتى وصلت إلى مجلس الشعب » .

حوار ديمقراطي

ومع عودة الهدوء ، عقد في قصر عابدين ، يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢ ، مؤتمر سياسي كبير ، حضره الرئيس محمد أنور السادات مع ٥٢٣ مواطنا ، يمثلون القيادات السياسية والعمالية والطلابية ورجال الاعلام ورؤساء النقابات المهنية ، وبينهم ٢٠٨ من أعضاء الاتحادات الطلابية .

استهل الرئيس المؤتمر بشرح مستفيض للظروف السياسية والعسكرية وتطور أحداث الجامعات . وادار حوارا حرا طويلا مع بعض القادة ، استمر خمس ساعات ، إتضحت فيه أسس السياسة الداخلية والخارجية للرئيس ، وأذيعت وقائعها في الاذاعة والتلفزيون ، وصاغت الصحف منها عناوينها البارزة في اليوم التالي .

فقلت « الجمهورية » : « حوار ديمقراطي حر بين الرئيس والقيادات السياسية والعمالية واتحادات الطلاب .. السادات يؤكد ثقته في سلامة القاعدة الطلابية ، ويعلن أن وراء الأحداث الأخيرة مخططا مقصودا .. تم الافراج عن الطلبة المحتجزين الا ٣٠ طالبا ، سيجري التحقيق معهم وفقا لمبدأ سيادة القانون .. الرئيس يتساءل : لمصلحة من يجري كل هذا ، ونحن نواجه معركة ضارية ؟ .. الرئيس يوضح لماذا لم نبدأ بتنفيذ قرار بدء المعركة .. كل شيء من أجل المعركة .. أقصى ما نتمناه أمريكا واسرائيل أن تحدث فرقة في الداخل .. لا بد من سيادة القانون وأيضا احترام القانون .. لا بد من الممارسة الديمقراطية ، مع النظام والانضباط .. السيادة يزور الاتحاد السوفيتي .. »

الرئيس يجتمع قريبا باتحاد الطلاب وهيئات التدريس ..
 لا اجراءات استثنائية .. لحرس الجمعية من يتحرك .. الرئيس
 يأمر بالتحقيق في حادث اعتداء رجل شرطة على طالب .. من
 حق الطلاب ان يشاركوا في شئون بلديهم ، ولكن بالطريق
 الديمقراطي .. الرئيس يعلن : قرار المعركة نهائي وليس قابلا
 للمناقشة .. اكون مقصرا في حق بلدي ، اذا لم اعط قرار بدء
 المعركة الحساب الدقيق .. علينا ان نأخذ طريقنا بمنتهى الحذر ،
 لاننا نواجه اصعب وأخطر وأدق مرحلة .. الرئيس يقول : عدونا
 امريكا أولا واسرائيل ثانيا .. أؤكد مرة أخرى : ليست هناك أي
 اتصالات أو مناقشات مع امريكا .. ليس معقولا ان نعلن
 تفاصيل اتصالاتنا مع الاتحاد السوفيتي ، لأنها لم تنته ،

واسترشادا بتوجيهات الرئيس ، انطلقت أجهزة الدولة في
 العمل لاعداد « إقتصان الحرب » ، وأكد المسئولون انه « لا اجراءات
 استثنائية ضد المقترح عنهم في أحداث الجامعة » ، وأنه بدأ اعداد
 « خطة عمل جديدة للاتحاد الاشتراكي ، ليصبح مثبرا حرا وممثلا
 لجميع فئات الشعب

الاضطرابات تتجدد

وفي مناخ « الانفتاح السياسي » ، الذي بدأت ملامحه في
 الظهور ، تألفت مجموعات طلابية سياسية تنتمي الى اليسار
 والوسط واليمين ، وظهرت جماعات دينية مسيحية أو مسيحية .
 ومع بداية العام الدراسي ، في أكتوبر ١٩٧٤ ، عملت
 الجماعات اليسارية لأحداث اضطرابات طلابية ، وفي نوفمبر ،
 بدأ الصراع بين الجماعات الطلابية المنظمة : السياسية والدينية
 أيضا : وأصبح أن النظام الحاكم يشجع الجماعات اليمينية ،

و « الاخوان المسلمين » ، ليحدث بهم التوازن المطلوب مع
الجماعات اليسارية النشطة .

وفي الذكرى السنوية الأولى لاضطرابات ديسمبر ويناير
١٩٧٢ ، تمكنت الجماعات اليسارية من اثارة اضطرابات جديدة ،
بلغت ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى من يناير ١٩٧٣ ،
بالاضراب والاعتصام والاصطدام بقوات الأمن ، وكانت المنشورات
وصحف الجامعة أكثر قسوة في معارضة الحكومة والتشكيك في
نمته الوطنية والمالية . وانزلت بعض المنشورات الى هوة
اثارة الفتنة الطائفية : السياسية والدينية . وفي مواجهتها
اتخذت قوات الأمن موقفا أكثر قوة . ولكن اجراءات قرض
التظاهر والاعتصام والشغب ، والاعتقال ، والتحقيق ، تمت كلها
تحت سيطرة النيابة العامة ، وفي ظل « سيادة القانون » .

واتبعت الحكومة أسلوبا غير مسبوق ، لضمان ممارسة
الحرية والعدالة . فكان النائب العام ، والمحامى العام ، يعقدان
الاجتماعات مع ممثلي طلاب الجامعات ، لإعلان ما اتخذه من
اجراءات ، وتوضيح موقف السلطات ، وأوتختساع الطلبة
المحتجزين . وسمحت السلطات للطلاب بتشكيل لجان طلابية
لتقصي الحقائق ، ورحيب المسئولين بمقابلتها .
وفي الفقرة من آخر ديسمبر ١٩٧٢ ، الى الثالث من يناير
١٩٧٣ ، اتخذت « اللجنة العليا للمعركة » برئاسة الرئيس
السادات ، عدة قرارات للاستعداد لنشوب القتال ، وبدأ تشكيل
لجان للمعركة في الجامعات . وحضر الرئيس السادات اجتماع
« لجنة المعركة » بالقاهرة . وأجريت عدة غارات تجريبية على
القاهرة . وأصدر مجلس الوزراء قرارات هامة ، لمحاربة الاسراف
والامال والانهراف . وكانت نتيجة هذه القرارات والاجراءات
تمثل مجمل مطالب ورغبات الطلاب .

ورغم ذلك استمرت المظاهرات ، واصطدمت عدة مرات
برجال الأمن في القاهرة والاسكندرية ، فأمرت الحكومة بفضها
ووقف الدراسة بالجامعات ، ابتداء من يوم ٣ يناير ، حتى بدء
اجازة نصف السنة في ١١ يناير ١٩٧٣ .

، وجاء تفسير موقف الحكومة تجاه مظاهرات الطلبة على
السبئية كإزار المسئولين فيها ، فقد أعلن ممدوح سالم وزير
الداخلية : « علينا أن نتدخل عندما تتحول الحرية الى اعتداء
على حريات الآخرين » . وقال عزيز صدقي رئيس الوزراء ،
تعليقا على هتافات الطلبة : « ان الذين حاربوا عبد الناصر في
حياته ، يرفعون الآن شعارات الاشتراكية الناصرية » . وأكد
أن « النياية العامة تطبق الاجراء القانوني في حوادث الطلبة » .

أما الرئيس السادات ، فقد أدلى بحديث الى ملحم كرم
نقيب المحررين في لبنان ، أعلن فيه : « لن أضرب الحرية ..
رفقت أن أجا إلى العنف ، وطلبت الالتزام بسيادة القانون
.. الدولة لن تسمح بمشاكل جانبية تضربها عن الحركة .. كان
هناك مخطط تخريبي وحددوا لتنفيذه منتصف هذا الشهر
(يناير) .. كل طالب يتخلف عن الدراسة سيحل محله طالب
ممن لم يوفقوا في الاختبار على التجموع المطلوب » .

وأوضح السادات أن مشكلة الطلاب هي « عملية مفتعلة » ،
رؤيت لها الاذاعات والصحف الأجنبية المعادية . وأن الطلاب
الذين « يثيرون الشعب » لا يزيدون عن سبعين طالبا من ربع
مليون طالب ، وسماهم « باليسار المقامر » الذي يحاول افساد
وتشويه كل شيء ، دون تقدير « لصلحة الوطن والتحول التي
يجريها » . وقال الرئيس : « لقد تساهلنا في البدء ، وحرصنا
على الا لفصل تلك عن الممارسة الديمقراطية التي أطلقناها
ورعيناها في بلدنا ، الا أنهم استقرسوا وأفسدوا القيم ، باستغلال

الرحابة التى أشعناها .. انها كلمة حق يراد بها باطل . هؤلاء يريدون الفوضى بدلاً عن الديمقراطية ، والتحلل تحت اسم الحرية .. ولن أسمح بأن يستقطب شبابنا بين اليسار المغامر واليمين الرجعى .. »

تقصى الحقائق

وتلبية لطلب الرئيس ، أُلِفَ مجلس الشعب يوم ٨ يناير ١٩٧٣ ، لجنة لتقصى الحقائق ، طلبت مد وقف الدراسة أسبوعاً ، للبحث وإشاعة الهدوء . ثم أعلنت اللجنة تقريرها ، فتصدرت عناوين الصحف اليومية .

قالت « الأخبار » ، يوم ٢٨ يناير ١٩٧٣ : « مديرو أحداث الطلبة : بقايا التنظيم الطليعى ، أقارب المحكوم عليهم فى مؤامرة مايو ، بعض عناصر اليسار المنظمة ، وبعض الكتاب ، وعدد من المراكز الثقافية الأجنبية .. لجنة تقصى الحقائق تقترح حلولاً هامة لمشاكل الطلبة : استقلال الجامعة ، ضمان الحرية الجامعية من خلال المؤسسات ، تخطيط سليم لتعيين الخريجين ، زيادة الروابط بين الأساتذة والطلاب ، فاعلية التنظيمات السياسية .. مديرو حوادث الطلبة هم نفس مديرو أحداث العام الماضى .. مجالات الحائط كانت تدعو الى تصفيات دموية .. » . ولهذا طلبت لجنة تقصى الحقائق دعم صحيفة « صوت الجامعة » ، التى يصدرها طلاب « معهد الاعلام » بجامعة القاهرة أسبوعياً ، وإلغاء مجالات الحائط ، والاستعاضة عنها « بصحافة حرة على غرار صوت الجامعة » .

وبشكل واضح أفادت الحكومة من توصيات لجنة تقصى الحقائق ، وأصدرت القرارات المنفذة لها .

— (٣) الفتن والأزمات • • تهديد الاعداد للحرب

لم تكن الاضطرابات الطلابية ، التي بلغت ذروتها فى شهرى يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ ، هى الظاهرة الوحيدة المثيرة للقلق على مصلحة الوطن وسلامته ، خاصة فى اثناء الاعداد لمعركة استرداد الأرض المغتصبة • فقد زاملتها وتداخلت معها عدة حوادث ، حاولت الاساءة الى الوحدة بين شقى الشعب المصرى : الأقباط والمسلمين •

النعرة الطائفية

ولم تكن هذه المحاولة لاثارة الفتنة ، هى الاولى التى يتعرض لها الشعب المصرى ، فقد سبقتها عدة محاولات • • وبرزت من وقائع تاريخنا الحديث والمعاصر ، عبارة تقول انه كلما اشتدت الحركة الوطنية المصرية ، حاولت القوى المناوئة لها اثارة النعرة الطائفية ، لهدم اعمدة الجبهة الداخلية ، وتشتيت القوى الوطنية ، وتضييع الهدف الذى تسعى اليه • وهو ما حاول المغرضون تحقيقه فى اثناء الاعداد الجاد للحرب ، بهدف تشتيت جهود القيادة ، وارباك الرابضين على خط النار •

وكانت الحكومة الناصرية ، عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ، قد شجعت اشاعة الطابع الدينى العام ، ورفعت شعار « التمسك بمبادئ الدين » ، وعملت للايحاء بأن الهزيمة حدث قدرى ، وأنها وقعت لابتعادنا عن الله . . . وذلك للتخفيف من مسئوليتها عن وقوع الكارثة من ناحية ، ولاعادة الهدوء والشعور بالرضا الى النفوس ، خشية التوتر والانفجار ، من ناحية ثانية .

واستمر الطابع الدينى وازدادت مظاهره فى عهد الرئيس السادات ، الذى أوجد معه مناخا من الطمأنينة وتنوع الفكر ، فتألفت فى الكليات والمعاهد العليا جماعات طلابية « أسر » ، على أساس الانتماء الدينى . ومع نشوء واشتداد الاضطرابات الطلابية ، نبتت فى هذه « الأسر » روح التعصب والانقسام ، وتسملت منها الى بعض الجماعات غير الواعية خارج الجامعات .

وحرصا على سلامة الوحدة الوطنية ، ورغبة فى حصر الحوادث المسيئة اليها داخل نطاقها المحدود . . أحجمت الصحف عن نشر وقائعها بالتفصيل . وظل كبار المسئولين عدة أشهر ، يشيرون اليها بعبارة « الوحدة الوطنية » ، دون تحديد لنوعها : سياسية هى أم دينية ؟ . .

الفتنة من أمريكا

ثم تحدث الرئيس للمرة الأولى عن الوحدة بين الأقباط والمسلمين ، فى خطابه يوم ٢٤ يولية ١٩٧٢ ، عندما أعلن ضرورة وضع « تشريع جديد لحماية الوحدة الوطنية » ، بعد التأكد من وقوع « محاولات استعمارية فاشلة لتفتيت وحدتنا » . وقال الرئيس : « لقد وصلوا الى حد التشكيك فى الوحدة الوطنية ، بين المسلمين فى هذا الوطن وبين الأقباط فيه ، وهيئات أن ينالوا شيئا مما يريدون . . لقد رأيت منشورات تسمى الى المسلمين

قادمة من خارج البلاد ، وبالتحديد من الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت رأيت منشورات تسيء الى الأقباط قادمة من خارج البلاد ، وبالتحديد من الولايات المتحدة ، أى أن أعداءنا يحاولون على الناحيتين من نفس الاتجاه . ليعلموا جميعا أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماءه واحدة وأن شعبه واحد » .

قانون الوحدة

ولجأ الرئيس السادات لمواجهة الفتنة الطائفية الى المؤسسات الدستورية . فاقترح أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى ، يوم ١٨ يولية ١٩٧٢ ، أن يتفرغ المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي لدراسة حماية الوحدة الوطنية . وقد كان .

ومع احالة قرارات المؤتمر القومى الى مجلس الشعب ، ثارت بعض المخاوف من أن يؤدى التشريع المطلوب لحماية الوحدة الوطنية ، الى فرض قيود جديدة على الحريات ، بينما يسير الرئيس السادات فى اتجاه اطلاقها . ولهذا أعلن حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ، فى افتتاح اجتماعات اللجنة التشريعية ، يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٢ ، أن الرئيس والمجلس والشعب ، يحرصون على التمسك بالدستور ، وسيادة القانون ، وكفالة الحريات ، ومواثيق الثورة . وقال ان المجلس لا يضع قيودا على الحريات ، بل يصونها . ولكن الحرية بلا ضوابط تتحول الى فوضى . وأوضح رئيس المجلس « أننا الآن فى معركة ، وهى حياتنا وحياة أولادنا ، وهى شرفنا وكرامتنا . . » ، وأكد أننا « نعتمد فى معركتنا على الله وعلى أنفسنا . . » ، وأن « أساس ذلك أن نكون صفا واحدا » . ودارت آراء أعضاء اللجنة التشريعية حول هذه المعانى ، وطالب بعضهم بتجريم تشكيل أى تنظيم خارج الاتحاد الاشتراكي ، للقضاء على التجمعات المسيبة للفتنة

الطائفية . وكان اقتناع الجميع بضرورة الوحدة الوطنية للمعركة
المصرية ، واضحا وقويا .

وفى منتصف أغسطس ١٩٧٢ ، أقر مجلس الشعب
بالاجماع ، قانون حماية الوحدة الوطنية ، الذى صدر فى الشهر
التالى . وهو يجرم أى عمل يستهدف زعزعة الوحدة الوطنية ،
ببث الفرقة أو الكراهية بين طوائف وفئات الشعب . كما يجرم
انشاء منظمات سياسية أو تنظيمات جماهيرية خارج الاتحاد
الاشتراكى العربى . وتلتزم مواد القانون بكفالة حرية الرأى ،
 ووضع الجزاءات المناسبة للأعمال المهددة للوحدة الوطنية ، مع
تقدير أن حماية الوحدة الوطنية واجب كل المواطنين مع
المؤسسات الدستورية والسياسية .

التصدى للفتنة

لم تتوقف محاولات اثارة الفتنة الطائفية ، بعد صدور
القانون . وفى حديثه الى ملحم كرم ، نقيب المحررين فى لبنان ،
أوضح الرئيس أن هناك وثائق شاهدا على شيخ الأزهر ويابسا
الأقباط ، تؤكد أن مخطط الفتنة الطائفية وضع فى أمريكا وكندا .
وقال ان الهاب الطائفية فى مصر أمر مفتعل « لأنها ليست من
أصالتنا فى شىء . . » . وحذر الرئيس قائلا : « سأعزل كل من
يثير الحقد فى المجتمع ، سواء كان طبقيا أو طائفيا أو عنصريا » .

وأخذ كبار رجال الدين ، يتصدون لمحاولات اثارة الفتنة
الطائفية . وفى لقاءات الوحدة الوطنية التى نشرتها « المصور »
يوم ٤ يناير ١٩٧٣ ، قال الدكتور محمد بيصار : « لن تقلح
محاولات الفتنة بين مسيحي يدين حقا بالمسيحية ، وبين مسلم
يدين حقا بالاسلام » . وأوضح البابا شنودة الثالث : « القداء
قيمة عند المسلمين والمسيحيين فى الميلاد والأضوى وخط النار » .

وحرصت التنظيمات الشعبية على توجيه الرأي العام للقضاء على مثيرى الفتنة . وأبرزت كافة الصحف ، خلال الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٣ ، البيانات التى أصدرتها الهيئات والنقابات والجماهير والتجار والصناع والحرفيون وخريجو الجامعات ، والتى يستنكرون فيها أية محاولة لضرب الوحدة الوطنية ، وصرف الأذهان عن معركة المصير .

الأزمة الاقتصادية

كانت السنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس السادات ، امتدادا للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر ، من ناحية الأزمة الاقتصادية ، التى أحاطت بالمصريين من كل جانب ، وجعلت الحكومة تعمل ليل نهار لتوفير مستلزمات الحياة اليومية ، ومواجهة الأعباء العسكرية الكبيرة .

وقد عبر عن هذه الأزمة بصراحة ، الرسم الكاريكاتيرى الذى شغل غلاف « روز اليوسف » كله ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ ، وصور مشكلات : الشرق الأوسط ، المساكن ، الأسعار ، المواصلات ، الانتاج ، الاستهلاك ، التعليم ، المجارى ، المياه . وقال التعليق تحته : « محمود فوزى (رئيس الوزراء) : دى مشاكل ممكن نحلها ، ويعدين نشوف شغلنا ! » .

وفى أول يناير ١٩٧١ ، تحدثت « المصور » عن « خطة التموين ١٩٧١ : دراسة لخفض أسعار السلع الحيوية » . وتحسين الرغيف . . . ويوم ١٦ أبريل ١٩٧١ ، قالت : « الرئيس السادات يناقش الميزانية والتموين » . وبعد أسبوع أعلنت : « خفض سعر اللحوم فى مايو - ٦٠٪ من الأسماك تم تسعيرها - الفول يدخل التسويق التعاونى . . » .

وتابعت « روز اليوسف » خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٧١ ، مشكلة عدم توفر قطع غيار السيارات ، ونقص الأدوية .
وتساءلت : « ماذا يحدث لو انقطع استيراد القمح ؟ » .

وأكدت « الجمهورية » ، يوم ٤ يناير ١٩٧٢ ، صرف شأى التموين فى موعده . وبشرت قراءها بتوفير الشأى بكميات كبيرة . وتحديث يوم ٢٠ يناير عن « ضمان وصول المواد الأساسية لكل الشعب ، وإنتاج المحاصيل التى تحقق وفرة المواد الغذائية » . وفى اليوم التالى أعلنت : « ١٠ ملايين جنيه توفرها إجراءات خفض الانفاق العام فى أجهزة الدولة » . وفى ٢٤ يناير تضمنت عناوينها : « قرارات اقتصادية هامة تستهدف توجيه الاقتصاد للحرب ، وتوزيع أعباء المعركة توزيعاً عادلاً . قصر تجارة الجملة فى المواد التموينية على شركات القطاع العام ، وحظر السلع الكمالية . إعفاء الفلاحين من نصف تكاليف المقاومة » .

وامتدت الأزمة لتشمل ورق الصحف . فاضطرت بعض الصحف ، ومنها « الجمهورية » ، الى تخفيض عدد صفحاتها ، ابتداء من شهر يناير ١٩٧٢ . واستمرت أزمة الورق وتفاقت ، الى حد مناقشتها فى مجلس الشعب ، يوم ٩ يناير ١٩٧٣ . فأوضح محمد عبد الله مرزبان نائب رئيس الوزراء ، أن استيراد الورق زاد من ٢٠ الى ٢٨ ألف طن . وفسر الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، وزير الاعلام ، سبب الأزمة ، بأن توزيع الصحف المصرية تضاعف خلال السنتين الأخيرتين « لأن صحافتنا تتناول الآن كل الموضوعات بحرية .. » .

ولمواجهة الظواهر السيئة التى تصاحب الأزمات الاقتصادية ، تحدث الرئيس السادات فى خطبه عنها ، وطلب من الأجهزة الرسمية والشعبية ، تشديد الرقابة ، لمنع حوادث

الانحراف والاستغلال . وامتدح أحمد حمروش ، رئيس تحرير « روز اليوسف » ، أن رئيس الجمهورية « وهو فى مركز القمة من السلطة ، يعلن هذه الأمثلة للجماهير بنفسه . » ويضرب بذلك المثل على أن الخطأ لا يجوز أن يظل محصنا خلف أسوار السلطة ، أو مختفيا خلف ستار لا ينفذ اليه « النقد » . وكتب يوم ٤ أكتوبر ١٩٧١ « أن اعلان أنور السادات عن هذه الأخطاء ، يفتح فعلا صفحة جديدة فى طرح القضايا الهامة على الشعب ، ويهدم أسوار العزلة بين الجماهير وبين الذين يملكون القوة المحركة فى المجتمع . » .

واتجه الرأى فى مجلس الشعب - فى أغسطس ١٩٧٢ - الى تشديد العقوبات على مرتكبى جرائم اختلاس الأموال العامة والاهمال ، حتى تصل الى الاعدام للمختلس من المال العام .

الانفتاح الاقتصادى

وفى هذه الفترة ، بدأت الحكومة خطواتها الأولى نحو تحرير الاقتصاد ، تمشيا مع الاطلاق التدريجى للحريات فى كافة قطاعات الدولة . وفى أول يناير ١٩٧٢ ، تقرر انشاء مناطق حرة للمشروعات الصناعية والتجارية والمالية ، التى يساهم فيها رأس المال العربى والأجنبى ، حتى يتم انشاء المنطقة الحرة المتكاملة ، التى قررت الحكومة اعتماد أربعين مليون جنيهه لاقامتها وتزويدها بالمرافق العامة .

بيان الكتاب

وعندما حلت سنة ١٩٧٣ ، كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية قد تبلورت فى : انخفاض الثقة فى رجال الحكم الى أدنى الدرجات ، نتيجة لادمانهم الهزيمة طوال العهد الناصرى

واستمرار آثارها ، بجانب امتداد الأزمة الاقتصادية وعجز الحكومة عن الافلات منها ، ووقوع الاضطرابات الطلابية والطائفية ، التى رفعت درجة الاحساس بالضيق والقلق والشك .

وهذا هو ما دفع فريقا من الكتاب والصحفيين بتقديمهم توفيق الحكيم ، الى كتابة بيان برأيهم فى الموقف ، يوم ٩ يناير ١٩٧٢ ، لتقديمه الى المسئولين فى الدولة ، والى لجنة تقصى الحقائق البرلمانية فى الاضطرابات الطلابية .

وقد استهل الكتاب بيانهم ، باعلان ايمانهم بوطنية الرئيس واستطاعته « الامساك بالزمام للسير بالبلاد فى طريق محفوف بالمخاطر .. » ، وأوضحوا خشيتهم من اهمال « هذا الغليان الذى يفور فى نفوس الناس ، فيجد طريقه فى أى لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث » .

وبين الكتاب أن « منشأ هذا الاحساس العام بالقلق والاضطراب والضيق فى نفوس الناس .. هو عدم وضوح الطريق امامهم » فالصيحة المرتفعة فى كل حين بكلمة المعركة .. كان من الممكن أن يكون هو الجواب على أسئلتهم والطريق الواضح أمام أعينهم .. ولكن مع الأسف تمضى الأيام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة .. ، فقدت قوتها وصدقها من كثرة ترديدها .

ووصف الكتاب حالة الناس ، بأن الشباب « لا يرى امامه الا الغد الكئيب » ، فهو يلقي به « فى رمال الجبهة لينسى ما تعلمه ، ولا يجد عدوا يقاتله » . أما بقية المواطنين فهم يعيشون فى حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل نقص أو اهمال أو توقف أو عبث يختفى خلف صوت المعركة .. وإذا بالأمر فى نظرهم ينقلب الى مهزلة والى مسخط والى قرف عام ، .

وقال الكتاب انه لا علاج لهذا الوضع الا فى الصدق ،
وعرض حقائق الموقف أمام الشعب واضحة • وطالبوا باطلاق
حرية الرأى والمناقشة ، والقاء الضوء على كل الأمور ، داخل
المؤسسات « اذا كانت السرية لظروفنا الحاضرة تقضى بذلك » •

وكما يروى توفيق الحكيم ، فى كتابه « وثائق فى طريق
عودة الوعي » ، فقد تسرب بيان الكتاب - قبل تقديمه للسلطات
المصرية - الى الصحف خارج مصر ، فأسرعت تنشره بعناوين
مثيرة « تظهره فى صورة موقف ضد الدولة من كتاب مصر
وأديائها ومفكريها • • وكان أن غضبت الدولة • • فقد كانت
تخشى • • من زعزعة الجبهة الداخلية ، وكانت - كما اتضح بعد
ذلك - تنهياً بالفعل لمعركة العبور » •

وانقسم الصحفيون الى فريقين : الأول يقدر صعوبة موقف
الرئيس ويؤيد خطواته المخلصة • والثانى يعارض الرئيس ويشك
فى أقواله ويؤيد شعارات الطلاب • واتهم الرئيس الفريق الثانى
بالحقد والطفولة السياسية ، واشاعة روح التمزق والانقسام •

وقد فند الرئيس السادات بيان الكتاب والصحفيين ، فى
اجتماع مغلق ، حضره نحو مائتى صحفى ، أكد فيه أنه « ليس
أمامنا الا أن نحمل السلاح • • قرار المعركة نهائى • • التوقيت
فقط هو الباقي » • وقال ان بيان الكتاب « يعبر عن الحقـ
والروح الانهزامية • • » • وتساءل : « ايه الغموض اللى فى
الوضع ؟ • • أنا أقدر أن شابابنا مبلبل • • أما أن يقول كتـ
اصحفيون ان الوضع غامض • • فهذا هو غير المقبول ، الا اذا
كانت نفس الصحفى ملتوية • • » • وذكر الرئيس الجميع بأنه
شرح الموقف فى الاجتماعات المغلقة والعامـة وأمام مجلس
الشعب • وأعلن : « ان قواتكم المسلحة أوشكت أن تضع اللمسات
الأخيرة لما ستؤديه • • » • وقال ان « واجب الصحافة والكتاب • •

فى هذه الظروف المصيرية .. هو دعوة الأمل .. ودعوة الصمود
.. ودعم الجبهة الداخلية .. وتقويم كل انحراف .. »

وأبدى الرئيس أسفه وحزنه على محاولة بعض الصحفيين
تشويه صورة مصر فى الخارج ، وعلق على بيانهم قائلاً ان
المستقبل « لا يكون كئيها الا اذا كانت نفوسنا مريضة كئيية ..
لن أسمح أبدا أن يكون القلم سبيلا الى الانهزامية أو اليأس أو
بث مثل هذه السموم .. الصورة واضحة .. الديمقراطية
مستمرة .. لا عدول عن سيادة القانون ودولة المؤسسات ..
مستقبلنا هو المعركة والانتصار .. حاضرننا هو الاصرار
والصمود والأمل والارادة .. »

وتمثلت « غضبة الدولة » فى اسقاط عضوية الاتحاد
الاشتراكى عن مجموعة من الكتاب والصحفيين . واحالة بعض
الصحفيين الى المعاش ، ونقل البعض الآخر الى « هيئة
الاستعلامات » . وتقرر سحب تراخيص عملهم فى الصحافة ،
تمهيدا لحرمانهم من عضوية نقابة الصحفيين .

وقد صدرت هذه القرارات عن « هيئة النظام بالاتحاد
الاشتراكى » ، التى ناقشت - فى يومى ٣ و ٧ فبراير ١٩٧٣ -
حالات الانحراف السياسى بين قيادات الاتحاد وتنظيماته
المساعدة . وأوضحت فى مذكرتها التفسيرية أن اسقاط العضوية
العامة فى الاتحاد ، يترتب عليه الحرمان من أى عمل تكون
العضوية العاملة شرطا لممارسته كالصحافة ، طبقا لقانون
الصحفيين .

وكانت « هيئة النظام » - كما أذاعت « وكالة أنباء الشرق
الأوسط » فى ٣ فبراير ١٩٧٣ - قد بحثت تقارير لجنة تقصى
الحقائق عن الاضطرابات الطلابية ، و « الأسباب التى أدت عن

عمد وتدبير الى المخطط الذى كان يعمل لاثارة الجماهير
بالأكاذيب والاشاعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى
الشعب العاملة . وكان يشكك فى كل تصرف بهدف اشاعة البلبلة
وتشويه سمعة مصر ، بامداد الصحافة والاذاعات ووكالات الأنباء
الأجنبية بمعلومات كاذبة ، والتوقيع على بيانات مضللة ، لكى
تنشر فى الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة . . « ، مستغلين
فى ذلك المناخ الديمقراطى الذى حققته حركة مايو ١٩٧١ ،
و « أرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون ، الى ارهاب فكرى
وتحد لاحترام القانون واهدار للحريات . . « وقد وضعت «هيئة
النظام » فى اعتبارها أن « عددا منهم يتولون أعمالا حساسة فى
مواقع مسئولية تفرض الالتزام بمواثيق الثورة والحرص على
دعم الوحدة الوطنية ، وتوجيه الرأي العام فى المسار الوطنى
الأمين . . » .

ولكن قرارات « هيئة النظام » تناقضت مع اتجاه الرئيس
الى اطلاق الحريات ، ومع قراراته خلال سنتى ١٩٧١ و ١٩٧٢
برفع القيود على سفر الصحفيين ، وبإعادة الصحفيين المبعدين
عن صحفهم منذ العهد الناصرى .

وانتهى رأى اللجنة الخاصة بدراسة هذه المشكلة فى نقابة
الصحفيين ، الى أن قرارات « هيئة النظام » انطوت على عقوبة
لا يجوز توقيعها دون اتهام وتحقيق ودفاع . وأن إسقاط عضوية
الاتحاد الاشتراكى لا يترتب عليه قانونا فقد عضوية نقابة
الصحفيين ، وأن قرار سحب ترخيص العمل الصحفى اجراء غير
قانونى .

المصالحة والمعرفة

وقد كثف الرئيس السادات اجتماعاته مع الصحفيين والطلاب ، فى النصف الثانى من سبتمبر ١٩٧٣ ، لمعرفة آرائهم وتساؤلاتهم ، ولتوضيح خطوات السياسة الداخلية والخارجية . وفى كل اجتماع كان الرئيس يؤكد حتمية المعركة وسيادة القانون ، ويطلب « الارتفاع فوق الانفعالات .. وممارسة الحرية فى مسئولية .. » .

ثم أعلن الرئيس السادات ، فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ ، قراره بسحب قضايا الطلاب من المحاكم ، واعادة الصحفيين المبعدين بقرارات « لجنة النظام » . وقال الرئيس : « اننى أعرف الشباب وأعرف ثورتهم .. لم أكن أريد لهم العقوبة .. انما كنت ولا أزال أريد التنبيه .. » . وتوقع الرئيس أن « حملات التشكيك سوف تصور القرار على غير حقيقته .. » ، فأوضح أن القرار صادر عن اقتناع « .. لمعرفتى بالشباب .. » . وعن عودة الصحفيين ، قال الرئيس انه لم يقصد العقاب ولكن مجرد التنبيه .. وأكد : « اننى أريد حرية الصحافة ، أريدها فى نفس الوقت صحافة ملتزمة .. وأريد حرية القلم .. » كما « أريد عفة والتزام القلم .. اننى أريد للفكر أن يعطى ما لديه غنى وثراء للوطن والأجيال ، ولكننى لا أريد للفكر أن ينفصل عن قضايا الشعب ، أو عن نضال الشعب ، تحت اسم الديمقراطية أو تحت أى أسماء .. » .

وأسرعت المحاكم فى القاهرة والأقاليم ، بالافراج عن الطلاب المحتجزين ، وتأجيل نظر قضاياهم الى أجل غير مسمى . واستقبلت دور الصحف محرريها العائدين فوراً .

وقد فسر البعض هذا القرار بأنه « مصالحة وطنية من أجل
تدعيم الجبهة الداخلية » ، ولم يخطر لهم على بال أنه جزء من
التخطيط للمعركة . وأوضح الرئيس السادات بعد ذلك ، أنه أعاد
« كل انسان الى مكانه » ، ورأى في الأفق « بشائر نهاية التمزق » ،
بعد أن اتخذ « قرار المعركة » . . . وبدأ « العد التنازلى لها » . . .

———— (٤) الطريق السياسى والعسكرى الى انحراب

لم يكن توسيع دائرة ممارسة الحرية ، واشاعة الشعور بالعدل والطمأنينة والانتماء للوطن ، فى مستهل عهد الرئيس أنور السادات ، هدفا مطلوبا لذاته فحسب ، بل كان أيضا جانبا ضروريا من الاعداد النفسى والسياسى لحرب أكتوبر ، صاحبه خطوات سياسية وعسكرية متلاحقة ، أجيد تخطيطها وأتقن تنفيذها .

وفى نفس الوقت ، لم يكن الاتجاه الديمقراطى مجرد أسلوب سياسى ، لكسب التأييد الشعبى ، بل كان اختيارا مؤكدا للسادات ، نابعا من الدروس المستفادة من حركة التاريخ المصرى المعاصر .

الدكتاتورية والهزيمة

فها هو الرئيس السادات ، أحد أقطاب « حركة يولية ١٩٥٢ » ، يسجل فى كتابه « وصيتى » ، أن « الأهمال التام » للمبدأ السادس للحركة ، وهو « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، تسبب فى

« تحول الانسان المصرى الى مجرد أداة فى خدمة النظام الثورى ،
مما أدى الى كل السلبيات والنكسات » ، التى « بلغت قممتها
فى هزيمة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ » .

ويؤكد الرئيس أنه « من المنطقى جدا أن يسقط النظام ويتداعى
لغياب الانسان المصرى ، الذى كان من المفروض أن يشكل دعامة
الأساسية » ، ولكنه « تمزق » وفقد « احساسه الأصيل بالانتماء
الى وطنه » ، كنتيجة حتمية « لمأساة التطبيق الاشتراكى فى
مصر » ، الذى قام على فرض الحراسات ، ومصادرة الممتلكات
وفتح المعتقلات ، وغياب القانون .

الانسان والحرب

ولهذا كما يوضح الرئيس : « وجدت أن نقطة الابتداء
الوحيدة التى يمكن أن أنطلق منها هى الانسان المصرى .. كان
لا بد أن يشعر كل مواطن أنه مسئول عن أقدار بلاده .. وأن
يحس كل فرد أنه آمن على يومه وغده ، وعلى نفسه وأهله ورأيه
وماله . كان لا بد أن يعرف كل مواطن أن الحرب التى هو مقدم
عليها لن تحرر له أرضه فقط ، ولكنها سوف تحمل له حياة أكرم
وأرحب ، وقيما أعلى وأرفع ، كما أنها سوف تحمل له أملا فى
أن يتطلع بحق الى مزيد من الديمقراطية ، التى لن تتحقق له
كاملة الا فى وطن قوى عزيز متحرر » . ولهذا - يقول الرئيس -
ألغيت الحراسات ونحيت « مراكز القوى » ، وأرسيت سيادة
القانون وأعززت كلمة القضاء وأصدرت الدستور الدائم واقمت
دولة المؤسسات .

الخطوات الأولى

أما الخطوات السياسية والعسكرية ، التى اتجهت بالبلاد

الى تحرير الأرض المغتصبة ، فى العهد الساداتى ، فقد بدأت يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، عندما اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة محمد أنور السادات الرئيس المؤقت للجمهورية ، وأعلنت عدة أهداف فى مقدمتها : « تحرير الأرض المغتصبة ، تعميق الوحدة العربية ، صداقة القوى الثورية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، وحدة الجبهة الداخلية » . واتخذت اللجنة قرارا بإعلان « حالة الاستعداد القصوى فى الجبهة » .

وأبرز الرئيس السادات ، فى تحديده لمعالم الموقف أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ، الاستعداد للعمل السياسى داخل هيئة الأمم المتحدة وخارجها ، دون التخلّى عن الاستعداد العسكرى . وأكد أننا لا يمكن أن نقبل الا الانسحاب من كل الأراضى التى جرى احتلالها فى يونية ١٩٦٧ ، مع الحقوق الكاملة لشعب فلسطين .

وقف النار

وكانت جبهة القتال تخضع لاتفاق بوقف اطلاق النار طبقا لمبادرة « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكية - بدأ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، لمدة ثلاثة أشهر ، ثم جدد لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى ٥ فبراير ١٩٧١ .

ومع اقتراب موعد انتهاء المهلة الثانية لوقف اطلاق النار ، عنيت الصحف المصرية برفع الروح المعنوية وإبراز الاستعداد للقتال ، مع إيضاح خطورة الموقف . فقالت عناوين « المصور » يوم ٨ يناير : « ١٩٧١ العام الحاسم ، الأشهر الستة الأولى مصيرية ، تعبئة الجبهة الداخلية » . وفى ٥ فبراير ، خصصت

« المصور » غلافها وأربع صفحات داخلية ، لتقرير صحفي مصور ، بعنوان : « الساعات الخطيرة الباقية ، قواتنا مستعدة لكل الاحتمالات » ، أعده خمدي لطفى محررها العسكري .

وفى هذه الأثناء ، كان الرئيس السادات ومعاونوه ، يسعون الى التقارب مع الولايات المتحدة ، وإخراج مصر من بؤرة الاستقطاب السوفيتى مع الاحتفاظ بصداقة السوفيت ، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية . وكلها أعمال تخدم الهدف ، وهو حسم الموقف تجاه إسرائيل ، بالسلم أو بالحرب .

وبعد مشاورات دولية ، ومناقشات فى المؤسسات الدستورية المصرية ، اتخذ الرئيس خطوة هامة على طريق سياسته ، فأعلن أمام مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١ ، الموافقة على نداء « أوثانت » سكرتير عام الأمم المتحدة ، بالامتناع عن اطلاق النار فترة أخرى .

وهنا ، لاحظ المعلقون السياسيون ، أن الرئيس لم يوافق على مد ايقاف اطلاق النار بصورة تلقائية ، ولمدة ثلاثة أشهر كالمرتين السابقتين ، وإنما حدد المدة بثلاثين يوما فحسب ، تنتهى فى ٧ مارس . وكتبوا أن العالم وجد فى مد وقف اطلاق النار ، دليلا على حرص مصر على افساح فرصة أخرى لتحقيق تسوية سلمية . كما أن العالم فهم من تحديد المهلة بثلاثين يوما فحسب ، حرص مصر على رفض الوضع القائم ، واعتبره « انذارا نهائيا » منها .

المبادرة المصرية

وفى نفس الخطاب ، أعلن الرئيس المبادرة المصرية ، التى تدعو الى انسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية شرقا حتى مضائق

سيناء ، لتحل مكانها القوات المصرية ، ثم تبدأ مصر تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية ، وتعيد العلاقات مع أمريكا . وقد رأت اسرائيل في المبادرة « مكيده مصرية جديدة » ! . وذلك بعد أن سعت اسرائيل للقضاء على قناة السويس «كورقة ضغط » ، بإشاعة أنها فقدت أهميتها . بينما رأى العالم أن اسرائيل لن تتنازل عن « ميزة عسكرية » بسهولة ، وأن احتمال الحرب مازال هو الأقوى . وقد كان .

فقد قابلت الولايات المتحدة المبادرة بفتور ، نظرا للتفوق العسكرى لاسرائيل على العرب . وهو نفس السبب الذى شجع اسرائيل على ادخال عدة تعديلات على المبادرة ، أدت فى النهاية الى فشلها .

السلح السوفيتى

وكانت سياسة الاتحاد السوفيتى ، خاصة بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، قائمة على تشجيع « النحل السلمى » ، بهدف ابعاد العرب عن عمل عسكرى ضد اسرائيل ، قد يؤدى الى هزيمة أخرى تهدد مركز الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بالانهيار ، أو يتسبب فى مواجهة عسكرية بين السوفيت والولايات المتحدة . ولهذا عمد الاتحاد السوفيتى الى تخفيض قيمة الأسلحة التى يرسلها الى العرب من حيث الكم والكيف .

غير أن مصلحة مصر كانت تحتم تعزيز قدرتها العسكرية ، لتقوية موقفها العسكرى والسياسى أيضا . ولم يكن متاحا أمام الرئيس السادات الا مطالبة السوفيت بتنفيذ الجزء الثانى من الاتفاقية التى عقدها مع عبد الناصر ، والخاص بامدادنا بسلح الردع . . . وكذلك استعراض الذخيرة التى استهلكناها فى

حرب الاستنزاف ، وتزويدنا ببطاريات الصواريخ من أجل حماية المنشآت في الصعيد .

وفي آخر فبراير ١٩٧١ ، أعلن الرئيس السادات في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الفلسطيني بالقاهرة ، أن « هناك حل واحد : هو الحل العربي .. وسوف نقاتل دفاعا عن الأرض وعن الحق .. هدفنا السياسى فى هذه المرحلة : تعميق التزام الصديق – تحديد الخصم – عزل العدو » .

الزيارة السرية

وبينما كانت كلمات الرئيس هذه ، تشغل الصفحات الأولى للصحف المصرية ، فى أول مارس ١٩٧١ ، كان الرئيس يستقل طائرته فى زيارة سرية الى موسكو ، حيث أعلن أمام القادة السوفيت مبادئ – أكدهما بعد ذلك – أولهما « أنه لن يحارب لنا معركتنا جندى سوفيتى » ، وثانيهما « أننا لا نسعى الى المواجهة بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا » .

ويقول السادات ان الحكومة السوفيتية وافقت فى هذه الزيارة على « تزويد مصر بعدة أصناف من الأسلحة .. لم تكن هى المطلوبة فعلا ، ولكن قبلناها لحاجتنا الماسة الى أى سلاح .. » . ويوضح أن هذا كان أسلوب السوفيت معنا دائما ! .

القرار لمصر

ولما عرض السوفيت على السادات ، تزويد مصر بطائرات مزودة بالصواريخ ، على ألا تستخدم الا بموافقتهم ، رفض الرئيس قائلا : « مفيش قرار فى مصر الا لى كرئيس لمصر .. » . ولترضية السادات ، وعده « بريجنيف » بخمس وعشرين طائرة « ميج ٢٥ » . ولكنه لم يف بوعده . وكان لدى مصر أربع

طائرات منها ، يقودها طيارون سوفيت ، مهمتها الاستطلاع للقوات المصرية . ولكنها لم تقم بمهمتها الا مرتين فحسب ، ورفض طياروها تنفيذ أوامر السلطات المصرية . واتضح أن مهمتهم الحقيقية هي الاستطلاع ضد الأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض . فما كان من الرئيس السادات ، الا أن أمر بوقف عمل الطائرات الأربع ، وعرض شراءها لمصر أو اعادتها لبلادها . فرفض السوفيت بيع الطائرات وسحبوها .

ولم يزود السوفيت مصر ببطاريات الصواريخ الا فى شهر أبريل ١٩٧١ . أما الذخيرة فقد أرسلوا بعضها ، ولم يرسلوا بقيتها الا فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . أما الطائرات وسلاح الردع الذى وعد به « بريجنيف » فقد كان « مجرد كلام » ! .. وكما يوضح الرئيس : « هكذا كان السوفيت معنا دائما .. يضعوننا فى موقف لا نملك فيه أن نتخذ قرارا » ! ..

انتهاء المبادرة

ولما انتهت فترة وقف اطلاق النار ، التى حددها الرئيس فى مبادرته ، يوم ٧ مارس ١٩٧١ ، وجه الرئيس بيانا الى الشعب ، صاغت الصحف المصرية من عباراته عناوينها الكبرى . فقالت « الجمهورية » : « .. لقد وصلنا الى ساعة يتحتم على كل مصرى فيها أن يؤدى واجبه . اننا مطالبون بأن نقاوم وأن نقاتل وأن نضحى بالروح ، لكى تبقى وحدة ترابنا المقدس مصونة . نحن نعرف معنى قرارنا ونعرف أن تكاليفه تحسب بالعرق والدم ، وليس هناك غير ذلك حساب للتكاليف » . وتحدث الرئيس عن زيارته السرية لموسكو ووصف نتائجها بالاجابية . وقال ان « أمريكا تعهدت لنا بمعارضة مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة ، ولن تستطيع التهرب أو الافلات من تعهدنا » .

وأعقب بيان الرئيس عدة استعدادات ، للموقاية من أية ضربة اسرائيلية ، منها تقييد الاضاءة ، وصيانة المرافق العامة ، وتكثيف تدريبات الدفاع المدنى . وأجرت القوات المسلحة مناورات وتدريبات ، قالت الصحف فى مناسبتها ان « المعركة القادمة ستكون بالغة الضراوة والشراسة ، وأشد عنفا من جميع الاشتباكات السابقة » .

ولكن الرئيس لم يستطع استئناف حرب الاستنزاف ، لأن « عدم وفاء السوفيت بوعودهم » - كما يقول فى مذكراته - « جعلنى غير قادر على الحركة » .

وظل الرئيس حريصا على الروح المعنوية وحالة الاستعداد فى القوات المسلحة . وتعددت زيارته لجبهة القتال ، ومنها اجتماعه بقيادة الخط الأول فى قاعدة جوية متقدمة يوم ١٢ مايو ١٩٧١ ، حيث قال لهم : « أنتم عماد الحل العسكرى وعماد الحل السلمى . قوتكم هى التى تحكم الموقف والمعركة . نحن نريد السلام . . . ولكننا قادرون على خوض معركة التحرير » .

معاهدة الصداقة

ولما تمكن الرئيس السادات ، فى حركة مايو ١٩٧١ ، من اقضاء مجموعة الوزراء الناصريين ، الذين تولى بعضهم رعاية العلاقات المصرية السوفيتية من قبل ، شعر القادة السوفيت بالقلق على مستقبل صداقتهم لمصر ونفوذهم فيها وفى المنطقة العربية . فأسرع الرئيس السوفيتى « بوجدورنى » بزيارة القاهرة يوم ٢٥ مايو ١٩٧١ ، وألح على ابرام معاهدة للصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى ، مدتها ١٥ عاما .

وقد حاول السادات تأجيل التوقيع على المعاهدة ، حتى لا يفسد مساعى التقارب مع الولايات المتحدة ، ولكنه وقعها للافادة

من بنودها الأولى التى تنص على تعاون الطرفين لمواجهة أى تهديد للسلام فى المنطقة ، بجانب تعهد السوفيت بتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لازالة آثار العدوان الاسرائيلى .
وفور توقيع المعاهدة ، أخذ السادات يلح لتنفيذ التعهد السوفيتى ، لكن دون فائدة .

وفى الوقت الذى توترت فيه العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بسبب معاهدة الصداقة ، ساءت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، نتيجة لوقوف مصر ضد الانقلاب الشيوعى الذى وقع فى السودان ، يوم ١٩ يولية ١٩٧١ ، على حكومة الرئيس جعفر النميرى ، مما أدى الى انتصاره على زعماء الانقلاب واعدامهم .

مشكلات الحسم

وتوج السادات الحاجه فى طلب السلاح ، بزيارة الاتحاد السوفيتى يوم ١١ أكتوبر ١٩٧١ ، ونجاحه بصعوبة بالغة فى الاتفاق على صفقة أسلحة كبرى ، ترسل الى مصر بسرعة .

واستنادا الى هذه الصفقة ، ورغبة فى تعزيز اعلانه سنة ١٩٧١ « عاما للحسم » ، عقد الرئيس مؤتمرا عسكريا لقادة القوات المسلحة يوم ٤ نوفمبر ١٩٧١ ، أعلن فيه تعبئة كافة الامكانات للمعركة ، وابلاغ الولايات المتحدة باصرارنا على تحرير سيناء « ولو بالبنادق وحدها » ، وتقلده منصب القائد العام للقوات المسلحة . ورغم أن كبير المستشارين السوفيت أعلن فى هذا المؤتمر بدء توريد الأسلحة السوفيتية الى مصر ، خلال شهر نوفمبر ١٩٧١ ، الا أن اعلانه كان مجرد كلام فى الهواء .

وعبر الرسم الكاريكاتيرى ، الذى شغل غلاف «روز اليوسف» يوم ٨ نوفمبر ١٩٧١ ، عن « سنة الحسم » والأوضاع الحاكمة فيها . فهو يمثل الجندى المصرى يمسك بيمناه مدفعا يعبر عن « قوة مصر الحاسمة » . ويمسك بيسراه « قرار مجلس الأمن الحاسم » ، وفى مواجهته يقف « نيكسون » ممثلا « التصريحات الأمريكية غير الحاسمة » ، بينما يجلس « موشى ديان » بجوار كمية من الأسلحة هى « المساعدات الأمريكية الحاسمة » . أما التعليق تحت الرسم فهو يقول بلسان « نيكسون » : « واشمعى سنة واحد وسبعين الى حاسمة ، يجرى ايه لو تبقى سنة اثنين وسبعين سنة حاسمة ، وثلاثة وسبعين سنة حاسمة . وهكذا ! » . وهكذا انقضت سنة ١٩٧١ ، دون « حسم » ، وصار موقف الرئيس صعبا وحرجا . وزادت شكوك الشعب فيه ، وانخفضت درجة الثقة فى تصريحاته وخطواته . ولما حاول الرئيس تبرير عدم « حسم » القضية « بالضباب » الناشئ عن الحرب بين الهند وباكستان فى ديسمبر ١٩٧١ - ولم يوضح مدى صعوبة الموقف العسكرى ، حفاظا على الروح المعنوية - تعرض الرئيس لحملة من التهكم والسخرية ، واندلعت المظاهرات الجامعية ، مما زاد موقف الرئيس صعوبة .

ومع هذا ظل الرئيس ملتزما بالأسلوب المنطقي فى مواجهة حملات التشكيك فى سياسته والتهكم على شخصه ، واعتبر « أن هذه كلها فقاقيع لن تلبث أن تتلاشى ، بمجرد البدء الفعلى لمعركة العبور والتحرير . وقد كان .. » .

طرد الخيـراء

كان اعلان الرئيس السادات أن عام ١٩٧١ ، هو عام حسم مشكلتنا مع اسرائيل ، ان سلما أو قتالا - كما أوضح المحرر

السياسى « لروز اليوسف » يوم ٨ نوفمبر ١٩٧١ - عملا سياسيا « يفرض دفعة من الحيوية على القضية ، ويكشف اتجاهات ومواقف الدول .. ويضع حدا لسياسة التخدير والمماطلة .. » .
وبحكم الواقع ، اعتمد الرئيس فى الجانب العسكرى « للحسم » على مورد السلاح الوحيد لمصر ، وهو الاتحاد السوفيتى . فلما انقضت « سنة الحسم » دون توفير السلاح الكافى للمعركة ، وساء الموقف داخليا وخارجيا ، شعر الرئيس بمرارة عميقة تجاه القادة السوفيت . وكانت هذه التجربة ، أحد الدوافع لاتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيت العسكريين الذين استقدمهم جمال عبد الناصر ، بعد تدهور الأحوال العسكرية .

وفى نفس الوقت ، شكل وجود هؤلاء الخبراء فى مصر ، رغم ضعف تأثيرهم ، عائقا أمام مساعى السادات للتقارب مع أمريكا . وكان سببا لقلق الولايات المتحدة واقدامها على زيادة الدعم العسكرى لاسرائيل ، الذى بدا واضحا فى مستهل سنة ١٩٧٢ ، عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها بدأت تصنيع الأسلحة مع اسرائيل ، بجانب تزويدها بالمزيد من السلاح ، وأنها ستحتفظ لاسرائيل بالتفوق على العرب مجتمعين ، وليس على مصر وحدها .

وقد أثرت هذه التطورات بشدة على رأى العام المصرى . وصار الشعب - كما يقول السادات فى « البحث عن الذات » - فى « أوج غضبه على الاتحاد السوفيتى ، رغم أننى لم أطلع الناس على الحقائق ، بل على العكس كنت أدافع عن الاتحاد السوفيتى فى جميع أحاديثى وخطبى .. » .

وبعد عدة اتصالات وتطورات ، تأكد الرئيس تماما من تراجع السوفيت عن مساعدة مصر عسكريا ، وتخوفهم من الحرب،

وتمسكهم بالمساعي السلمية ، خاصة بعد اتفاقهم مع الولايات المتحدة - فى مايو ١٩٧٢ - على استمرار حالة « اللا سلم واللا حرب » ، مما يجرد وجود خبرائهم فى مصر من أية فائدة لها ، بل يجعلهم عبئاً سياسياً ومادياً عليها .

وهنا اتخذ الرئيس ومستشاروه القرار الهام يوم ٨ يولية ١٩٧٢ ، بالاستغناء عن الخبراء السوفيت الذين بلغ عددهم نحو ١٥ ألف خبير . وبدأ تنفيذ القرار فور صدوره .

وألقى الرئيس خطاباً ، يوم ١٨ يولية ١٩٧٢ ، أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أعلن فيه نص القرار ، والأسباب التى أدت الى اتخاذه ، والنتائج المتوقعة له . وأصدرت اللجنة بياناً ، برزت عناصره فى العناوين الكبرى « للأخبار » كالتالى : « شعرنا بالحاجة الى وقفة مع صديقنا الاتحاد السوفيتى ، تتم فى اطار صداقتنا بلا تشنج . انهاء مهمة الخبراء السوفيت . ابناء القوات المسلحة المصرية يحلون محلهم فى كل أعمالهم . المنشآت والمعدات العسكرية التى أقيمت بعد العدوان تكون ملكاً خالصاً لمصر وتحت ادارة القوات المسلحة . الدعوة الى اجتماع مصرى سوفيتى لاجراء مشاورات عن المرحلة القادمة . قراراتنا تتبع من ارادتنا وتستمد من قراب مصر وتخدم مصالح شعب مصر الذى لم يدخل أبداً فى مناطق النفوذ » .

ويضيف الرئيس السادات ، فى « البحث عن الذات » ، الى أسباب طرد الخبراء أن السوفيت « بنأوا يشعرون أن لهم وضعاً ممتازاً فى مصر » ، وأن سفيرهم « بدأ يأخذ لنفسه وضعاً أشبه ما يكون بوضع المندوب السامى البريطانى أيام الاحتلال » ، وأن بعض الخبراء كانوا « يرفضون تنفيذ أى أمر الا بعد أن تأذن لهم موسيكو » .

ولهذا كان فى ابعاد الخبراء السوفيت ، تحرير للارادة المصرية والقرار الوطنى وتأكيد للاعتماد على النفس • وقد برزت هذه المعانى فى أقوال كبار المسئولين ، وبالتالى فى عناوين الصحف • فى ٢٤ يولية ١٩٧٢ ، قالت « الأخبار » : « صادق يعلن : مصر ستخوض المعركة بقرارها الحر » • وفى اليوم التالى قالت : « السادات يعلن •• الوطنية المصرية •• طريق التحرير • الوطنية المصرية والقومية العربية وحدهما فى الميدان اذا اقتضى الأمر • كل امكانيات دولة الاتحاد من أجل المعركة » •

وبالفعل نجح الرئيس ومعاونوه ، فى تنسيق الخطوات والاستعدادات للحرب مع الدول العربية ، ذات التأثير على المعركة سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا ، وهى : سوريا ، الأردن ، السعودية ، قطر والجزائر •

الفصل الثالث

معركة المصير . . . وانتصار الشجعان

— (١) خلف أستار الخداع •• اندلعت حرب الكرامة

لفت قرار الرئيس السادات ، بإبعاد المستشارين والخبراء
السوفيت ، انتباه العالم كله •

ويقول الرئيس في مذكراته « البحث عن الذات » ، ان
الاتحاد السوفيتي ودول الغرب واسرائيل - بل والمصريين أيضا -
وصلوا في تحليلهم للقرار الى نتيجة واحدة خاطئة ، هي ان
رأى قد استقر على عدم دخول المعركة • « وقد أسعدنى هذا
التحليل ، لأن هذا ما كنت أود ان يتوهموه •• وأفادنى - كما
توقعت - فى استراتيجيتى » •

الاستعداد والتمويه

وفى ظل هذا الوهم ، أكد الرئيس لمعاونيه أن المعركة حتمية
ولا بديل عنها • وأصدر أوامره وتوجيهاته للقوات المسلحة
ووزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكي ، بالبدء فى التجهيز للمعركة
الكبرى ، بعيدا عن كل الأخطاء التى أدت الى هزيمة يونية
١٩٦٧ • وكان لمخطة الخداع والتمويه حظ كبير من اهتمام
الرئيس وخبرائه •

وكما أفاد الرئيس من الفهم الخاطيء لطرد الخبراء
السوفيت ، فقد أفاد أيضا من المقالات التي كتبها محمد حسنين
هيكل رئيس تحرير « الأهرام » تحت عنوان « بصراحة » ، وجعلها
تتسم بالواقعية الشديدة ، التي وصلت في مقالته « تحية
للرجال » - المنشور يوم ٢١ مارس ١٩٧١ - الى حد بث الخوف
من القتال ، واليأس من تحقيق الانتصار أو حتى الصمود . فقد
احتج رجال القوات المسلحة وكثير من المدنيين على معانى المقال .
وكتب بعض الكتاب يفتندونه ويهاجمون كاتبه ، وفي مقدمتهم
عبد الهادي ناصف ، في « الجمهورية » ، يوم ١٨ مارس ١٩٧١ ،
وموسى صبرى في « الأخبار » يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

ورغم أن هيكل في العهد الساداتى ، فقد المكانة الفريدة
لدى رئيس الدولة وأجهزتها ، التي تمتع بها في العهد الناصرى ،
ورغم ما قوبل به المقال من معارضة ، فقد بدت الصورة أمام
المراقبين من بعيد ، وكأن هيكل يمهد للدولة طريق المساومة
والتنازلات ، خوفا ويأسا من الحرب ، وهو ما يتمشى مع أهداف
خطة « الخداع الاستراتيجى » ، التي اقتضت في احدى مراحلها
توجيه وسائل الاعلام المصرية والسورية ، الى ابراز اهتمام
حكومتى البلدين بالبحث عن حل سلمى للمشكلة ، واظهار عدم
الارتياح للخطب الشديدة والأعمال العسكرية التي يقوم بها
الفدائيون الفلسطينيون .

الخداع الاستراتيجى

وفي نفس الوقت ، قاد الرئيس السادات عدة حملات
لخداع العدو والتمويه عليه ، خاصة خلال المجموعات الثلاث من
الأيام المناسبة للعمليات العسكرية على مدار السنة ، والتي تأتى
فى شهور مايو ، وأغسطس - سبتمبر ، وأكتوبر .

وامعانا في التمويه ، تضمنت هذه الحملات أحيانا تصريحات ومعلومات متضاربة ، لبلبله أفكار العدو من ناحية ، والحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية ، من ناحية ثانية .

ففى شهر مايو ١٩٧٣ - على سبيل المثال - استهل الرئيس حملة « الخداع الاستراتيجى » الموجهة ضد اسرائيل وأصدقائها ، بعبارات واضحة تفيد حتمية المعركة وقربها وتضامن العرب فيها ، ورفض الحلول السياسية والجزئية ، تضمنها خطاب الرئيس فى عيد العمال ، وأبرزتها الصحف - ومنها « الأخبار » - فى اليوم الثانى من مايو كالتالى : « الحل السلمى خرافة أمريكية . السادات يؤكد لصديقنا الاتحاد السوفيتى أن الحل السلمى الأمريكى خداع وسراب . الرئيس يعلن : لا حل جزئى . . لا حل منفرد مع مصر . . لا مفاوضات . . استمرار وقف إطلاق النار يخدم أهداف أمريكا واسرائيل . العراق والسعودية والكويت والجزائر والمغرب ، بدأت تساهم فى قومية المعركة . . أرسلت للفلسطينيين فى الأرض المحتلة : أصدوا . . الليل لن يطول . . اتحاد الجمهوريات هو القاعدة التى نرتكز عليها . . أمكن بناء قواتنا المسلحة على أحدث وأكمل صورة . كل قرية قلعة . . وكل مصنع مدفع . . وكل انسان تحت السلاح ، .

وفى اليوم ذاته ، وبعض الأيام التالية ، تناثرت بين مواد الصحف ، وعلى جميع صفحاتها ، عبارات داخل اطرادات ، كانت فى الثانى من مايو ١٩٧٣ ، على صفحات « الأخبار » تقول : « النصر لمصر . . مصر فى معركة ، دافع عنها بعملك ، بشجاعتك ، بتضحيتك ، باحتمالك للمتاعب ، بايمانك بالله وبالوطن . لا تخدم العدو بكلمة ، بهمسة ، بسر . . لا تنسى أننا فى حرب . كلمة واحدة قد تفيد العدو . . شعب مصر سيصنع أبطاله يوم القتال . . »

وفى يوم ٧ مايو ١٩٧٣ ، أبرزت « الأخبار » فى عناوين صفحتها الأولى هذه الأنشطة ذات الدلالة : « مناقشات مجلس الشعب تتركز حول تحرير الأرض .. اللجنة العليا للمعركة تجتمع اليوم برئاسة السادات . ممدوح سالم يشهد الغارة المفاجئة على كوبرى التحرير » .

وفى ذكرى حركة مايو ، قال الرئيس وأبرزت « الأخبار » - يوم ١٥ مايو ١٩٧٣ - « المعركة جزء من صراع المواجهة الشاملة .. لا أخاف المواجهة .. ولن أضحي بمصالح الشعب .. استمرارى فى الرئاسة دون أن أحقق حرية بلدى اعتبره خيانة لوطنى » . كما أبرزت « الأخبار » قول حافظ غانم وممدوح سالم : « ١٥ مايو مقدمة لمواجهة اسرائيل . المقاومة مطلب جماهيرى حقه السادات » .

وتكررت حملة « الخداع الاستراتيجى » فى أغسطس ١٩٧٣ .

وأحاطت بالحملتين سلسلة من المناورات والتدريبات العسكرية على عبور الموانع المائية والاقتحام وغيرهما . وكذلك عدة قرارات باستدعاء جنود الاحتياط وتسريحهم .

ويقول الرئيس السادات فى مذكراته ، ان الاسرائيليين تأثروا بالحملة فى المرتين ، وأعلنوا التعبئة العامة وحشدوا جيوشهم « بينما كنت أنا فى حالة استرخاء تام .. ولذلك عندما سئل « موشى ديان » بعد حرب أكتوبر لماذا لم يعلن التعبئة فى أكتوبر ، قال ان السادات قد دفعنى الى هذا مرتين ، مما كلفنى فى كل مرة عشرة ملايين دولار دون جدوى . فلما جاءت المرة الثالثة ظننت أنه غير جاد مثلما حدث فى المرتين السابقتين ، ولكنه خيب ظنى » .

وفي أواخر أغسطس ١٩٧٣ ، سربت الأجهزة المصرية أنباء تفيد أن القوات المصرية والسورية غير مستعدة للحرب ، منها أن شبكة الدفاع الجوي المصري ، ساءت حالتها خاصة بعد رحيل الخبراء السوفيت . وسربت سوريا أنباء تقول ان الطيارين السوريين غير راضين عن طائرات الميج السوفيتية وعن المستشارين السوفيت .

وفي سبتمبر ١٩٧٣ ، أدى الرئيس السادات بنفسه إحدى خطوات « الخداع الاستراتيجي » ، عندما طلب من وزير خارجية دولة أجنبية كان في زيارته ، أن يبلغ رئيس جمهوريته سرا ، أن السادات سوف يذهب الى الأمم المتحدة في الشهر التالي (أكتوبر) ، ولكنه لا يريد اعلان هذا الأمر . وكان الرئيس يعلم أن هذا الخبر سيصل الى إسرائيل بعد ثوان . وقد حدث . وفهمت إسرائيل أن مصر غير مقدمة على الحرب .

ولتحقيق نفس الهدف ، أطلقت شائعة تقول ان السادات سيجري تعديلا وزاريا يتخلى فيه عن رئاسة الوزارة لسيد مرعى . وكان المعروف أن وزارة السادات هي « وزارة الحرب » . وطلبت المخابرات العسكرية الى « الأهرام » ، نشر خبر عن استعداد وزير الحربية المصري للاجتماع بوزير الدفاع الروماني ، في يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ . وظهر اعلان في صحيفة « الأهرام » يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، يقول ان يوم ٦ أكتوبر هو آخر موعد لتقديم طلبات العمرة لضباط القوات المسلحة المصرية .

وقام اللواء الطيار محمد حسنى مبارك ، قائد القوات الجوية ، بعد ظهر يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، بعملية ناجحة ضمن خطة « الخداع الشامل » للأعداء ، عندما أصدر أوامره الى خمسة من كبار ضباطه ، للاستعداد للسفر معه في مهمة عاجلة الى ليبيا ، تستغرق أربعاً وعشرين ساعة ، على أن يخطرهم

بموعد الاقلاع فى حينه • وتمت ترتيبات الرحلة فى مصر وليبيا •
لكن موعد الاقلاع لطائرة الوفد أخذ يتأجل ، حتى أطلق حسنى
مبارك اشارة بدء الضربة الجوية الأولى ، يوم ٦ أكتوبر ، وكانت :
« بسم الله ، صدام » •

وجنبا الى جنب مع أعمال « الخداع الاستراتيجى » ، أو
« المفاجأة الاستراتيجية » ، بذلت الجهود فى القوات المسلحة
المصرية لتحقيق « المفاجأة التكتيكية » • وبدأ نجاحها واضحا فى
عدة انجازات هى : تطور المقاتل واستبساله ، وسرعة القوات
المصرية فى تركيب الجسور على القناة وحمايتها ، وزيادة حجم
وكفاءة الأسلحة ، والنجاح فى فتح ثغرات فى الساتر الترابى
الاسرائيلى ، وحسن استخدام الساتر الترابى المصرى ، وتطوير
تكنولوجيا الطيران والبحرية ، وتقوية فعالية الدفاع الجوى •

موعد الهجوم

وفى هذه الأثناء ، أتم اللواء محمد عبد الغنى الجمسى ،
رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ، ومعاونوه ، الدراسة
الخاصة لاختيار الشهر واليوم المناسبين لبدء الحرب • وكان
أكتوبر ١٩٧٣ هو أفضل الشهور من حيث الطقس وطول الليل
وحالة البحر • وفيه تحل ثلاثة أعياد يهودية ، ويجرى الاستعداد
لانتخاب « الكنيست » • وفى مصر يحل شهر رمضان بما له
من تأثير معنوى طيب على قواتنا المسلحة ، ويبعد فى أذهان
الاسرائيليين قيامنا بالهجوم فى شهر الصيام •

ووقع الاختيار على يوم السبت ٦ أكتوبر ، لأنه يوم العطلة
الرسمية الأسبوعية ، ويحل فيه عيد الغفران (يوم كيפור) •
وهو اليوم الوحيد طوال السنة ، الذى تتوقف فيه الاذاعة

والتليفزيون عن البث ، لأنه يوم سكون كامل ، وبالتالي لا يمكن استدعاء القوات الاحتياطية ، بهذه الوسيلة السريعة . وتوفرت في هذا اليوم الظروف الملائمة لاقتحام القناة وحصون « بارليف » .

وفي صباح أول أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ تنفيذ مشروع عسكري تدريبي ، تتم خلف ستاره اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم . وفي المساء قال الرئيس السادات أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة : « على كل واحد أن يؤدي واجبه . أنا أتحمل وراءكم المسؤولية كاملة تاريخيا وماديا ومعنويا . . أثق ثقة كاملة فيكم . . تصرفوا بكل ثقة واطمئنان وحرية » .

وهنا تبرز حقيقة هامة ينبغي تسجيلها ، تقول ان كل الخطط العسكرية الهجومية التي اكتملت بخطة حرب أكتوبر ، وضعت واختبرت وجرت عليها كافة مراحل التدريب والتجهيز في عهد الرئيس أنور السادات . ويؤكد ذلك في مذكراتهم كل من الرئيس السادات والفريق سعد الدين الشاذلي والفريق محمد عبد الغنى الجمسى .

أمر الحرب

ولما جاء يوم الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت قوارتنا المسلحة في أعلى درجات الاستعداد ، وكان الرئيس أنور السادات في « أقصى درجات السلام الروحي » .

وأصدر الرئيس « توجيهها استراتيجية » الى الفريق أول أحمد اسماعيل ، يقول في بنده الأول : « . قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

(أ) ازالة الجمود العسكري الحالي ، بكسر وقف اطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

(ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات .

(ج) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة ، .

أما البند الثانى من قرار الحرب ، فهو ينص على أن « تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية » .

وبهذا صار بدء الهجوم فى حكم الأمر الواقع . وبدأ اتخاذ الاجراءات التنفيذية الأخيرة له .

ففى ليلة ٥ - ٦ أكتوبر ، تسلمت مجموعة من المهندسين العسكريين المصريين ، تحت سطح مياه القناة ببراغة ، وأغلقت بإتقان مواسير خزانات الوقود ، التى أعدها العدو فى بعض القطاعات ، لاشعال سطح المياه بالنيران ، لتحرق الأفراد والقوارب التى تحاول اقتحام القناة . وفور بدء القتال ، تسلم المهندسون مرة ثانية للتأكد من نجاح عملهم فى الليلة السابقة .

وفى اسرائيل ، فى الرابعة من فجر ٦ أكتوبر ، وصل انذار من أجهزة المراقبة والتجسس الأمريكية والاسرائيلية الى المسؤولين ، يؤكد أن مصر وسوريا ستبدآن هجومهما على اسرائيل الساعة السادسة مساء نفس اليوم . وعلى الفور اتخذ المسئولون الاسرائيليون قرارات الاستعداد السريع للقتال ، وهم بين مصدق ومكذب لقرب اندلاعه ! .. لكن الوقت الكافى للاستعداد العسكرى الكامل ، كان قد مضى .

وفى صباح ٦ أكتوبر - كما يروى الرئيس السادات والمشير محمد عبد الغنى الجمسى فى مذكراتهما - وصل « الجنرال موشى ديان » وزير الدفاع الاسرائيلى ، ومجموعة من القادة العسكريين ،

الى حصون خط « بارليف » على الشاطئ الشرقى للقناة ،
للاطمئنان على الموقف وتهنئة الجنود بعيد الغفران . ومن برج
للمراقبة شاهد « ديان » الجنود المصريين يلعبون الكرة على
شاطئ القناة الغربى ويسبحون فى مياهها ، فاطمان « ديان »
وعاد الى تل أبيب ليتلقى التهانى بعيد الغفران . ولم يخطر على
باله إطلاقا أن ما رآه ليس الا مشهدا أخرجه ببراعة خبراء الخداع
والتمويه فى قواتنا المسلحة ! .

اندلاع الحرب

« قد يعجب الناس اذا عرفوا أن ليلة المعركة ، كانت من
أحسن الليالى التى نمتها فى حياتى . . . ولذلك ، عندما استيقظت
فى الصباح ، قمت بالتدريبات الرياضية اللازمة ، وسار برنامجى
اليومى كالعادة . . . وكان عقلى فى منتهى النشاط والراحة ،
مستعدا لمسئوليات اليوم الجديد . . . » هكذا يصف الرئيس
السادات الساعات السابقة لبدء القتال ، التى شعر فيها بصفاء
النفس وراحة الضمير ، بعد أن بذل للوطن أقصى جهد وقدم له
كل واجب .

وبينما كانت الصحف المصرية ، تحمل على صفحاتها
الأولى قول « جولدا مائير » ، رئيسة الحكومة الاسرائيلية : « لا
عودة لحدود ما قبل حرب يونيو ! » . . . فى تحدٍ سافر للدول
العربية والمقاومة الفلسطينية والمجتمع الدولى ، توجه الرئيس
السادات والمشير أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة الى
غرفة العمليات ، ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ليحققا أقوى
رد على التحدى الاسرائيلى .

فى الساعة الثانية بعد الظهر – طبقا لمذكرات الرئيس –
« وصل الخبر بأن طائرتنا قد عبرت قناة السويس ، وكانت ٢٢٢

طائرة ٠٠ انتهت من ضربتها الأولى فى ثلث ساعة ٠٠ فقدنا فيها خمس طائرات فقط ٠٠ كما فقدت ٠٠ أخى الطيار الشهيد عاطف الذى هو فى منزلة ابنى ، لأننى أنا الذى رببته ٠٠ ولذلك أخفى أحمد اسماعيل وجسنى مبارك نبأ استشهاد عاطف عنى .

» ونجحت ضربة الطيران نجاحا كاملا ومذهلا ٠٠ فقد حققت نتائج فاقت التسعين فى المائة ، بخسائر لم تزد عن اثنين فى المائة ٠٠ وحين تحققت من هذه النتيجة « - يقول الرئيس - هنأت قائد الطيران حسنى مبارك ، الذى خطط ونفذ هذه الضربة . وهنأت جميع القادة فى غرفة العمليات ، إذ أن هذه الضربة قد حدثت بالفعل مصير المعركة بعد ذلك ٠٠ فقد فقدت إسرائيل توازنها بالكامل ٠٠ لأكثر من أربعة أيام كاملة ٠٠ ولعل هذا من الأسباب التى أدت الى اختيارى لحسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ٠٠ » .

وعقب ضربة الطيران الأولى ، زمجرت المدفعية بأكبر قوة وتركيز ، شهده العالم بعد معركة العلمين فى الحرب العالمية الثانية ، إذ انطلقت قذائف أكثر من ألفى مدفع لتصيب بدقة أهدافها .

الله اكبر

ولم ينتظر الجنود والضباط الموعد المحدد لاقتحام القناة ، فقد كان مرور ٢٢٢ طائرة مصرية ، على ارتفاع منخفض فوق رؤوسهم ، كافيا لالها ب حماستهم ومشاعرهم المكبوتة منذ وقت طويل ، فأسرعوا يسحبون زوارقهم الى مياه القناة ، واندفعوا يقتحمونها وهم يصيحون بدعاء « الله اكبر » .

بعد عبور القناة ، تسلق الجنود الساتر الترابى ، الذى يبلغ ارتفاعه فى بعض مواضعه ١٧ مترا ، باستخدام وسيلة

بسيطة أذهلت المراقبين ، هي سلم من الحبال يحمله الجندي ويتسلق الساتر ، وعندما يبلغ قمته يطرح السلم لآخوانه فيتسلقونه وهم يحملون الأسلحة المضادة للدبابات . وبسرعة يستولون على المواقع التي أعدها الاسرائيليون خلف الساتر الترابي ، ليتربصوا فيها بقوات العدو ، ويستقروا زملاءهم الذين يعبرون بعدهم . ويقول الرئيس السادات انه كان يرى هذا المشهد من غرفة القيادة وهو هادئ البال « حتى خيل الى أنه لو دخل أى انسان نفسى لوجد بها طمأنينة كاملة . . لم يكن فى خاطرى أى هم ، فكل الهموم قد انقشعت وانتهت تماما » .

أعلام النصر

وبادر اللواء السابع برفع العلم المصرى على الضفة الشرقية للقناة . وتوالى بسرعة رفع أعلام النصر ، بينما أخذت النقاط الحصينة فوق خط « بارليف » تستسلم الواحدة بعد الأخرى . وبعد ست ساعات بدا واضحا أن القادة الاسرائيليين فقدوا توازنهم وسيطرتهم على قواتهم . بينما نجح المهندسون العسكريون المصريون ، فى فتح أكثر الثغرات المطلوبة فى الساتر الترابي شرق القناة .

وعند حلول الساعة العاشرة والنصف مساء ، كان المهندسون العسكريون المصريون ، قد فتحو ٦٠ ثغرة فى هذا الساتر ، بالمياه المندفعة من المضخات . وهى فكرة مصرية ، ابتكرها ونفذها سلاح المهندسين . وفى نفس الوقت أتموا بناء ٨ كبارى ثقيلة ، و٤ كبارى خفيفة . كما أتموا بناء وتشغيل ٣٠ معدية ، استخدمت فى عبور الدبابات والمركبات والأسلحة الثقيلة ، التى انضمت الى المشاة ، لتنشئ خمسة رؤوس كبارى تصل الى عمق ٨ كيلو مترات شرق القناة .

ويوضح الرئيس السادات أن الخداع التكتيكي الأساسي في اليوم الأول للقتال ، تمثل في دفع خمس فرق كاملة على خط المواجهة ، الذي يبلغ طوله ١٨٠ كيلومترا .

وعندما جاء صباح اليوم التالي - ٧ أكتوبر - كانت قواتنا المسلحة قد حققت انجازا عسكريا كبيرا تمثل في اقتحام المانع المائي الخطير . وتحطيم حصون خط « بارليف » ، بخسائر قليلة هي خمس طائرات أي ٢١٪ من الطائرات ، و ٢٠ دبابة أي ٢٪ من الدبابات و ٢٨٠ شهيدا بنسبة ٣٪ من الرجال . أما العدو فقد خسر ٢٥ طائرة و ١٢٠ دبابة ، وعدة مئات من القتلى والجرحى . وفقد خط « بارليف » رمز الأمن والمناعة له ، فتحطمت أسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر .

الاعلام الصادق

ظل التأثير السيئ للدعاية الكاذبة ، التي استخدمت طوال العهد الناصري ، خاصة في هزيمة ١٩٦٧ ، مخيما على الأفكار في العالم كله ، خلال الأيام الأولى للحرب . وصدق كثيرون البلاغات الاسرائيلية الأولى التي تقول « انهم سوف يطحنون عظامنا » ، معتمدة في ذلك على مشاهد من وقائع هزيمتنا المروعة سنة ١٩٦٧ .

ويوضح الرئيس السادات في مذكراته أن المشير أحمد اسماعيل كان متحفظا في البلاغات العسكرية ، وأفاد من « دروس هزيمة ١٩٦٧ » ، التي لم تكن بلاغاتها سوى ادعاءات لشغل الرأي العام عن الحقيقة المرة . . . وكانت تعليماتي لأحمد اسماعيل تنص على وضع الحقيقة كاملة ، بفرها وحلواها ، أمام الشعب . وهي نفس التعليمات التي أصدرتها لعبد القادر حاتم ، بحكم إشرافه

على الجانب الاعلامى . فقد آن الأوان لكى نعود شعبنا على سماع الحقيقة وتقبلها مهما كانت .

ولهذا اتخذت وسائل الاتصال بالجماهير موقفا عاقلا معتدلا ، واستخدمت أسلوبا هادئا بعيدا عن التهويل والتهوين .

وصدرت « الأهرام » صباح ٧ أكتوبر ، تقول عناوين صفحتها الأولى : « قواتنا عبرت القناة واقتحمت خط بارليف . معارك ليلية عنيفة بالديابات فى سيناء بعد نجاح عملية العبور الضخمة . القوات السورية على الجبهة الشمالية اخترقت الخطوط الاسرائيلية فى عدة مواقع وتواصل تقدمها فى الجولان . معارك جوية ضارية فى الجبهتين المصرية والسورية . اتصالات عاجلة فى الأمم المتحدة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن . ديان يعترف بخسائر وفقد مواقع . الرئيس الأمريكى منزعج للغاية . الرئيس يتسلم رسالة من بريجنيف . »

أما المقال الافتتاحى « للأهرام » ، بعنوان « القرار . . والرجال » ، فأوضح « أن المعركة التى خضناها بالأمس ، ضد العدوان ودفاعا عن التراب الوطنى والقومى ، مازالت أمامنا طويلة ومريرة ، ومن الخير أن نعرف ذلك لكى نرتب أنفسنا على كل ما يتعين علينا أن نتحمله ونتقبله بعزيمة الأحرار وصبر المؤمنين . . » وقالت « الأهرام » ان أنور السادات « كان فى لحظة من أخطر لحظات حياته أمس ، وهو يتخذ هذا القرار بمجابهة التحدى ومقايلة الخطر ، ومن حقه أن يشعر أن كل انسان فى هذه الأمة يعرف عمق التجربة التى خاضها ، وتحمل فى شجاعة بمسئولية القرار » . وأكدت الصحيفة تقديرها لرجال القوات المسلحة « الذين تلقوا القرار التاريخى ، وحملوه الى التنفيذ عارفين أنهم . . على موعد مع خطر كبير فى مواجهة عدو أعطته

قوى الامبريالية فى العالم ما أعطته ، وزادته حماقة القوة غرورا
وصلافة ٠٠ ان هؤلاء الرجال ٠٠ لا يحملون اليوم علم مصر
فحسب ، ولكنهم يحملون مستقبلها ومصيرها ٠٠ مستقبل ومصير
أمة عربية بأسرها ٠٠ » .

وبين عناوين « الجمهورية » ، يوم ٧ أكتوبر أن « السادات
ينتقل الى قيادة القوات المسلحة ليكون على اتصال دائم بسير
المعركة ٠٠ اسرائيل تعترف بالعبور المصرى وتعلن : المدرعات
المصرية تتدفق على جسرين عبر القناة ٠٠ فيصل للسادات : الى
جانبيكم بجميع امكانياتنا ٠٠ الرؤساء العرب يؤكدون للسادات
مشاركتهم فى المعركة ٠٠ فيصل يحذر أمريكا ويطالبها بارغام
اسرائيل على الانسحاب ٠٠ » .

———— (٢) أبطال مصر يواجهون قوة اسرائيل وأمريكا

مما لا يقبل أى شك ، أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهو حق مؤكد لهما لتحرير أراضيها التي طال احتلالها ، ولم تفلح كافة الوسائل السياسية في استردادها .

ولكن البلاغات العسكرية : الأول والثاني والرابع ، التي أصدرتها القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في اليوم الأول للحرب ، أفادت أن العدو الاسرائيلي هو الذى بدأ القتال جوا وبراً وبحراً . فالبيان الأول الذى صدر الساعة الثانية والرابع بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، نص على أن العدو قام « فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم ، بمهاجمة قواتنا بمنطقتي الزعفرانة والسخنة فى خليج السويس ، بواسطة عدة تشكيلات من قواته الجوية ، عندما كانت بعض من زوارقه البحرية تقترب من الساحل الغربى من الخليج ، وتقوم قواتنا حالياً بالمتصدى للقوات المغيرة » .

وصدر البلاغ الثانى ، فى الساعة الثانية و ٣٥ دقيقة ، يؤكد البلاغ الأول ويضيف اليه قيام قواتنا الجوية بواجبها ، قائلاً : « ردا على العدوان الغادر الذى قام به العدو ضد قواتنا فى كل

من مصر وسوريا ، تقوم حاليا بعض من تشكيلاتنا الجوية بقصف قواعد العدو وأهدافه العسكرية فى الأراضى المحتلة ، .

أما البلاغ الرابع الذى أذيع فى الساعة الثالثة والثلث ، فكان يقول : « حاولت قوات معادية الاستيلاء على جزء من أراضينا غرب القناة . وقد تصدت لها قواتنا البرية ، وقامت بهجوم مضاد ناجح ضدها بعدة قصفات مركزة من مدفعيتنا على النقاط القوية المعادية . ثم قامت بعض من قواتنا باقتحام قناة السويس مطاردة للعدو الى الضفة الشرقية فى بعض مناطقها ، ولازال الاشتباك مستمرا على الضفة الشرقية لقناة السويس » .

وقد أبرزت « الجمهورية » فى عناوينها الكبرى ، يوم ٧ أكتوبر ، أن « قواتنا تصد عدوانا إسرائيليا ، ثم تقتحم القناة على طول المواجهة .. » .

وجعلت صحيفة « الأخبار » عنوان مقالها الافتتاحى : « قواتنا تتصدى للعدوان الغادر » . وقالت ان كل الدلائل التى خرجت من إسرائيل تؤكد أنها كانت تدبر للعدوان منذ بعض الوقت . فقد أعلنت فجأة صباح أمس حالة الطوارئ ، وأمرت قواتها بالوقوف فى حالة تأهب ، ولم تمض ساعات قليلة حتى بدأت العدوان ، ولكنها اصطدمت على الفور بيقظة القوات المصرية والسورية .

ولكن « الأهرام » أغفلت فى عناوينها بدء العدو للمعارك ، واكتفت بذكره فى تقريرها الاخبارى وافتتاحيتها .

فهل خالفت البلاغات العسكرية تعليمات الرئيس باعلان الحقيقة ؟ .. أبدا . فقد صاغها مسبقا مجموعة من الخبراء ، على أساس سياسى اعتمده الرئيس قبل بدء القتال . ويوضح

الرئيس فى مذكراته أنه : « حسب الخطة الموضوعة صدر بيان الساعة الثانية ظهرا ، يعلن أن الاسرائيليين اعتدوا علينا .. ورغم أنه لم يحدث ساعتها أى اعتداء اسرائيلى ، الا أن هذا البيان يعتبر أسلوبا دبلوماسيا فى مخاطبة شعوب العالم . وهو بالنسبة لنا لم يكن خداعا دبلوماسيا ، أى أننا لم نكذب على العالم ، لأننا نعتبر مجرد وجود القوات الاسرائيلية على أرضنا هو اعتداء مستمر علينا » .

والذى لم يذكره الرئيس أنه - كعادته دائما - نظر بحنكة وحذر شديد الى أهمية تحديد الطرف البادئ بالهجوم - خاصة فى حالة فشله - أمام الرأى العام العالمى ، وعند طرح المسألة فى المنظمات الدولية . ولهذا بادر الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية ، فى حديثه للتليفزيون الأمريكى « آى*بى*سى » ، فى اليوم الثانى للحرب ، بالإشارة الى أنه « كانت هناك عمليات بحرية وجوية اسرائيلية فوق السويس ، قبل أن يعبر المصريون القناة » . وأكد « أن مصر تقف الى جانب السلام » ، وأن من حقها الشرعى استرداد أراضيها المحتلة .

دوى الانتصار

وقد انبعث من الانجاز العسكرى الكبير ، الذى حققته قواتنا المسلحة فى اليوم الأول من حرب أكتوبر ، دوى سياسى ونفسى هائل .. أسقط فى مصر جدار الخوف واليأس ، وبعث روح التضحية والاستبسال ، وفتح الطريق أمام قواتنا المسلحة لتحقيق المزيد من الانتصار وتسترد الكرامة المهدرة ، كما لفت الانتباه الى مدى اخلاص الرئيس السادات وقدراته الفائقة . وفى اسرائيل خبت روح الصلافة والغرور ، وتحطمت أسطورة الجيش الاسرائيلى

الذى لا يقهر • وفى العالم العربى ، بادرت كل الشعوب وأكثر الحكومات بتأييدنا ومساعدتنا • أما الاتحاد السوفيتى فقد وافق على تزويدنا بالأسلحة المؤجلة منذ سنوات ، بينما شعرت الولايات المتحدة بالمفاجأة والتوتر • وقلقت على حليفتها العزيزة ، فأسرعت الى مساندتها •

ومن اللافت للانتباه أن الولايات المتحدة من ناحية ، والاتحاد السوفيتى من ناحية ثانية ، حاولا منذ اليوم الأول للحرب ، اقناع مصر وسوريا بوقف القتال ، لكن دون جدوى ، لأنه يتعارض مع موقفهما ومصالحتهما • وكان رد الرئيس السادات : « ليس قبل أن أحقق هدفى ، وهو ضرب نظرية الأمن الاسرائيلى » • ودهش الرئيس عندما قدم له سفير الاتحاد السوفيتى بالقاهرة ، اقتراح وقف القتال مساء يوم ٦ أكتوبر ، فرد قائلا : « أفهم أن تتقدم واشنطن بهذا الاقتراح ، لأن المعركة لا تسير فى صف اسرائيل ، أما أن يتقدم الاقتراح من الاتحاد السوفيتى ، فهذا مالا أفهمه ! •• اننا نريد السلام حقا ، ولكن السلام لن يتحقق قبل أن يخرج آخر جندي اسرائيلى من سيناء » ! •

وقد قدرت الولايات المتحدة ، فور نشوب القتال - كما يوضح المشير محمد عبد الغنى الجمسى فى يوميات الحرب - أن سير القتال سيتجه بسرعة لصالح اسرائيل ، بعد أن تقوم بهجوم مضاد تعيد فيه قوات مصر وسوريا - خلال ٧٢ ساعة - الى خطوط صباح السادس من أكتوبر • وهنا ، تعمل الولايات المتحدة ، بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى ، لاصدار قرار من مجلس الأمن بإيقاف اطلاق النار ، يخدم مصلحة اسرائيل التى تحتفظ بخطوطها كما كانت يوم ٦ أكتوبر ، ويقبله العرب لأنهم لم ينجحوا فى هجومهم •

ولذلك اتخذت الولايات المتحدة موقفا قويا يضمن لها التحرك
السياسى الفعال فى مواجهة السوفيت ، ويتيح لها تقديم الدعم
العسكرى والسياسى لاسرائيل ، مع تلافى حدوث مواجهة بينها
وبين الدول العربية .

وفى صباح ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت القوات الاسرائيلية
تنفيذ « نصيحة » وزارة الدفاع الأمريكية ، بتحطيم رؤوس الكبارى
المصرية بسرعة ، وتوجيه ضربة قوية لشبكة صواريخ « سام ٦ » ،
وتجنب القتال المباشر . ولكن القوات المصرية تصدت للعدو بشدة .
ومع نهاية اليوم ، كانت قد نجحت فى صد هجمات العدو
الاسرائيلى ، بجانب استكمال انجازاتها فى اليوم السابق ،
واستولت على عدد من دبابات وعربات العدو المدرعة ، وأسرت
مجموعة من ضباطه وجنوده . أما خسائرها فكانت اصابة وتدمير
بعض الدبابات والعربات المدرعة ، واستشهاد بعض المقاتلين الذين
يقل عددهم عن القتلى الاسرائيليين .

وعبرت « الجمهورية » فى عناوينها يوم ٨ أكتوبر عن هذه
النتيجة بقولها : « استسلموا بمدفعاتهم . ضباط وجنود العدو
يستسلمون لقواتنا بكامل اسلحتهم عقب معارك طاحنة بسيناء .
قواتنا تواصل تقدمها وترغم العدو على الانسحاب شرقا تاركا
دباباته ومدفعاته . . . أسرنا عددا كبيرا من الضباط والجنود . . »
ونقلت الصحيفة عن التليفزيون المصرى الاعترافات التى أدلى بها
الأسرى الاسرائيليون أمام الشاشة الصغيرة .

أما « الأهرام » فقد أبرزت - فى نفس اليوم - رد الفعل فى
اسرائيل قائلة : « تل أبيب : سير القتال فى اليوم الثانى جرح
للغاية بالنسبة لاسرائيل . . القائد الاسرائيلى فى سيناء يوجه
نداء الى الاسرائيليين ، أن يتقوا فى جنودهم الذين يقاتلون فى
ظروف صعبة للغاية » .

وقد اعترف رئيس هيئة الأركان الاسرائيلية بكل هذا ، وأضاف
شهادته عن ارتفاع القدرة القتالية والروح المعنوية لدى قواتنا
المسلحة قائلاً : انهم فى القتال لا يرحمون .. انهم يشجرون أنفسهم
أمام وذوق المدرعات الاسرائيلية .. انهم يقبلون قراب سيناء ..
وهذا يعنى قبل كل شئ أن تقديراتنا السابقة لقدرات الجندى
المصرى ، والفرق بينه وبين الجندى الاسرائيلى ، كانت خاطئة .
وصرح « الجنرال ديفيد أليعازار » أنهم فقدوا السيطرة على توجيه
قواتهم ، ظهر اليوم الثانى للقتال .

هدفتنا السلام

واعتمادا على الموقف العسكرى المصرى القوى ، قرر الرئيس
السادات - يوم ٧ أكتوبر - بدء الاتصال المباشر بواشنطن ، لفتح
الطريق السياسى فى اتجاه تحقيق الهدف من الحرب .

وفى أول رسالة من محمد حافظ اسماعيل ، مستشار الأمن
القومى ، الى نظيره الدكتور « هنرى كيسنجر » ، أوضح أن هدف
مصر ثابت فى التوصل الى سلام فى الشرق الأوسط ، وليس تسوية
جزئية ، وأن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة
(رغبة فى تأمين المراكز السكانية والاقتصادية ، وتجنب الانجرار
بإقتصاد شعوب اليابان وأوروبا الغربية ، مكسب تأييدها
لقضيتنا) . ولخص حافظ اسماعيل موقف مصر ومطالبها فى :
انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة ، والاشتراك فى مؤتمر
سلام فى الأمم المتحدة تحت الاشراف المناسب ، وتأمين حرية
الملاحة فى مضائق تيران بضمان دولى لفترة محددة .

ووصف حافظ اسماعيل مضمون رسالته بأنه « نقطة انطلاق »
تتجاوز به العمل على وقف اطلاق النار ، فقد كنا نأمل من خلال

المحركة التوصل الى صياغة سياسية مرضية ، كنا قد عجزنا طيلة ستة أعوام عن تحقيقها . . » أما « هنري كيسنجر » فقد وصفها بأنها « دليل عقل لا سياسة » . وقال انها « تتيح إمكانية إجراء محادثات مع بلاد هاجمت حليفنا . وربما لن يكتب لها النصر بسبب الأسلحة الأمريكية » .

ورغم وضوح الرسالة المصرية ، فان اسرائيل تصرفت عكس مضمونها . وبدأت القصف الجوى لمدينة بورسعيد في اليوم التالي ، ٨ أكتوبر . وأخذت تهاجم المراكز السكانية والأهداف الاقتصادية في سوريا بما فيها دمشق ، ابتداء من يوم ٩ أكتوبر ! .

خطة أمريكية

تمكن الاسرائيليون من استدعاء وحشد قواتهم الاحتياطية ، وبدء ضربة مضادة ضد قواتنا صباح يوم ٨ أكتوبر . بينما وصل الى اسرائيل مسئول عسكري أمريكي كبير ، يحمل معه صور المارك ومواقع القوات التي التقطها القمر الصناعي الأمريكي ، وخطة عسكرية أمريكية لمساندة اسرائيل ، وحرمان مصر وسوريا من النصر العسكري الذي حققناه ، وذلك بتوجيه ضربة اسرائيلية قوية للمدرعات والدبابات المصرية شرق القناة ، يليها اختراق لضرب رؤوس الكبارى المصرية ، وعزل القنوات المصرية شرق القناة . وهذا بجانب تقييد وتحديد مهمة صواريخ « سام ٦ » ، بجذب الطائرات المصرية الى العمق في المنزلة والمنصورة ، وتدمير شبكة الدفاع الجوى .

ورغم ان القتال كان شديدا في هذا اليوم - ٨ أكتوبر - فقد نجحت قواتنا في ايقاع الهزيمة بقوات الضربة المضادة الاسرائيلية ، وتحملت في سبيل ذلك كثيرا من الاصابات في المعدات والخسائر في الأفراد .

وظهر هذا الواقع فى عناوين « الأهرام » - صباح يوم ٩ أكتوبر - عندما قالت : « معارك ضارية بالديابات فى سيناء وفى الجولان • مئات الديابات فى صراع من أعنف ما عرفتة المعارك منذ الحرب العالمية الأخيرة • قواتنا تواصل تقدمها ، وتظهر كل الشاطئ الشرقى ، وتحرر مدينة القنطرة شرق • السادات كلف القيادة العامة بحرمان العدو من بترول سيناء ، وقامت القوات الخاصة بعملية جزئية فى بلاعيم • نيكسون يجرى اتصالا عاجلا مع بريجنيف فى محاولة لاقتناعه بتأييد أمريكا فى وقف القتال • »

أما « الجمهورية » فقالت ان : « الضفة الشرقية بإكملها فى أيدينا • وأبرزت قول وزير الحربية لجنودنا مهنتا : « عبرتم أكبر مانع عسكري فى التاريخ • ووصفت كيف استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير خارجية مصر بالتصفيق الصاد • وقالت : « الزيأت يعلن : من الجنون ألا نحرر أراضينا • القاهرة تبلغ العالم : لا وقف للنار بدون الانسحاب الكامل • »

عبرنا الهزيمة

وبعد أن بهرته روح البطولة والتضحية فى القتال ، ونفض عن نفسه مشاعر اليأس والاكتئاب ، كتب توفيق الحكيم ، على الصفحة الأولى من « الأهرام » - يوم ٩ أكتوبر - أننا « عبرنا الهزيمة بعبورنا الى سيناء • • ومهما تكن نتيجة المعارك فان الأهم الوثبة • • فيها المعنى أن مصر هى دائما مصر • • تحسبها الدنيا قد نامت ، ولكن روحها لا تنام • وإذا هجعت قليلا فان لها هبة ، ولها زمجرة ، ثم قيام • • » وقال الحكيم وكأنه يعتذر عن شكه فى خطوات الرئيس قبل الحرب : « وكانت يدها التى بدرت منها

حركة اليقظة هي جيشها المقدام ، بصيحة رئيسها الوطنى بالقيام .
سوف تذكر مصر فى تاريخها هذه اللحظة بالشكر والفخر ، .

وعندما حل مساء ٩ أكتوبر ، كان الموقف العسكرى المصرى
قويا . أما القوات السورية - التى نجحت فى تحرير الجولان فى
اليومين الأولين من الحرب - فقد تأثرت بهجمات العدو المضادة ،
واضطرت للارتداد ، متخلفة عن مكاسبها .

وأبرزت « الأهرام » هذه النتائج ، يوم ١٠ أكتوبر بقولها :
« يوم مجيد للقوات المسلحة المصرية . معارك شرسة بالمدفعات
تكسر فيها القوات المصرية عدة محاولات للهجوم المضاد فى
سيناء . . القوات السورية تشن هجوما عنيفا ، وتخوض معارك
مريرة مع العدو فى شمال القنيطرة » . ووضعت « الأهرام »
على صدر صفحتها الأولى ، صورة كبيرة لطابور طويل من الأسرى
الاسرائيليين « تنطق بسقوط الأسطورة » .

أما « الجمهورية » ، فقالت ان « القوات المصرية تتقدم فى
سيناء ، وتدمر فى طريقها لواء اسرائيليا مدرعا ، وتأسر قائده ،
وتحطم لواءين آخرين . أسرنا المئات من الاسرائيليين » .

سلاح الديمقراطية

وعلى صفحة « الأهرام » الأولى ، فى ١٠ أكتوبر ، تحدث
نجيب محفوظ عن « عودة الروح » الينا ، وخاطب الرئيس
السادات قائلا : « أيها الزعيم : لقد وفرت السلاح ، ولعلمك بأن
الانسان لا يحارب بالسلاح وحده ، سلحت شعبك قبل ذلك بالقانون
والديمقراطية والحوار الحر . قالى الامام ، ومهما تكن العواقب
فقد بدت الينا الروح والعصر والمستقبل » .

السلاح لإسرائيل

وفي إسرائيل ، مساء ٩ أكتوبر ١٩٧٣ ، عقد « موشى ديان » وزير الدفاع مؤتمرا للصحفيين الاسرائيليين - منعت رئيسة الوزراء اذاعته ، حماية للروح المعنوية في إسرائيل - قال فيه : لقد أدرك العالم كله الآن أننا لسنا أكثر قوة من المصريين ، وأن الهالة التي أحطنا بها أنفسنا وكانت تقول « إذا هاجم العرب فإن الاسرائيليين سيحطمونهم » ، قد سقطت .

وفي نفس هذه اللحظات ، كللت جهود المسئولين الاسرائيليين لدى الحكومة الأمريكية بالنجاح ، بموافقة الرئيس الأمريكى على امداد إسرائيل بما تحتاجه من طائرات حديثة ومعدات وقطع غيار ، وتعويضها عما تفقده من طائرات ودبابات ومدافع .

وفي يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ وصول الامدادات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ، وكانت تفرغ فى مطار العريش فى سيناء ، لتشارك فى القتال الدائر فيها فورا .

ولم يكن هذا الأمر سرا ، فقد أذاعته وكالات الأنباء ، ونقلته الصحف المصرية ، ومنها « الأهرام » التى قالت يوم ١٢ أكتوبر : « ٤٨ قانتوم تسلمتها إسرائيل دفعة واحدة من أمريكا . واشنطن ترسل شحنات عاجلة من السلاح والجنود الى تل أبيب ، ثم تقول ان موسكو تنقل السلاح لمصر وسوريا بالطائرات » .

وظلت الولايات المتحدة تحاول اقناع الدول العربية بوقف اطلاق النار ، لأنه يحقق فائدة كبرى لأمريكا وإسرائيل . ونجحت فى اقناع الأردن بعدم الاشتراك فى الحرب . وتعددت محاولات الاتحاد السوفيتى مع الرئيس السادات ، الذى ظل يرفض وقف القتال ما لم يرتبط بانسحاب إسرائيل الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ،

وأصر على استمرار المعركة على الجبهتين المصرية والسورية .
وهو موقف سليم - كما يؤكد المشير محمد عبد الغنى الجمسى - لأن
قواتنا كانت « تحقق النجاح تلو الآخر منذ بدء الحرب » . وكان
لا بد من استمرار الهجوم » .

وفى نهاية يوم ١٠ أكتوبر ، وبفضل المساعدات الفنية والمادية
الأمريكية ، استعادت القوات الاسرائيلية الجولان ، وبدأت بتجاوز
خط يوم ٦ أكتوبر ، وتقصف دمشق . فما كان من سوريا الا أن
طلبت من مصر - فى اليوم التالى - تنشيط العمليات العسكرية فى
سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى على الجبهة السورية . فقرر
الرئيس السادات تطوير الهجوم المصرى ابتداء من يوم ١٢
أكتوبر .

وفى مواجهة تطور الموقف تحركت بعض الدول العربية .
فدخل العراق يوم ١٠ أكتوبر المعركة ، بفرقة مدرعة بعث بها الى
سوريا . وخصص الأردن لواء مدرعا لمساندة سوريا . ودعمت
السعودية الأردن بلواء من المشاة .

وردا على دعم الولايات المتحدة لاسرائيل ، طلبت مصر من
السعودية ودول الخليج دعم مصر وسوريا ، والضغط على دول
أوروبا وأمريكا .

وفى نفس اليوم - ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ - أبلغت مصر أمريكا
بموقفها السابق ابلاغها به يوم ٧ أكتوبر ، بشكك أكثر تفصيلا
وتحديدا . وكان واضحا من رد أمريكا يوم ١٢ أكتوبر ، أنها
لا تقبل الربط بين وقف اطلاق النار وبين أية شروط سياسية للتسوية .
وأنها تنتظر تعديل الموقف المصرى بقبول وقف اطلاق النار غير
المشروط .

وعندما حل يوم ١٣ أكتوبر ، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا واسرائيل ، قد تفاهمت على تقديم اقتراح بوقف القتال على الخطوط الحالية ، ولكن الرئيس السادات أوضح لهم في مقابله للسفير البريطانى بالقاهرة ، أنه لن يوافق على وقف النار الا بعد اتمام المهام التى تضمنتها خطته للحرب .

وأبرزت « الجمهورية » فى اليوم التالى ، موقف اسرائيل ، فقالت : « ماثير تعلن فى مؤتمر صحفى : اسرائيل مستعدة لوقف القتال فوراً ، مع استمرار وجود القوات المصرية فى سيناء » .

وكان القتال مستمرا بضراوة فى سيناء والجولان ، فى فترة « الوقفة التعبوية » من ١٠ الى ١٣ أكتوبر . وقالت عنه صحيفة « وطنى » ، يوم ١٤ أكتوبر : « استسلام أقوى موقع للعدو شمال خليج السويس .. استمرار المعارك الضارية على الجبهة السورية بالمدركات والطيران .. تشكيلات أردنية عسكرية تشترك فى معارك الجبهة السورية » .

وبدا الاتحاد السوفيتي فى تزويد سوريا ومصر بالأسلحة ، بينما كثفت الولايات المتحدة دعمها لاسرائيل . وأصدر الرئيس « نيكسون » قراراً فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، بإقامة جسر جوى بالمطائرات الأمريكية لنقل الأسلحة من الولايات المتحدة مباشرة الى اسرائيل ، نظراً لأن اسرائيل استهلكت مخزونها الاستراتيجي منها . وقال « هنرى كيسنجر » ان هذه المساندة الأمريكية لاسرائيل ، تهدف الى احداث التكافؤ مع المساعدة السوفيتية للعرب .

————— (٣) البطولة والتضحية .. فى الحرب

كان الهدف العسكرى النهائى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما تم التخطيط لها ، هو الوصول الى خط المضائق الجبلية فى سيناء ، والاستيلاء عليه .

هذا ما يقرره المشير محمد عبد الغنى الجمسى (رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة فى اثناء الحرب) . ويؤكد الرئيس أنور السادات فى مذكراته ، عندما يحدد المرحلة الاولى للحرب بالاستيلاء على خط « بارليف » ، ويحدد المرحلة الثانية بالوصول الى المضائق .

وفى حوار المشير أحمد اسماعيل ، القائد العام للقوات المسلحة ، مع أحمد بهاء الدين ، رئيس تحرير « الأهرام » ، المنشور يوم ٤ أكتوبر ١٩٧٤ ، قال المشير ان « الهدف السياسى الاستراتيجى » لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولأى عمليات لقواتنا المسلحة ، كما حدده الرئيس السادات ، تبلور فى « اثبات فشل نظرية الأمن الاسرائيلية التى تعتمد على الحدود الآمنة » . وتحقيق هذا الهدف يتطلب منا « هزيمة قوات العدو الاسرائيلى

فى سيناء والهضبة السورية ، والاستيلاء على مناطق ذات أهمية استراتيجية تهيب الظروف المناسبة لاستكمال تحرير الأراضي المحتلة بالقررة ، لفرض الحل السياسى العادل للمشكلة . ولهذا - قال المشير - كان على القيادة المصرية القيام بعمليات هجومية استراتيجية مشتركة ، تنفذ بالتعاون مع القوات السورية ، وتقوم فيها مصر بالاقترام المباشر لقناة السويس ، وتدمير خط « بارليف » ، والاستيلاء على « رؤوس كبارى » بعمق ١٠ - ١٥ كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، وصد وتدمير هجمات العدو المضادة ، وتطوير الهجوم شرقا لتحقيق مهمة القوات المسلحة .

ومن هنا يتضح أن تطوير الهجوم المصرى شرقا فى اتجاه المضائق ، كان أمرا مقررًا قبل بدء الحرب .

فلما تطور الموقف فى هضبة الجولان لصالح إسرائيل ، وطلبت سوريا يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣ تنشيط العمليات فى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى عليها ، قرر الرئيس يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، توسيع نطاق الهجوم المصرى شرقا . وبدأ تنفيذ القرار بالفعل فجر يوم ١٤ أكتوبر .

وكان تطوير الهجوم فى هذا الوقت ، يحقق المصلحة القومية العربية ، غير أنه يلقى عبئا عسكريا اضافيا على القوات المصرية . وقد استنظعت القيادة العسكرية المصرية ، بحسن التصرف التكتيكى ، أن توفق بين الهدف السياسى القومى ، وبين الاعتبارات العسكرية ، وذلك بدفع فرقتين مدرعتين من الاحتياطى الاستراتيجى المصرى ، للاشتراك فى القتال فورا .

الاستطلاع الأمريكى

وبين اتخاذ قرار تطوير الهجوم ، وبدء تنفيذ القوات المسلحة له ، وقعت حادثة لافتة للنظر ، فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم

١٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، اخترقت المجال الجوي المصرى من ناحية البحر المتوسط ، طائرة استطلاع أمريكية ، على ارتفاع أعلى من ٢٥ كيلومترا ، وبسرعة تصل الى ثلاث مرات سرعة الصوت . ومرت فوق جبهة القناة ، والبحر الأحمر والوجهين القبلى والبحرى . ثم عادت الطائرة للهبوط فى قاعدتها بأوريا بسلام ، دون اعتراض الدفاع الجوى المصرى لها ، لأنها طارت خارج مدى الصواريخ ، وأسرع من قدرة المقاتلات المصرية .

وكان معنى هذا الحدث لدى العسكريين ، أن أوضاع وحجم قواتنا بالجبهة وفى العمق ، أصبحت معروفة لدى أمريكا وإسرائيل .

وفى اليوم التالى ، ١٤ أكتوبر ، نشرت الصحف المصرية بيان القيادة العامة للقوات المسلحة ، الذى وصف عملية الاختراق الجوى ، وقرر أنه تم بطائرتين وشمل أجواء مصر وسوريا . وقالت عناوين « الأهرام » : « اختراق أمريكى لأجواء مصر وسوريا .. القاهرة تحتج بشدة على هذا الاستفزاز الأمريكى السافر » .

تطوير الهجوم

وفى فجر يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت قواتنا تطوير الهجوم شرقا فى سيناء ، فقابلها العدو بمقاومة شديدة بالدبابات والمقذوفات الموجهة ضد الدبابات . وشن عليها هجمات جوية مكثفة ، عرقلت تقدمها . ثم دارت أكبر وأعنف معارك بين الدبابات خلال هذه الحرب ، تصارع فيها من الطرفين نحو ألف وخمسمائة دبابة ، تدعمها المدفعية والصواريخ ، فى ظل معارك جوية كثيفة .

وتكبدت قواتنا خسائر أعلى مما تكبده العدو . ومع نهاية اليوم توقف الهجوم المصرى ، بعد أن نجح فى تخفيف الهجوم الاسرائيلى على سوريا ، وتحرير المزيد من أرض سيناء .

وبدل استعداد العدو الكامل لهذه المعركة ، على افادته من نتائج الاستطلاع الجوى الأمريكى فى اليوم السابق . ورغم الدور الكبير الذى أدته قواتنا الجوية ، فإن نشاط طائرات العدو من حيث الحجم والكثافة والكفاءة ، يؤكد أن الجهد الرئيسى لها تحول من الجبهة السورية الى سيناء . كما يوضح افادتها من الأجهزة الأمريكية المتطورة ، بشكل كبير .

وعن معارك هذا اليوم ، قال العنوان الرئيسى « للأهرام » يوم ١٥ أكتوبر : « الهجوم الشامل الذى بدأه الجيش المصرى فجر أمس يواصل اندفاعه » . وأبرزت الصحيفة ما ورد اليها من أنباء عن « حملة اسرائيلية لوقف القتال » . أما « الجمهورية » فقالت : « اسرائيل تعلن مقتل الجنرال ابراهيم مندار قائد مدرعاتها فى سيناء . حررنا مساحات جديدة فى سيناء . . . السادات يتفرغ للقيادة العليا العسكرية والسياسية » . وفى « الأخبار » قال أحمد رجب فى « ١/٢ كلمة » انه « من دروس الجغرافيا بعد ٦ أكتوبر » أن « مصر تصدر القطن وتستورد الأسرى » .

الثغرة

وعندما حل يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، كان العدو قد عبأ احتياطيه ، واستعوض خسائره واستكمل استعداداته ، فتهيأت له الفرصة ، لتنفيذ عملية « الغزالة » التى تهدف الى عبور قواته الى الضفة الغربية للقناة ، لتدمير حائط الصواريخ وحصار جزء من القوات المصرية ، واستخدام هذا الانجاز على أوسع نطاق

دعائيا وسياسيا ، لخدمة موقف اسرائيل فى الحرب ، وفى المراحل السياسية التالية لها .

وبينما كان القتال يدور بشدة ، فى هذا اليوم ، قامت طائرة استطلاع أمريكية ، برصد الأوضاع العسكرية فى منطقة القناة ، للمرة الثانية . ونجحت القوات الاسرائيلية فى عمليات الاستطلاع الأخرى ، مستغلة توقف توسيع نطاق الهجوم المصرى شرقا .

وبدأ العدو تنفيذ خطته القائمة على توجيه جهده الرئيسى ضد قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى ، فى منطقة «الدفرسوار» شرق القناة ، لطفى هذا الجانب من الجنوب الى الشمال . ثم اختراق صفوف القوات المصرية بواسطة فرقة مدرعة اسرائيلية يقودها «الجنرال شارون» ، للوصول الى الضفة الشرقية للقناة، وانشاء «رأس كوبرى» فى «الدفرسوار» . وكذلك تأمين ممر فى الصحراء عرضه ميلان ونصف ميل ، شمال البحيرات المرة ، والاستيلاء على قطعة أرض شرق القناة تعرف باسم «المزرعة الصينية» ، (نسبة الى المزرعة التجريبية التى أقامتها وزارة الزراعة) ، لاقامة معبر وانشاء «رأس كوبرى» ، تعبر منه فرقة مدرعة أخرى يقودها «الجنرال آدان» الى الضفة الغربية للقناة .

وقد قابلت الفرقة ١٦ بقيادة العميد عبد رب النبى حافظ ، هجوم فرقة «شارون» ، بقوة وعنف وعناد ، جعل تقدم العدو بطيئا وصعبا . ولكنه تمكن من اختراق مواقع الجانب الأيمن للفرقة المصرية . ثم تسللت قوة من لواء مظلات اسرائيلى - تحت ستار القتال الشديد ليلا - الى الشاطئ الشرقى للقناة فى ليلة ١٥ - ١٦ أكتوبر ، ومنها عبرت الى الشاطئ الغربى للقناة فى قوارب فى منطقة «الدفرسوار» . وهكذا فعلت كتيبة دبابات

(نحو ٣٠ دبابة) • واختفى رجال المظلات مع الدبابات الاسرائيلية ، تحت الأشجار الكثيفة ، لإنشاء المعبر • ولكن قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى المصرى بمعاونة المدفعية ، أغلقت الممر الصحراوى حتى صباح يوم ١٦ أكتوبر ، فلم تستطع معدات المعبر الاسرائيلى الوصول الى الشاطئ الشرقى للقناة • وأصبح عبور القوات الاسرائيلية مستحيلا • وصارت المفزة الاسرائيلية غرب القناة معزولة •

ويسجل المشير الجمسى فى يوميات الحرب ، أن ليلة ١٥ - ١٦ أكتوبر « كانت من أشد الليالى قسوة على نفسى ، للخسائر التى تكبدتها الفرقة ١٦ مشاة • وفى نفس الوقت كنت أزداد احتراما وتقديرا لهذه الفرقة ومقاتليها الذين ضحوا بأرواحهم بشجاعة وإصرار فى مواجهة العدو » •

وفى صباح الثلاثاء ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت « الأهرام » تحدث عن : « ضربات جريئة لوحدات الكوماندوز المصرية وراء خطوط العدو • قتال بالمدركات فى القطاع الشمالى لجهة سيناء ، بينما قواتنا تعزز قبضتها على المواقع التى حررتها فى العمق • الفريق أول أحمد اسماعيل يعلن : خسائرنا بالنسبة لخسائر العدو ١ الى ٥ فى الطيران و ١ الى ٣ فى المدرعات • • ثانى تغيير فى القيادة العليا للعدو • • أمريكا تقترح وقف إطلاق النار وبقاء القوات فى أماكنها • • وكانت عناوين « الأخبار » تقول : « أمريكا تعلن رسميا أنها تعيد تسليح إسرائيل • • ويتكفنون يهدد بالتدخل المسلح • الاتحاد السوفيتى يعلن تصميمه على مساعدة العرب بكل الطرق لتحرير الأرض المحتلة » •

• • • وبينما الناس يقرأون فى الصحف هذه الكلمات ، أخذ القتال يتصاعد ويشتد فى الميدان الرئيسى للمعركة شرق « الدفرسوار » ، وفى « المزرعة الصينية » أيضا • ودخلت فرقة

« الجنرال آدان » المعركة لفتح ممر شمال البحيرات المرة ، خلف قوات فرقة « الجنرال شارون » ، لتوصيل معدات المعبر الاسرائيلي الى الضفة الشرقية للقناة ، بعد أن فشل « شارون » في هذا العمل .

ودارت معركة ضارية في « المزرعة الصينية » بين فرقة عبد رب النبي حافظ وفرقة « آدان » ، تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة في الرجال والأسلحة . ونجحت الفرقة المصرية في منع الفرقة الاسرائيلية من التقدم ناحية القناة لفتح الممر . وهرع لواء من المظليين الاسرائيليين من جنوب سيناء بطائراتهم ، لحسم معركة « المزرعة الصينية » ، ولكنهم تكبدوا خسائر فادحة ، أرغمت الدبابات الاسرائيلية على التدخل لتخليصهم .

وقد استحوذت معركة « المزرعة الصينية » على اهتمام قيادة الجيش الثاني المصري ، بينما كان القتال مستمرا على الجانب الأيمن لهذا الجيش في قطاع الفرقة ١٦ مشاة .

أحمد الله

وبينما كانت البلاغات الأولى عن ثغرة « الدفرسوار » تتوالى على قيادة القوات المسلحة ، كان الرئيس أنور السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة ، يتجه في سيارة مكشوفة يرفع هتافات الجماهير ليلقي خطابا مهما في « مجلس الشعب » . ظهر يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ . كان من أهم عباراته التي أبرزتها « الأخبار » في اليوم التالي : « أحمد الله . قواتنا المسلحة حققت معجزة بكل المقاييس . التهديد الأمريكي لا يخيفنا . . . وهذه شروطنا للسلام : الانسحاب فورا . . . ومؤتمر دولي يحقق قرارات الأمم المتحدة . . . لسنا ذعاة دمار . . . ولكن صواريخنا العابرة لجامعة . . . نثق في قيادة قواتنا التي خططت ، والضباط والجنود

الذين نفذوا .. بالدم وبالنار . الجيش السوري حارب معركة من أمجد معارك الأمة العربية .. هذه ساعات تتطلب شجاعة الرجال وعقل الرجال ، تواجهها بخشوع الصادقين مع الله . هذه ساعات نعرف فيها أنفسنا ونعرف فيها الأصدقاء ونعرف فيها الأعداء » .

ومع كلمات خطاب الرئيس ، قالت « الأخيار » تصف بدء عملية الثغرة اعتمادا على البلاغات العسكرية ، انه في الساعة الثانية والنصف ، تسلس العدو بسبع دبابات بين البحيرات المرة ، محاولا الاغارة على بعض مواقعنا غرب القناة . فصببت عليها مدفعيتنا نيرانا كثيفة ودمرت ثلاث دبابات ، وتقوم قواتنا بمطاردة بقية الدبابات للقضاء عليها .

بين الحقيقة والدعاية

ويقول المشير الجمسى ان البلاغ الذى اذاعته اذاعة القاهرة عن حادثة التسلسل ، ذكر أن عدد الدبابات الاسرائيلية التى عبرت القناة الى الغرب تراوح بين ٧ و ١٠ دبابات ، ولكن اتضح بعد ذلك ان العدد الصحيح هو ٣٠ دبابة . ويوضح المشير الجمسى انه لم يكن مقصودا ابدا تقليل عدد الدبابات ، ولكن المعلومات الاولى التى توفرت عن الثغرة لم تكن دقيقة .

وهذا صحيح ، ولكن الرغبة فى الحفاظ على الروح المعنوية لدى المصريين وسائر العرب ، هى التى غلبت بعد ذلك على أسس صياغة البيانات والتعليقات .

وقد اعترف الفريق اول أحمد اسماعيل القائد العام للقوات المسلحة ، فى حديثه مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الأهرام » الذى نشر يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، بأن البيانات

العسكرية لم تلتزم بالحقيقة عن الثغرة . وبرر هذا بأن « رؤيتنا للصورة كانت مهتزة لأسباب عديدة ، ولكننا حاولنا أن نعبر عما فراه » .

وعلى هذا ، قال المحرر العسكرى لوكالة أنباء الشرق الأوسط - يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ - ان العدو حاول بعد أن ألقى الرئيس خطابه ، ارسال وحدة صغيرة من المدرعات الى منطقة البحيرات المرة ، بحيث يتفق وصولها مع القاء « جولدا مائير » خطابها في « الكنيست » ، لتعلن أن قوات اسرائيل تحارب غرب القناة . وبهذا ترفع الروح المعنوية المنهارة داخل اسرائيل ، وتعطى انطباعا زائفا عن قوة اسرائيل العسكرية تعزز به مكانتها السياسية . ووصفت الوكالة المحاولة الاسرائيلية بأنها « مجرد عملية يائسة » .

وعلق المتحدث العسكرى المصرى على بيان اسرائيل عن الثغرة ، بعدة نقاط أولها : ان العمليات الخاصة خلف الخطوط ، ليست فنا جديدا في القتال ، والمهم هو مدى النجاح في تحقيق الهدف منها . وثانيها : ان قواتنا المسلحة أكدت ارتفاع مستوى قدرتها وكفاءتها ، فى التعامل مع محاولات ومخططات العدو . وثالثها : ان قواتنا الخاصة تعمل بنجاح خلف خطوط العدو منذ بدء العمليات . ورابعها : ان العدو يستهدف الكسب المعنوى لرفع الروح المعنوية لديه ، ولكنه واجه بفضل يقظة قواتنا فشلا عسكريا ومعنويا وسياسيا .

المبادرة للعدو

هذا ، بينما كان موقف قواتنا فى ساحة القتال صعبا ، لان دبابات العدو التى تسلمت الى غرب القناة ، استطاعت خلال ثمار ١٦ أكتوبر مهاجمة كتائب صواريخ الدفاع الجوى . فقرر

القائد العام لقواتنا في المساء ، ضرورة سد الثغرة شرق القناة لمنع تدفق القوات المعادية . وعزل القوة المعادية غرب القناة ومحاولة تدميرها بسرعة . ولهذا تحرك اللواء ٢٣ المدرع من شرق القاهرة ، كما تحركت ثلاثة ألوية أخرى شرق وغرب القناة .

ودارت يوم ١٧ أكتوبر معارك ضارية . ورغم سلامة خططنا وصمود قواتنا ، فقد تمكنت فرقة « آدان » - بعد تحملها خسائر فادحة - من انزال كوبرى الى القناة ، تحت قصف مستمر من مدفعية الجيش المصرى الثانى .

وعلى هذا الكوبرى ، ازداد تدفق قوات العدو المدرعة الى غرب القناة ، وتحققت له المبادأة في القتال . واستمرت المعارك بعنف شرق القناة وغربها .

واتجهت قوات « شارون » غرب القناة شمالا الى الاسماعيلية ، للاستيلاء عليها وتهديد مؤخرة الجيش الثانى ، ولكن قواتنا تصدت لها ووقفوها .

وعبرت فرقة « آدان » المدرعة القناة الى الغرب ، في ليلة ١٧ - ١٨ أكتوبر . واتجهت بعض قوات العدو غربا وجنوبا ، لتوسيع الثغرة وتدمير مواقع صواريخ الدفاع الجوى ، حتى تعمل الطائرات الاسرائيلية بحرية غرب القناة .

وفي نفس الوقت ، قامت القوات الاسرائيلية بعدة محاولات لفتح ثغرات أخرى في صفوف قواتنا المسلحة على طول خط المواجهة ، ولكنها فشلت أمام قوة وبقية قواتنا .

أكبر هدام

وفي وصف هذه التطورات ، قالت عناوين « الأخبار » يوم ١٨ أكتوبر : « معارك خيارية بالدبابات والطائرات على طول

الجبهة ٠٠ مشاورات دولية على أوسع نطاق بعد اعلان السادات لموقف مصر ٠٠ الجسر الأمريكي مستمر في نقل الجنود والأسلحة لاسرائيل ٠ الاتحاد السوفيتي يعلن رسميا : مساعدة مصر وسوريا عسكريا ٠

وفي اليوم التالي - ١٩ أكتوبر - قالت « الأهرام » ان معارك سيناء تحولت الى أكبر صدام بالدبابات في تاريخ الحروب ٠٠ خسائر فادحة للعدو يحاول تعويضها بدفع قوات جديدة في أتون المعركة ٠٠ ، بينما أبرزت « الأخبار » أننا « حاصرنا محاولة التسلّل عبر البحيرات المرة ٠٠ ونقوم بضرب القنّوات المتسلّلة ٠ كوسيجين أجرى مباحثات هامة في القاهرة » ٠

وبعد أن أصبح للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة ، أخذت المعارك الرئيسية تدور غرب « الدفرسوان » ، واستحدثت قواتنا لمواجهة تطور الموقف ٠

وفي يومي ١٩ و ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ ، تقدمت القوات المدرعة الاسرائيلية ، في ظل تفوقها الجوي ، الى الغرب والجنوب في اتجاه فايد ٠ ودارت معارك رهيبية تحمل فيها الطرفان خسائر فادحة ٠ وحققت القوات الجوية والدفاع الجوي المصري ، انجازا كبيرا لحماية قوات الجيش من هجمات طائرات العدو ٠

ولما تحقق للعدو الاسرائيلي التفوق الجوي والبرى غرب القناة ، بفضل الدعم والارشاد الأمريكي ، اختلفت الآراء بين قادة قواتنا المسلحة ، حول الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف ٠ ويوم ٢٠ أكتوبر ، تبلور رأى أكثر القادة - وقد اعتمده الرئيس وأصر عليه - في استمرار وجود قواتنا شرق القناة ، ودعم قواتنا غربها ، ومقاومة العدو باصرار في كل مكان ، تحسبا للتطورات العسكرية والسياسية المقبلة ٠

وعن هذه التحولات والمعارك القاسية ، عبرت « الأهرام » ،
فى ٢٠ أكتوبر قائلة : ان « معركة الدبابات فى سيناء يتسع
نطاقها وهى تدخل يومها الرابع • العدو يعتمد تحويل الأنظار
عن المعركة الأساسية فى سيناء بعمليات تسلل الى الضفة الغربية
للقتاة • كل التقارير العسكرية تجمع على أنها عمليات لا تخدم
هدفا استراتيجيا وأنها مقضى عليها بالفشل • وزير الدفاع
الأمريكى : مساعداتنا لاسرائيل لن تقف عند حد • »

وفى اليوم التالى - ٢١ أكتوبر - أبرزت « الأهرام » قول
« القائد الاسرائيلى فى سيناء : المصريون يهاجمون بشراسة فى
موجات كثيفة وبنيران كثيفة وبأسلحة كثيفة » • وقالت الصحيفة
انه « لثالث مرة منذ بداية العمليات الحربية تستدعى اسرائيل
« طبقة » جديدة من القوات الاحتياطية » •

وقدمت « الأخبار » فى عناوينها الكبرى يوم ٢٢ أكتوبر ،
أهم عناصر الموقف العسكرى والسياسى ، عندما قالت : « اتفاق
سوفيتى أمريكى على مشروع سلام - مجلس الأمن اجتمع فى
الثالثة صباح اليوم - قوات العدو المتسللة وقعت فى حصار
الموت - ٣ مراحل لتدميرهم : ضرب الدبابات - ضرب الامداد -
تدمير كل محاولات الأسقاط الجوية • • » •

وأوجزت « الأخبار » أقوال المتحدث العسكرى المصرى فى
المؤتمر الصحفى الكبير الذى عقد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى
عنوانين هما : « قواتنا تدمر محاولات العدو للعبور • انهارت
دعاية اسرائيل بعد يومين » • أما « الأهرام » فقالت : « تمكنا
من احتواء وحصار القوة الاسرائيلية غرب القناة ويجرى الآن
تدميرها • جبهة القتال المصرية متماسكة وممتدة بعنف ١٧
كيلومترا داخل سيناء » •

الدعم الأمريكى

ويرجع المشير أحمد اسماعيل ، نجاح القوات الاسرائيلية فى مواجهة القوات المصرية والسورية ، وتمكنها من اختراق الصفوف المصرية فى « الدفرسوار » ، الى الدعم الأمريكى القوى ، الذى بدأت آثاره تظهر فى العمليات العسكرية من يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣ .

ويتفق مع هذا التقدير ، المشير محمد عبد الغنى الجمسى ، الذى يلاحظ أن أكثر الأيام تميزا بضخامة حجم المجهود الجوى الأمريكى لنقل المعدات والأسلحة الى اسرائيل ، كانت هى أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ . وهى الفترة التى حدثت فيها ثغرة « الدفرسوار » ، وكان لاسرائيل المبادأة فيها . وبهذا الجسر الجوى ، الى جانب الاستطلاع الجوى فى يومى ١٣ و ١٥ أكتوبر ، تمكنت أمريكا من رفع الكفاءة القتالية للقوات الاسرائيلية فى المرحلة الأخيرة من حرب أكتوبر ، الأمر الذى جعل ميزان القوة العسكرية يتحول الى جانب اسرائيل ، بعد أن كان موقفها صعبا وخطرا .

————— (٤) شجاعة القرار .. وريادة السلام

فى ظل تحول الموقف العسكرى ، على الجبهتين المصرية والسورية ، الى صالح اسرائيل ، بفضل الدعم العسكرى الهائل .. وتحت الحاح الدولتين العظميين على وقف القتال .. واستشعارا للمخاطر التى أشارت اليها الخرائط العسكرية فى مركز عمليات القوات المسلحة ، ليلة ٢٠ - ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ .. تأكد الرئيس أنور السادات من ضرورة وفائدة قبول وقف إطلاق النار ، كخطوة على طريق تحقيق الهدف النهائى من الحرب ، فاتخذ الرئيس القرار الحكيم فوراً .. ولسان حاله يقول : الى هنا أدت قواتنا المسلحة الدور المطلوب منها ، ومن هنا نتجه الى تحقيق مطالبنا .. لا نستطيع محاربة أمريكا ، ولن أسمح لها بتدمير قواتنا ...

قرار مجلس الأمن

وعلى الفور اجتمع مجلس الأمن ، بدعوة عاجلة مشتركة من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وأصدر صباح

يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، قراره رقم ٢٣٨ بوقف إطلاق النار ، الذى تقول فقرته الأولى ان المجلس يدعو جميع الأطراف فى القتال الدائر ، الى وقف إطلاق النيران والانهاء الفورى لحمل نشاط عسكري فى المواقع الحالية ، فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة . وفى الفقرة الثانية ، يدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية الى البدء فوراً - بعد وقف إطلاق النار - فى تنفيذ قرار المجلس رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بجميع بنوده . أما الفقرة الثالثة ، فهى تنص على أن تبدأ المفاوضات فوراً ، وفى وقت واحد مع وقف إطلاق النار ، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم ، بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

وحرصت الصحف المصرية على متابعة المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن حول القرار . وأبرزت « الأهرام » - يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ - مواقف بعض الدول على السنة مندوبيها ، فقالت : « الزيات : أهداف مصر هى تحرير أراضيها والمحافظة على حقوق شعب فلسطين . أمريكا : استقالة أمد الحرب ليس فى صالح الأطراف المتحاربة أو شعوب المنطقة . الاتحاد السوفيتى : التطور الخطير للأحداث يقتضى بذل جهود عاجلة من الجميع » . وفى باب « الأخبار العالمية » قالت « الأهرام » ان « إسرائيل قبلت وقف إطلاق النار قبل أن يبدأ مجلس الأمن جلسته . . . دول أوروبا الغربية ترحب بقرار مجلس الأمن ، وتدعو الى تنفيذ القرار ٢٤٢ الذى يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية » .

موافقة مصر

وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، أذاع الرئيس أنور السادات بياناً الى الأمة أعلن فيه موافقة مصر على قرار مجلس الأمن ، الصادر صباح اليوم

نفسه ، مع تأكيد تفسير مصر لقرار المجلس رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الذى يتمسك بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الاراضى المحتلة ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . وأشار بيان الرئيس الى بعض الاعتبارات المساندة لقبول وقف اطلاق النار ، وهى مشروع السلام الذى أعلنه الرئيس أمام مجلس الشعب واللجنة المركزية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، والذى جعل من الانسحاب الكامل أساسا أكيدا لأى عمل سياسى . الى جانب التأكيدات التى تلقاها الرئيس من الحكومة السوفيتية ، والمواقف التى أبدتها الدول العربية المعنية مباشرة بالمعركة . وأوضح الرئيس أن العمل العظيم الذى قامت به القوات المسلحة العربية ، هو الذى غير طبيعة وظروف أزمة الشرق الأوسط . ونبه الرئيس الى أن وقفنا لاطلاق النار مشروط بالالتزام العدو به .

وفى اليوم التالى ، أبرزت « الأخبار » فى عناوينها : « أمر الى قواتنا باطلاق النار اذا بدأ العدو » . قرار الرئيس السادات يسجل بطولة الرجال الذين قبلوا تحدى النار ، وصلابة الأمة العربية كلها ووعى شعوبها العميق ، . وبدأت الصحيفة تنقل للشعب قصص البطولة والفداء والتضحية التى قدمتها قواتنا ، وتحدث عنها مقاتلوننا الجرحى ، وقالت ان جريحا شابا أصاب ٢٠ طائرة للأعداء .

لن احارب امريكا

وحرص الرئيس السادات - بعد ذلك - على بيان اسباب قبول وقف اطلاق النار . وفى المؤتمر الصحفى العالمى بالقاهرة ، يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ ، قال ان السبب الأول هو ضمان القوتين الكبيرتين لوقف القتال ، وبدء محادثات السلام لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذى ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية ، أما السبب الثانى

فهو كما أعلن الرئيس : « انى بصراحة أنا ما حاربش أمريكا ..
أنا حاربت اسرائيل ١١ يوم ، زى ما قال وزير دفاعها أمس ..
تخائره بعد ٣ أيام كانت حاتخلص .. لكن أنا غير مستعد انى
أحارب أمريكا . وكان فيه رد فعل لقبول وقف اطلاق النار فى
البلد عندى هنا ، وفى الأمة العربية وفى قواتنا المسلحة .. ولكن
أهيه الأسباب أنا باقولها أهيه .. » .

وفى مذكراته « البحث عن الذات » ، يقول الرئيس السادات ،
ان أمريكا دخلت الحرب لانقاذ اسرائيل ، ابتداء من اليوم الرابع
للمقتال . وقدمت لاسرائيل المعلومات والمشورة وأحدث الأسلحة
والمعدات القوية بكميات وفيرة . فحدثت عدة تطورات خطيرة
لمصلحة اسرائيل .. « وأنا أعرف امكانياتى وأعرف حدودى ..
لن أحارب أمريكا .. ولذلك .. كتبت للرئيس الأسد شريكى فى
القرار برقية أخطره فيها أننى قررت الموافقة على وقف اطلاق
النار ، وسجلت .. موقفى ، وهو أننى لا أخاف مواجهة اسرائيل
ولكننى أرفض مواجهة أمريكا .. وأننى لن أسمح أن تدمر القوات
المصرية مرة أخرى .. وأننى مستعد أن أحاسب أمام شعبى فى
مصر وأمام الأمة العربية عن هذا القرار » .

وهكذا غلب الرئيس السادات ، سلامة جيش العبور وبالتالي
أمن الوطن ومصصلحة الشعب ، على مكانته وسمعته الشخصية .
وفى نفس الوقت لم يغيب نظره عن الهدف الاستراتيجى للحرب .
ولم يفقد وضوح الرؤية وسط غبار المعارك واختلاف الآراء ،
فتمسك ببقاء قواتنا شرق القناة ، مصرًا على تأكيد إنجازها
العسكرى ، ليستند اليه وينطلق منه نحو تحقيق الهدف السياسى .
الاستراتيجى المرجو من الحرب .. وقد كان .

وقف العمليات

وتنفيذا لقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة بإيقاف إطلاق النيران ، اعتبارا من الساعة ٦ر٥٢ مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، اذا التزم العدو بقرار مجلس الأمن ، فقد أصدر الفريق أول أحمد اسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، نداء الى جميع أفرعها وتشكيلاتها ، أعلن فيه تقديره واحترامه للشهداء والمصابين ، وشكر الجميع على الشجاعة والرجولة والايمان بالله وبالوطن . وأمر باتخاذ كافة اجراءات التأمين والحذر والاستعداد .

وتوقفت العمليات العسكرية فعلا ، لعدة ساعات .

وقال المراسلون العسكريون للصحف المصرية ، ان الجبهة شهدت طوال الساعات الاثنتى عشرة ، التى مرت بين صدور قرار مجلس الأمن وبين تنفيذه ، أعنف قتال منذ بدء الحرب . وان خسائر اسرائيل خلالها تعادل خسائرها فى اثناء معارك الدبابات العنيفة التى دامت نحو خمسة أيام .

وتعليقا على كثرة الخسائر الاسرائيلية ، خاصة فى منطقة الثغرة ، كتب أحمد رجب فى « الأخبار » يوم ٢٣ أكتوبر « لا كلمة » ، عن قتلى جيش « الأسرى - ثيليين » ، الذين قاموا بتحضير ارواحهم ، « وكلما حضرت روح وقالوا لها : يون سوار ، ردت الروح قائلة : دفرسوار » .

مخالفة القرار

وفى الوقت الذى أعلنت فيه اسرائيل موافقتها على قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، كانت تضرع عدم رغبته فى تنفيذه على الفور ، لأنها حتى لحظة صدوره لم تكن قد حققت أهدافها .

العسكرية والسياسية ، بسبب فشلها في ارغامنا على سحب قواتنا من شرق القناة الى غربها ، واخفاقها في قطع خطوط امداد قواتنا ، والوصول الى مدينة الاسماعيلية . كما أن وضع قواتها في منطقة « الدفرسوار » - في تقدير المشير الجمسى - كان ضعيفا ومخاطلا بالمخاطر .

ولهذا بذلت اسرائيل جهدا كبيرا ، لتحسين موقفها العسكري قبل أن تلتزم بوقف النار . فبعد ساعات قليلة من تنفيذ قرار مجلس الأمن ، دفعت اسرائيل بقوات جديدة الى غرب القناة ، في ليلتي ٢٢ و ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ . ووسط معارك عنيفة تقدمت قواتها جنوبا للوصول الى مؤخرة الجيش الثالث ، لقطع طريق مصر - السويس الصحراوي ، واحتلال مدينة السويس .

صمود السويس

ولكن عناصر من القوات المسلحة والدفاع الشعبي والأمن المركزي ، نجحت بأعمال بطولية في صد الهجوم الاسرائيلي على مدينة السويس ، فلم تستطع القوات المعادية الاستيلاء عليها .

ولهذا أصدر الرئيس السادات في الاحتفال السنوي الأول بحرب أكتوبر ، قرارا جمهوريا باعتبار يوم ٢٤ أكتوبر عيداً رسمياً للثيئة السويس والمقاومة الشعبية .

وفي أثناء خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار ، واستجابة لشكوى مصر وطلب الاتحاد السوفيتي ، أصدر مجلس الأمن في ٢٣ أكتوبر القرار رقم ٣٣٩ باحترام وقف النار ، وعودة القوات لواقعها في ٢٢ أكتوبر ، وإرسال مراقبين دوليين للمنطقة .

ولما صدرت الصحف المصرية ، صباح يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، غيرت عناوينها عن تطورات الموقف . فقالت « الأخبار » :

« استئناف القتال بعد ساعات من وقف النار • قواتنا مسيطرة تماما على الموقف فى كافة القطاعات على امتداد الجبهة • هجمات القوات المصرية كانت عنيفة جدا • • قوات المقاومة الشعبية تزحف الى غرب القناة • توجيه من الرئيس السادات باستدراك المقاومة من كل شعب مصر فى شرف القتال • بيان هام للحكومة المصرية يعلن : سنرد الكيل كيلين • خرق وقف النار مسئولية أمريكية اسرائيلية مشتركة • مجلس الأمن يقرر فى جلسة طارئة : تأكيد وقف اطلاق النار وعودة القوات لمواقع ٢٢ أكتوبر وارسال مراقبين الى الشرق الأوسط • وأبرزت « الأهرام » موقف الاتحاد السوفيتى قائلة : « بيان هام للحكومة السوفيتية عن تجديد القتال • تحذير لاسرائيل من « النتائج الخطيرة جدا » اذا لم تعد قورا لمواقع ٢٢ أكتوبر » •

باب المندب

وكشفت وكالة « رويتر » فى برقية لها من تل أبيب يوم ٢٤ أكتوبر ، عن اغلاق مصر مضيق باب المندب فى وجه السفن الاسرائيلية • ونقلت عن « مصدر اسرائيلى موثوق به » أن البحرية المصرية أغلقت المضيق رغم أنه يقع ضمن السيادة الإقليمية لليمن الجنوبية •

صعوبة الموقف

وتقول خلاصة الوضع العسكرى ، فى يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، أن موقف قواتنا المسلحة صار صعبا وحرجا ، بعد أن أتمت قوات العدو الاسرائيلى حصار مدينة السويس ، وتطويق وحدات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة ، وعزلها عن قيادة الجيش وبقيّة وحداته غرب القناة •

وفى وصفها لحوادث هذا اليوم ، قالت « الأخبار » - يوم ٢٥ أكتوبر - وهى تراعى الحفاظ على الروح المعنوية لدينا : ان « القتال يشتد فى القطاع الجنوبي غرب وشرق القناة » قواتنا فى السويس تدمر ١٣ دبابة عندما حاول العدو اقتحام مدينة السويس . قواتنا فى شرق القناة مهيمنة تماما على امتداد ٢٠٠ كيلو متر . التموين مستمر الى جميع قواتنا شرق القناة المتمسكة بمواقعها . السادات يطلب من نيكسون وبريكنف إرسال قوات أمريكية وسوفيتية فورا للإشراف على تنفيذ وقف النار . »

ولمواجهة الخطورة فى استمرار القتال العنيف ، رغم صدور قرارى مجلس الأمن بوقف النار ، فقد أصدر المجلس يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، قرارا ثالثا (برقم ٢٤٠) ، تقدمت بمشروعه الدول غير المنحازة ، يؤكد ضرورة عودة القوات الى خطوط يوم ٢٢ أكتوبر ، ويقضى بإنشاء قوة طوارئ دولية لمراقبة تنفيذ وقف النار .

ووصفت « الأخبار » يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، أحداث اليوم السابق بقولها : « تحطيم هجومين بالدبابات على السويس . » أهالى السويس جميعا حملوا السلاح . اجتماع عاصف ومفاجئ لوزراء اسرائيل يطالب باستقالة ديان . وزير العدل الاسرائيلى : ديان هو سبب هزيمة سيناء وخسائرننا الفادحة ويجب أن يخرج .

ولما أذاع القائد الاسرائيلى غرب القناة ، ومراسل وكالة « الأسوشيتد برس » ، كثيرا من الأنباء عن الاستيلاء الاسرائيلى الكامل على مدينة السويس ، صباح الجمعة ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، كذبت « الأخبار » فى ٢٨ أكتوبر هذه الأنباء . وقالت ان القائد الاسرائيلى اضطر أن يعلن الحقيقة ، بعدما وصلت القوات الدولية الى المدينة ، وهى أن مدينة السويس لم تحتل مطلقا .

المباحثات العسكرية

وفى هذه الأثناء ، استغلت إسرائيل احترام مصر قرارات وقف النار ، وقطعت القوات الاسرائيلية طريق القاهرة - السويس الصحراوى . واستخدمت إسرائيل والولايات المتحدة هذا العمل ، كورقة عسكرية وسياسية فى أيديهما على مائدة المفاوضات، التى بدأت بعد أيام قليلة ، بجهود أمريكية مكثفة .

ففى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت المباحثات العسكرية عند الكليو ١٠١ على طريق القاهرة - السويس ، بين مصر وإسرائيل ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، لمناقشة الاجراءات العسكرية لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، والسماح بمرور طابور سيارات تحمل موادا غير عسكرية الى الجيش الثالث .

ومع بدء المباحثات فى الساعة الحادية عشرة ظهر يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، توقفت الحرب رسميا .

الاستنزاف والتصفية

وفى اليوم التالى مباشرة ، بدأت قواتنا المسلحة عمليات احتواء وحصار الجيب الاسرائيلى غرب القناة . كما بدأت فى اعداد الخطة الكفيلة بتصفيته بالقوة اذا دعت الضرورة . ونجحت قيادتنا فى اعداد القوات اللازمة لذلك . وصدق الرئيس على الخطة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ .

وفى نفس الوقت ، ورغم وصول قوات الطوارئ الدولية لمنطقة القتال لمراقبة تنفيذ وقف النار ، فقد أشعلت قواتنا « حرب استنزاف » للقوات الاسرائيلية غرب القناة ، حتى تحرمها من الاستقرار أو تثبيت مواقعها ، ووقع ٤٥٢ اشتباكا بين الطرفين ، منذ وقف النار بالقرار رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى

توقيع اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل فى ١٨ يناير ١٩٧٤ .

وبهذا - كما يقرر المشير الجسمى - تحولت الثوات المعادية غرب القناة من سلاح تضغط به اسرائيل علينا ، الى رهينة نضبط بها نحن على اسرائيل ، باستنزافنا لأبنائها وأسلحتها واقتصادها . واتضحت قيمة الثغرة عندما طلبت اسرائيل فى مباحثات الفصل بين القوات ، ترك أرض الثغرة وسحب قواتها شرقا بعيدا عن القناة .

أما السبب فى عدم تصفية الثغرة فور اعتماد خطتها ، فهو يتضح من مذكرات الرئيس السادات « البحث عن الذات » ، عندما يذكر أن « هنرى كيسنجر » أبلغه يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٣ ، أن أمريكا رصدت كل استعدادات مصر لتصفية الثغرة . وقال « كيسنجر » للرئيس : انك « تستطيع فعلا أن تصفى الثغرة ، ولكن اعلم أنك اذا فعلت سيضربك البنتاجون . » سبب واحد . . وهو أن السلاح الروسى قد انتصر على السلاح الأمريكى مرة ، ولن يسمح له فى الاستراتيجية العالمية بتاعتنا أن ينتصر للمرة الثانية . . ان البنتاجون عاوز ينتقم لهزيمة أسلحته اللى حصلت فى أكتوبر . . وطلب « كيسنجر » من الرئيس « فرصة لغاية يناير ١٩٧٤ » ، ووعده « بأنى أعملك فض اشتباك » . . وقد كان .

أما « حرب الاستنزاف » ، فقد اشتعلت بعد تنفيذ القرار الأخير لوقف اطلاق النار ، فى شكل غير معلن من جانب مصر . ولهذا نقلت الصحف المصرية لقراءها ، أنباء العمليات المصرية ضد القوات المعادية ، نقلا عن المصادر الاسرائيلية ، خشية اعتبارها دليلا على خرق مصر قرارات مجلس الأمن .

وعلى سبيل المثال ، قالت « الأخبار » فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣ ان « القيادة الاسرائيلية تدعى أن القوات المصرية فتحت نيران

المدافع والصواريخ غرب القناة •• إسرائيل تعلن : مصر أطلقت الصواريخ على الطائرات الاسرائيلية • قتال متفرق بين قوات مصر واسرائيل غرب القناة • وقالت « الأهرام » يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٣ ، ان « الموقف متفجر على طول المخطوط في الجبهة • طلقات المدافع لم تتوقف طوال الوقت وسط بيانات اسرائيلية تشير الى أنهم يدبرون لتدمير قرار وقف اطلاق النار • القيادة الاسرائيلية تقول ان قوات مصرية كبيرة وصلت الى منطقة القناة خلال الساعات الأخيرة •

حاربنا وانتصرنا

وفى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة ، يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ لممثلى الصحافة العالمية ، شرح الرئيس أنور السادات أبعاد الموقف العسكرى والسياسى واحتمالاته المقبلة • وقدمت « الأخبار » حديث الرئيس تحت عناوين تقول : « السادات يعلن للعالم : حاربنا وانتصرنا حتى نفدت نخيرتهم • العودة لمخطوط ٢٢ أكتوبر هى شرط البداية أولا لترتيبات السلام • الجيب الاسرائيلى غرب القناة من السهل ازالته عسكريا • ولكنى مازلت أفضل تجنب الحرب • السوفيت الأصدقاء ملتزمون بمسئولياتهم ، وموقف أمريكا رغم مساعداتها العسكرية لإسرائيل موقف بناء نحو السلام •• حتى الآن • الجزء الأكبر من الجيش الثالث غرب القناة • الأمة العربية مستعدة للقتال ولسنوات • نيكسون يطلب مهلة لتعود إسرائيل لخط ٢٢ أكتوبر • السلام ليس حلاً جزئياً أو منفرداً بمصر ، ولكنه الأرض المصرية والسورية وحقوق شعب فلسطين •• لابد من أن يخلد كفاح السويس •

وبجانب اقوال الرئيس ، قالت « الأخبار » : « قرار مجلس الثورة وحكومة الجزائر : كل ثروة الجزائر وطاقاتها العسكرية لخدمة استمرار المعركة • اتحاد الامارات يعلن : كل امكانياتنا تحت

أمره مصر وسوريا ، • أما « الأهرام » فأبرزت قول الرئيس :
« الجيش الثالث ثابت كالصخر •• السادات يحذر : لن
نقف ساكتين على أى شئ يتعرض له أبناؤنا فى سيناء » • وبجانب
وقائع المؤتمر الصحفى ، قالت « الأهرام » ان الدول العربية تبدأ
من اليوم خفض انتاجها من البترول بنسبة ٥٪ ، تنفيذا لقرار وزراء
البترول العرب بتخفيض الانتاج بهذه النسبة شهريا ، حتى تنسحب
اسرائيل من الاراضى المحتلة •

وتحققت أهدافنا

وتم فى ٣ مارس ١٩٧٤ ، تنفيذ الاتفاق الأول للفصل بين
القوات المصرية والاسرائيلية ، الموقع فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ،
بانسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع المحددة لها على خريطة
الاتفاق ، غرب الممرات الجبلية مباشرة فى سيناء ، من البحر الأبيض
شمالا حتى منطقة « رأس مسلة » على خليج السويس جنوبا •
وكانت منطقة « الدفرسوار » آخر منطقة تنسحب منها اسرائيل •
وفى اليوم التالى ، رابطت قوات الأمم المتحدة فى المنطقة المعازلة
بين الطرفين •

ومع استمرار المساعى لاحلال السلام ، عقد فى أول سبتمبر
١٩٧٥ ، الاتفاق الثانى للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية •
ویمقتضاه انسحبت اسرائيل الى خط يبعد مسافة تتراوح بين
عشرين وأربعين ميلا من قناة السويس • وتسلمت قوات الأمم
المتحدة ممرى متلا والجدي • وعادت حقول البترول الى مصر •
وتقدمت القوات المصرية شرقا الى المنطقة التى كانت ترابط فيها
قوات الأمم المتحدة •

وهكذا تحقق « الهدف الاستراتيجى العسكرى » لحرب
أكتوبر ١٩٧٣ ، الذى حددته الرئيس أنور السادات فى قرار الحرب
الصادر يوم أول أكتوبر ١٩٧٣ فى : « تحدى نظرية الأمن

الإسرائيلي ، وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة ، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ، وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضيها يفرض عليه ثمنًا لا يستطيع دفعه . . وبالتالي فإن نظريته في الأمن على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ، ليست درعا من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل . . » .

وقد حققت قواتنا المسلحة « المهام الاستراتيجية » الثلاث التي كلفها بها الرئيس في « التوجيه الاستراتيجي » ، الصادر يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، وهي : كسر وقف إطلاق النار اعتبارًا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والبدء على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

طريق السلام

وقد انبثق من النتائج العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ - لدى الأطراف المتحاربة ، وكافة القوى المؤثرة في المشكلة - إقناع يقول أنه لا يمكن حسم هذا الصراع بشكل نهائي عن طريق القتال . ومن هنا تهيأ الجميع فور انتهاء الحرب ، للسير على طريق السلام . ففي ٩ نوفمبر ١٩٧٣ ، قالت « الأخبار » أن « تل أبيب وافقت على مقترحات كيسنجر للسلام » . بينما قالت « الأهرام » : « اتصالات دولية استعدادًا للمرحلة القادمة في حل الأزمة » . إبلاغ سكرتير الأمم المتحدة بنتائج محادثات كيسنجر في القاهرة لاتخاذ إجراءات تفتح الطريق لمؤتمر السلام .

وبينفس القدر من الإخلاص للوطن والشجاعة في الحق ، الذي أصدر به الرئيس السادات قرار الحرب رغم المخاطر والصعاب ، تم انطلق الرئيس في اتجاه السلام ، متخطيًا كل العقبات .

وكما حطم الرئيس بقواتنا المسلحة نظرية الأمن الاسرائيلي ،
القائمة على الحدود المحصنة والتفوق الهائل المحاط بالرهبة واليأس،
فقد اجتاز الرئيس بزيارته القدس وخطابه أمام « الكنيست » يوم
٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، الحاجز النفسي المعقد ، الذي بنى على العداء
والكراهية والنفور والشك .

وصار الطريق مفتوحا أمام السلام الذي صيغت أسسه
وخطواته في معاهدة وقعها الرئيس السادات عن مصر ، و « مناحم
بيجين » عن اسرائيل ، وشهد عليها « جيمي كارتر » رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية ، في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وبها استردت مصر
أراضيها التي طال اغتصابها .

وبهذا كان الرئيس انور السادات ، بطلا في الحرب ورائدا
للسلام .

الفصل الرابع

نصر أكتوبر * * * والاتجاه الديمقراطي

— (١) انتصار أكتوبر ... وتوسيع دائرة الحريات

تقول وثائق ووقائع السنوات الثلاث الأولى من عهد الرئيس أنور السادات ، ان قرارات واجراءات توسيع دائرة الحرية السياسية والاقتصادية ، وتضميد جراح « ضحايا الثورة » ، شكلت دعامة أساسية ارتكز عليها الاعداد السياسي والتفسي لحرب تحرير الأرض واسترداد الكرامة .

وكما كانت « روح » حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ونتائجها العسكرية والسياسية ، ثمرة ناضجة من ثمار الاتجاه ناحية الديمقراطية قبل الحرب ، فقد كان تحرير الأرض المغتصبة مرحلة تاريخية صعبة وهامة لا بد من اجتيازها ، حتى يمكن التخلص من ضغوطها وقيودها ، لتأكيد وتقنين الخطوات الديمقراطية السابقة لها ، والانطلاق منها نحو المزيد من الحريات السياسية والاقتصادية .

الغام على الطريق

لم يكن هذا التحول سهلا ... بل ان الطريق اليه كانت مزينة بالعقبات والمشكلات .

واحتوى مكنم الألفام الميثوثة فى الطرىق الى اللىمقراطىة ،
على دستور يكرس الكثر من أسس الحكم الشمولى ، وقوانىن تقىء
بعض الحرىات العامة ، ونظام سىاسى قائم على فكرة وواقع
التنظم الواحد ، ومجلس نىابى شبه معىن ، وصحافة مملوكة
للدولة وواقعة تحت السىطرة الكاملة للحاكم .

وانبعت الكثر من المشكلات السىاسىة من رغبة الرئىس
السىر فى اتجاهىن متعارضىن فى آن واحد ، أولهما هو توسىع
نطاق الحرىات للشعب ، بما يستوجبها من الاستجابة الى مطالب
القوى السىاسىة الوطنىة التى حرمت طوىلا من المشاركة السىاسىة .
وثانىها هو الاحتفاظ بالسلطات الكبرى والمىزات السىاسىة لرئىس
الدولة ، التى ورثها من العهد الناصرى وموائىقه .

وتمثل التعارض بىن الاتجاهىن ، فى أن تزاىء الاجراءات
اللىمقراطىة استلزم فى كثر من جوانبه ، الانتقاص من سلطات
الرئىس الواسعة ، فى الوقت الذى لم تكن فىه المؤثرات السىاسىة
والدوافع النفسىة ، تؤهل الرئىس للتنازل طواعىة عن الكثر من
سلطاته الموروثة والمكتسبة .

ومن هنا بدا سىر الرئىس على الطرىق الى اللىمقراطىة
متربدا .. يقدم رجلا وىؤخر الثانىة .

منجزات اللىمقراطىة والسلام

لكن ، وبصفة عامة ، كانت خطوات الرئىس الى الأمام كثرىة
واسعة ، فاقت خطواته القلىلة الى الخلف . فازدحمت المسافة
الفارقة بىن خطوات التقدم وخطوات التراجع ، بالعءىء من المكاسب
والمنجزات التى نحا بها حتى الیوم .

ونظرا لأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت ضرورة للاتجاه الى تحقيق السلام على أساس عادل . كما كان الفراغ من قضية الاحتلال ضرورة لاطلاق الحريات ، فقد تزاملت وتزامنت الخطوات على الطريقين : اقامة السلام وبناء الديمقراطية .

الآمال بعد النصر

ولم يمر غير وقت قصير على وقف اطلاق النار ، فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ ، حتى بدأت الصحف تعبر بصدق عن المطالب والآمال المنشودة بعد النصر .

فكتب نجيب محفوظ - فى « الأهرام » يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٣ - عن « الدرس الخامس من دروس ٦ أكتوبر » ، قائلا ان المعركة كشفت عن جوهر الشعب الأصيل الذى قاتل وضحي بشجاعة فائقة وبطولة راسخة ، وقدم الشهداء بلا تردد ، دفاعا عن الوطن . ونبه الكاتب الى أن الوطن « ليس أرضا وحدودا وراثا مشتركا فحسب ، الوطن أيضا هو المكان الذى يوفر لأبنائه الكرامة .. فعلى الوطن أن يوفر لأبنائه الذين يستشهدون فى سبيله ، الكرامة بكل معنى الكلمة » .

وأوضح الكاتب الجوانب المتعددة للكرامة ، فى : « أن يعامل الانسان فى وطنه باعتباره رشيدا مسئولا ، وأهلا لحمل الأمانة » . و « أن تحترم عقيدته الدينية قولا وفعلا ، وأن ينعم بالأمن والسلام » . و « أن تحترم عقيدته السياسية فلا يعامل بسببها معاملة المتشردين والمهربين » . و « أن تصان حرية الفكرية بما يهيء لها أسباب النمو والازدهار والابداع » . وأن « يحظى بعدالة اجتماعية شاملة ، بصرف النظر عن نظام وطنه السياسى .. » ثم حدد الكاتب حقوق المواطن المصرى والعربى فى التعليم والعلم والخبرة والعمل المناسب:

والدخل الكافي ، وقرص التفرغ والخلق والابداع لأصحاب المواهب العالية ، وأن تكون الكفاءة وحدها هي ما تضعه في المكان اللائق به . وأكد أن « هذا ما تطالبنا به الكرامة » وهذا ما يطالبنا به دم الشهداء » .

التعمير العقلي والروحي

وللافادة من التأثير النفسي والفكري لنصر أكتوبر ، كتب توفيق الحكيم عن « التعمير الحضاري » - في « الأهرام » يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٣ - يوضح أن « المعنى الأعمق ليوم ٦ أكتوبر ليس مجرد انتصار عسكري أو عبور مادي ، بقدر ما هو عبور روحي إلى مرحلة جديدة في تاريخنا ، هي مرحلة التعمير الحضاري » . وإذا كانت الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة التعمير المدني ، في بناء ما أنهدم من المدن واستصلاح ما خرب أو أهمل من البقاع ، فإن مهمة أخرى عظيمة تفرض نفسها على مستقبلنا ، هي مهمة التعمير النفسي والروحي - أي الحضاري - لشعوبنا ، التي أيقظتها صيحات النصر في ذلك اليوم المشهود . فقامت تتأمل شخصيتها وقدراتها ، وتهيء نفسها للحياة في غد جدير بأمة متحضرة ، اكتشفت لها وجودا بين أمم العالم المتحضر ، تؤثر في اقتصادهم وحضارتهم ، ويحسب لها الحساب . . . أمة تحمل في أعماقها كل عناصر التقدم وكل إمكانات التحضر . . . ولا ينقصها إلا العمل السريع من الآن للبحث عن أسباب تخلفها والشروع فورا في العلاج والتخطيط للبناء الحضاري . . . » . واقترح الكاتب « عقد مؤتمر عام للعقول العربية في كل مكان ، لبحث المشكلة واقتراح الحل والسير على الطريق . . . » .

ثقة الطلاب .

ويفضل الأثر النفسى والفكرى لحرب أكتوبر ، استرد الرئيس أنور السادات الثقة التى اهتزت قبل الحرب ، لدى بعض فئات الشعب المصرى ، خاصة طلاب الجامعات . فانتقلوا من موقف الناقد الشاكى ، الى صف المشارك الواعى .

ويمناسبة افتتاح الجامعات والمعاهد العليا ، كتب الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الشباب ، فى « الأهرام » يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، أن الأمة عبرت فى أكتوبر حواجز الجمود واليأس والشك ، وكان شبابها أول العابرين ، وكان طلاب الجامعات فى القلب من كل الأعمال الوطنية . وأوصى الوزير الشباب بأن نصون ما حققناه ، بإسدال ستار الختام على المشاعر الكئيبة والحزينة التى ملأت نفوس الأمة كلها . . وأن نحمل إنجازات أكتوبر « بالمحافظة على التصحيح الكبير الذى تحقق فى نفوس الآلاف من الشباب ، والنقلة الهائلة التى حققوها من أسلوب الشكوى والاعتراض والمطالبة بالإصلاح ، الى أسلوب المشاركة فى الإصلاح . . ومن وسيلة « الكلمة والملفظ » الى وسيلة « الحركة والفعل » . وهى النقلة التى أسقطت بضربة واحدة عشرات المسليات فى حياتنا وحياة الشباب . . كشفت معها المنقاب عن فئات عديدة آن الأوان أن تختفى من حياتنا . . من « المظهريين » و « الانتهازيين » و « تجار الشعارات فى سوق الكلام » . . وانفتح الباب - لذلك كله - أمام شبابنا لرؤية علمية وموضوعية لحياتنا كلها . . » .

وناقش الدكتور محمد كامل ليلة ، وزير التعليم العالى ، مع مجلس الاتحاد العام للطلاب ، اللائحة الجديدة لاتحادات طلاب الجامعات والمعاهد العليا . وهى تستهدف تكوين رأى عام طلابى تجاه الأحداث القومية والدولية ، ورفع المستوى السياسى والفكرى والاجتماعى للطلاب ، والتوسع فى ممارسة الديمقراطية بانتخاب

رؤساء اتحادات الطلاب على جميع المستويات عن طريق المؤتمرات وليس اللجان .

وخشية انفلات مجالات الحائط فى الجامعات ، كما حدث قبل الحرب ، قررت لجنة عمداء كليات جامعة القاهرة ، يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ ، « تنظيم اصدار مجالات الحائط ، بما يتفق مع ظروف المعركة التى تقتضى تماسك الجبهة الداخلية » . كما تقرر « تدعيما للعلاقات بين الطلاب وهيئات التدريس » ، العناية بنظام الأسر فى الكليات ، وتخصيص ساعة على الأقل اسبوعيا فى جدول كل عضو هيئة تدريس ، للقاء مفتوح مع الطلاب للتفاعل معهم وحل مشكلاتهم .

تضميد الجراح

بعد الفراغ من حرب أكتوبر مباشرة ، استأنفت أجهزة الدولة - بتوجيه من الرئيس السادات - اجراءات تضميد جراح « ضحايا الثورة » ، التى بدأتها قبل الحرب ، وكانت من اسباب النجاح فيها .

ففى شهر نوفمبر ١٩٧٣ ، تحدثت الصحف المصرية عن ضرورة إعادة العاملين الذين فصلوا من أعمالهم أو أحيلاوا الى المعاش أو الاستيداع ، قبل « حركة مايو ١٩٧١ » ، بغير الطريق التأديبى ، فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات والشركات العامة . وأشارت الى اهتمام الحكومة والمجلس النيابى بهذه المسألة .

وبالفعل تقدم ابراهيم عبده العضو بمجلس الشعب ، بمشروع قانون يجواز إعادة ضباط الشرطة المفصولين أو المنقولين الى وظائف مدنية بغير الطريق التأديبى ، فى الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧١ . كما تقدم العضوان : الدكتور محمود القاضى والدكتور عبد المنعم خزيك ، باقتراحين بمشروعى قانونين ، بإعادة المفصولين

بغير الطريق التأديبي ، من العاملين بالحكومة والقطاع العام ، من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ .
وفى جلسة يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، قررت « لجنة القوى العاملة »
بالمجلس الموافقة على الاقتراح الأول ، وتشكيل لجنة فرعية لبحث
الاقتراحين الآخرين .

وقرر الرئيس السادات ، يوم ٧ مارس ١٩٧٤ ، انشاء « هيئة
لانتصاف المظلومين » فى رئاسة الجمهورية ، تتبع رئيس الجمهورية
مباشرة ، ويتولاها أنور حبيب ، وهو من كبار رجال النيابة
السابقين ، الذين امتازوا ببراعتهم فى تحقيق عدد من القضايا
الكبرى . وتختص هذه الهيئة بالتحقيق فى تظلمات أفراد الشعب ،
والعمل بالاشتراك مع كبار المسئولين لرفع كل ظلم فى أسرع وقت .
وقد أبرز على أمين ، رئيس تحرير « الأهرام » ، هذا النبأ ، تحت
عنوان : « فتح أبواب قصر رئيس الجمهورية لكل مظلوم » .

اتجاهات جديدة

ومع استهلال سنة ١٩٧٤ ، استكمل الرئيس أنور السادات
مشارقاته ودراساته ، لتطوير ممارسة العمل السياسى . واخذت
الصحف تتحدث عن اتجاهات سياسية جديدة ، منها وجوب تحديد
كل مسئولية حتى رئاسة الوزراء ، بتكليف دقيق مكتوب . وقيام
المجالس القومية المتخصصة العليا ، المنصوص عليها فى بيان ٢٠
مارس ١٩٦٨ ، برسم السياسة الثابتة لكل مجالات العمل ، وعدم
السماح بتغييرها تلبية لرغبة انسان فرد مهما كانت درجة كفاءته ،
مع اعطاء الأولوية للاقتصاد والتعليم والبحث العلمى . وتوضيح
السلطات الدستورية فى العلاقة بين مؤسسات الدولة ، ليكون
للتعاون بينها فى « دولة المؤسسات » حدود واضحة ، تخفى معها
الحساسيات والمجاملات .

ثم أصدر الرئيس أنور السادات عدة قرارات ، تهدف الى تفرغ رئيس الجمهورية لاعداد السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها ، وتوسيع قاعدة اللامركزية الادارية ، منها قرار صدر يوم ٣ اكتوبر ١٩٧٤ ، بتفويض رئيس الوزراء مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ، كتعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات ، وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، فيما عدا السفراء . واصدار عملات تذكارية ، واعفاء بعض الواردات من الرسوم الجمركية ، والتعيين فى وظائف مستوى الادارة العليا .

المشاركة الشعبية

ونشط التفكير فى توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى الحكم . وفى ٦ ديسمبر ١٩٧٣ ، عقدت أمانة المهنيين باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، اجتماعا لمناقشة مشروع القضاء الشعبى فى القرى والمجتمعات العمالية ، مع مجلس النقابة العامة للمحامين ونقابتهم الفرعية بالقاهرة وكبار المتخصصين . وقال المستشار فخرى عبد النبى ، وزير العدل ، ان المشروع يهدف الى تأكيد العدالة فى نفوس المواطنين ، وتيسير حصولهم على حقوقهم فى القضايا والمنازعات البسيطة ، حتى يتفرغ القضاة المتخصصون لقضايا أكبر . وأوضح الوزير أن اختيار من يتولون القضاء الشعبى سيجرى طبقا لمواصفات خاصة ، وستخضع أحكامه للطعن والاستئناف ، ضمانا لتحقيق العدالة . وبعد استكمال بحث المشروع سينفذ فى محافظة واحدة ، ثم يعمم تنفيذه فى بقية المحافظات على ضوء نجاح تجربته .

وفى ٨ يناير ١٩٧٤ ، بدأت مناقشة المشروع الجديد لقانون الحكم المحلى ، لاستطلاع آراء الجماهير وممثلى المجالس الشعبية

والتنفيذية • وفي مقدمة ما استحدثه مشروع القانون ، تشكيل المجالس الشعبية بالانتخاب العام المباشر ، بحيث يكون نصف العدد المنتخب على الأقل من العمال والفلاحين • وأن يختار رئيس المجلس والوكيلين بالانتخاب • وأشرك مشروع القانون أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية بالمحافظة ، في مداولات المجلس الشعبى : وأنشأ « مجلسا مشتركا » بكل محافظة من أعضاء المجلس الشعبى وأمين الاتحاد الاشتراكى ورؤساء المصالح الحكومية بالمحافظة :

تحرير الصحافة

وحظى مجال الصحافة والصحفيين ، بالكثير من إجراءات التصحيح والتحرير •

فى ٢٧ يناير ١٩٧٤ ، أصدر الرئيس السادات قرارا بالحفو عن مصطفى أمين ، بعدما أعاد « جهاز المدعى العام الاشتراكى » دراسة قضيته • واتضح أن الحكم الذى أصدرته « محكمة الدجوى » فى ١٠ فبراير ١٩٦٦ ، بسجنه مع الأشغال الشاقة المؤبدة ، وفرض الحراسة على ممتلكاته ، قد « بنى على أدلة باطلة » ، ويتحتم تصحيح الأوضاع الناتجة عنه •

وعاد شقيقه على أمين من الخارج ، حيث كان يعمل مراسلا متجولا « للأهرام » فى أوربا ، ثم كاتباً فى جريدة صحف أجنبية • وكان منذ القبض على مصطفى أمين سنة ١٩٦٥ ، ورغم عدم ارتكابه أية جريمة ، يخشى العودة الى مصر خوفا من يطش « مراكز القوى الناصرية » ، فى غياب القانون والعدالة •

« ظلال » • • هيك

وفى ٢ فبراير ١٩٧٤ ، أصدر الرئيس السادات قرارا بتعيين

محمد حسنين هيكل ، رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير « الأهرام » ،
مستشارا صحفيا لرئيس الجمهورية .

وهكذا ترك هيكل منصبه في « الأهرام » ، بعد ان دخل مع
الرئيس السادات عدة حلقات من ضعف التوافق واهتزاز الثقة ،
كانت آخرتها تتألف من عدة مقالات « بصراحة » ، تحمل عناوين
منها : « كيسنجر ومعنى النجاح » نشرت في ٤ يناير ١٩٧٤ ،
و « أسلوب التفاوض مع اسرائيل » ، في ١٨ يناير ١٩٧٤ ،
و « الظلال والبريق » ، في أول فبراير ١٩٧٤ . وكلها تشكك
في الجدوى من التفاوض مع الولايات المتحدة واسرائيل ، وتنتقد
اعتماد مصر على أمريكا ، وتسخر من قدرة أمريكا على التأثير
في موقف اسرائيل . وفي المقال الأخير ، خلص هيكل الى ان
« الظلال » التي تحيط بالرئيس « نيكسون » و « البريق » الذي
يحيط « بكيسنجر » ، لن يغيرا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ،
القائمة على حماية أمن ومستقبل اسرائيل ، ومنع قيام وحدة عربية
أو دولة عربية كبرى ، واخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة
العربية وقرض النفوذ الأمريكي عليها .

وتزامن نشر هذه المقالات مع تنامي اعتقاد الرئيس بأن ٩٩٪
من أوراق المشكلة في قبضة أمريكا ، ومع تقدم المفاوضات بين
مصر واسرائيل لفض الاشتباك بين مواقع قواتهما المسلحة ،
بمساعدة وارشاف الولايات المتحدة . وهذا ما دفع الرئيس السادات
الى استخدام سلطته الموروثة من العهد الناصري ، لوقف نشر هذه
المقالات المضادة لاتجاهه واقتناعه ، الذي أثبتت التطورات صدقه
وصحته . فقد تم الفصل بين القوات أولا في مارس ١٩٧٤ ، ثم
في سبتمبر ١٩٧٥ . ووقعت اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل في
مارس ١٩٧٩ .

حاتم وعلى ومصطفى

ولشغل منصبى هيكى الشاغرین فى « الأهرام » ، صدر قرار بئنب الدكتور محمد عبء القاءر حاتم ، نائب رئیس الوزراء للثقافة ووزیر الاعلام ، لیرأس مجلس اءارة « الأهرام » ، بالاضافة الى مهامه الأخرى .

وبجانبه عین على أمين ، مءیرا لءحریر « الأهرام » ، فى یوم ٣ فبرایر ١٩٧٤ . ثم تولى رئاسة ءحریرها - بعء أقل من أسبوع - ابتداء من یوم ٩ فبرایر . وأخذ یكتب على صفءاتها عموء « فكرة » ، وبابا اءیاریا بعنوان « اءبار الءء » .

وابتءاء من آخر فبرایر ١٩٧٤ ، عاءت الى رأس صحیفة « الأءبار » عبارة : « أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢ » ، الءى ءءفت طوال السناءات الءسع السابقة ، منذ القبض على مصطفى أمين سنة ١٩٦٥ . وبعءها عاءت عبارة الءأسیس الى رموس بقیة صءف مؤسسة « اءبار الیوم » .

الغاء الرقابة

ومع هذا الءغیر ، أصدر الرئیس أنور الساداء - یوم ٧ فبرایر ١٩٧٤ - قرارا بالغاء الرقابة الءکومیة المباشرة المفروضة على الصءف المصریة ، وءءمیل رؤساء ءحریرها المسئولیة الءاملة عما ٱٱشره . وبءا ٱٱفیء القرار فى یوم ٩ فبرایر ١٩٧٤ . وهكءا اسٱمرت الرقابة الءاءیة السابقة للنشر ، المءمثلة فى رئیس الءحریر الءى یءاره الءاكم ، وفى الصءف المسماة « بالقومیة » . وبقیء الرقابة اللاحقة للنشر ، الءى یفصل فیها القضاة ، بالنسبة لءمیع الصءف . أما الرقابة على الأءبار العسكریة ، والرقابة على الءتب ، فٱٱلت قائمة .

وعنيت « الأهرام » ، يوم ٨ فبراير ١٩٧٤ ، بإيضاح أن « فرض القيود على الأخبار العسكرية هو تقليد عالمي ، متبع في إنجلترا والولايات المتحدة وكل بلاد العالم . فلا تنشر الجريدة خبرا عسكريا الا بعد استئذان مسئول في وزارة الحربية » .

وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، ألغيت الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب ، فيما عدا الأخبار العسكرية ، خاصة أن مشكلتنا العسكرية مع إسرائيل لم تكن قد عولجت نهائيا بعد . ثم ألغيت - اعتبارا من ٨ مارس ١٩٧٤ - الرقابة على الصحف والكتب الأجنبية الواردة الى مصر ، فيما عدا الصحف وكتب الجنس ، والكتب والنشرات الداعية الى الالحاد ، والتي تهاجم أهداف مصر القومية .

عودة الأقلام الحرة

وفي هذا « المناخ السياسي » الجديد ، سمح بالكتابة لكثير من الكتاب والصحفيين ، الذين منعوا من الكتابة منذ انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح الدكتاتورية . وكان بعضهم مقيما خارج البلاد التماسا للأمان من بطش الدكتاتورية الناصرية ، فسمح لهم بالعودة ، ومنهم أحمد أبو الفتح ، الذي كان يرأس تحرير صحيفة « المصرى » حتى اغلاقها يوم ٥ مايو ١٩٥٤ .

وصدر في ٢٦ مارس ١٩٧٤، قرار بتعيين جلال الدين الحمامصي رئيسا لتحرير صحيفة « الأخبار » . وجاء هذا الاختيار متسقا مع توسيع دائرة ممارسة الحرية ، لأن رئيس التحرير الجديد من أشد الصحفيين المصريين تمسكا بحرية الرأي واستقلاله ، وطالما تحمل الكثير من المتاعب لهذا السبب .

وكان الدكتور عبد القادر حاتم ، قد عرض على مصطفى أمين ، أن يتولى رئاسة مجلس إدارة « الأهرام » ، ولكنه اعتذر .

وطلب أن يكون كاتباً في « أخبار اليوم » التي اشترك في انشائها .
فأجيب الى طلبه .

وفي شهر مايو ١٩٧٤ ، تولى على أمين رئاسة مجلس إدارة
مؤسسة « أخبار اليوم » ، بينما تولى مصطفى أمين رئاسة تحرير
صحيفة « أخبار اليوم » .

ورغم استمرار امتلاك الدولة للصحف الكبرى ، وبقاء الرقابة
الذاتية عليها ، فإن إلغاء الرقابة الحكومية المباشرة ، وعودة بعض
الأقلام للكتابة ، خلق انفراجة في الممارسة الصحفية . ودبت
الحيوية في الصحف الحكومية ، وبدأ التنوع يظهر في آراء كتابها ،
تبعاً لاختلاف ثقافات وآراء رؤساء تحريرها ، لكن داخل إطار
السياسة العامة للدولة . وأحس الناس بالحياة تدب في الصحف ،
فأقبلوا على قراءتها ، وزاد توزيعها زيادة كبيرة .

ووصف مصطفى أمين هذا التطور - في « أخبار اليوم » في
٨ يونية ١٩٧٤ - بقوله : « لقد انتهت صحافة الدولة ، وبدأت
صحافة الشعب » .

المصنفات الفنية

وامتدت دائرة توسيع الحريات ، لتشمل أجهزة الاعلام
الرسمية . فتحررت نصوص الأعمال الاذاعية والتليفزيونية من
سيطرة الرقيب الحكومي المقيم في الاذاعة والتليفزيون . وتحمل
مسئوليتها المختصون في الجهازين .

ووضع - في ٢ نوفمبر ١٩٧٤ - نظام جديد للرقابة على
المصنفات الفنية ، تقوم بموجبه بتحديد المحظورات وحدها ، وتترك
للمنتجين كامل الحرية في الانتاج السينمائي والمسرحي والغنائي ،
بحيث لا تبقى عليها رقابة الا رقابة القانون والضمير .

—(٢) دروس حرب أكتوبر •• برنامج للعمل الوطني

بين سطور التخطيط الدقيق لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والجهد الشاق في الاعداد لها • ومن لهيب وقائعها وتطوراتها ، ثم التأمل في نتائجها •• برزت الدروس المستفادة التي تقول ان الأسس التي انبثت منها النصر كانت هي : التخطيط العلمي على أساس واقعي •• تنمية القدرة الذاتية والاعتماد أولا عليها •• تعبئة المواطن بمشاعر الحرية والأمان والكرامة •• تقوية العوامل الروحية •• بعث الإصرار على تحقيق الأهداف ، وتوحيد الجهود •• انعاش السلوك الجماعي ، والتضحية بالفرد في سبيل المجموع •• الافادة الكاملة من تأييد الأصدقاء ، والمواجهة الحكيمة لخطط الأعداء •

ورقة أكتوبر

وانطلاقاً من دروس أكتوبر ، المتسقة تماماً مع منهج الرئيس أنور السادات في الحرية السياسية والاقتصادية •• بلور الرئيس ما استقرت عليه آراؤه ، وأشار به مستشاروه ، في برنامج شامل للعمل الوطني ، حمل اسم « ورقة أكتوبر » ، اقتداءً بإنجاز أكتوبر

العظيم • وعمد الرئيس الى طرح برنامج للمناقشة أمام المؤسسات الدستورية وكافة فئات الشعب ، بهدف تحريك الفكر العام وشحن الهمم نحو تعميق الاقتناع بمبادئه وتنفيذ خطواته •• حتى وافق الشعب عليه فى الاستفتاء العام ، يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ ، فى الذكرى الثالثة « لحركة مايو ١٩٧١ » ، واعلاء لمبادئها •

وعبرت « الأهرام » - يوم ١٩ أبريل ١٩٧٤ - عن عناصر « ورقة أكتوبر » فى عناوين تقول : « لم يكن العبور معجزة •• ولم يكن النصر مصادفة ، ولكنه كان ذروة العمل الوطنى • عوامل كثيرة وأصيلة صنعت نصر أكتوبر : الوطنية المصرية والقومية العربية ، وثورة يوليو المجيدة ، ووضوح الهدف بعد حركة التصحيح • لن نسمح بأن يضيع على الأمة فرصة قطف الثمار التى أنجزتها حرب أكتوبر • كانت عناصر القوة مجرد احتمال نظرى ، ولكن حرب أكتوبر طرحت امكانيات العرب كحقيقة واقعة •• لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع ، ولا معنى للقيمة العيش بدون حرية سياسية • علينا أن نعد جسورا للتعاون الدولى فى كل اتجاه ، مستفيدين من كل فرصة فى عالمنا الجديد • استراتيجية حضارية شاملة لبناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث •• الانسان المصرى هو هدف التقدم وضمنان المستقبل • لا أقبل نظرية الحزب الواحد وأرفض تفتيت الوحدة بتكوين الأحزاب • »

الأهداف العشرة

وحددت « ورقة أكتوبر » مهام المرحلة التالية للحرب فى عشر نقاط ، هى : التنمية الاقتصادية بمعدلات تفوق ما حققناه ، الاعداد لمصر عام ٢٠٠٠ لتوفير أسباب التقدم للأجيال التالية ، الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج وتوفير الضمانات للاستثمار فى التنمية ، التخطيط الشامل والفعال الذى يكفل

بالعلم تحقيق الأهداف العظيمة ، دعم القطاع العام وترشيده
تمكيننا له من قيادة التنمية ، بناء الانسان وتنمية المجتمع ، دخول
عصر العلم والتكنولوجيا ، التقدم الحضارى القائم على العلم
والايمان ، المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية ، المجتمع
الآمن الذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده .

التصحيح والحرب

ومن أهم العوامل التى أثمرت النصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،
ذكر الرئيس السادات « حركة التصحيح » التى بدأها فى مايو
١٩٧١ . وقال انها كانت « فى جوهرها أمرا ضروريا ، حتى
نضع شعبنا فى الوضع الأكثر ملاءمة لتحمل أعباء المعركة
والمساهمة فى احراز النصر . » .

وأوضح الرئيس انه منذ اتفاق الشعب من صدمة هزيمة
١٩٦٧ ، أخذ يطالب بالتغيير والتصحيح فى الكثير من مجالات
حياته . ولكن بعض « مراكز القوى » لم تتقبل العلاقات الجديدة
بين الحاكم والمحكوم التى طالب بها الشعب . وقاومت التصحيح
حتى تحتفظ بسلطاتها وأساليبها فى العمل . ورغم اعتبارات
وقيود ظروف النكسة ، ورغم الاستعداد لمواجهة عسكرية مع
العدو ، كان من الضرورى تلبية رغبة الشعب ، ثقة فى فطنته
السليمة والتفافه حول قيادته خلال معركة المصير .

وبإقتناع ذاتى منبعث من تجاربه السابقة ، يؤكد الرئيس
السادات انه كان « لابد أن يشعر كل مواطن أنه مسئول عن أقدار
بلاده . » وأن قضاياها الأساسية تناقش أمامه علانية ، وأنه
لا توجد وصاية تمارس عليه فى الخفاء ، كان لابد أن يزول الخوف ،
وأن تختفى بذور الشك ، وأن تتراجع الحزازات والأحقاد ، وأن

يحبس كل فرد. أنه آمن على يومه وغده ، وعلى نفسه وأهله ورأيه وماله .

وعن تحقيق الديمقراطية كحافز للاستبسال فى حرب تحرير الأرض ، قال الرئيس انه « كان لابد أن يعرف كل مواطن أن الحرب التى هو مقدم عليها ، لن تحرر له أرضه فقط ، ولكنها سوف تحمل له حياة أكرم وأرحب ، وقيما أعلى وأرفع .. وأملا فى أن يتطلع بحق الى مزيد من الديمقراطية ، التى لن تتحقق له كاملة الا فى وطن قوى عزيز متحرر . لهذا لم تقف حركة التصحيح عند حد تنحية مراكز القوى عن الطريق ، ولكنها انطلقت الى تحقيق جوهرها الأهم ، بالعمل على ارساء سيادة القانون ، واعزاز كلمة القضاء ، واقامة دولة المؤسسات ، ووضع الضوابط التى يعرف المواطن من خلالها حقوقه وواجباته بوضوح ، ويمارسها فى طمأنينة » .

وكان الرئيس يتوقع مسبقا ظهور المناقشات والتيارات والانفعالات عقب « حركة التصحيح » ، وفى ظل الاعداد للحرب ، الا أنه كان واثقا من أن الايجابيات ستفوق المحاذير ، وأن وحدة الشعب - خاصة وقت الخطر - ستصمد للتجربة بل تزيدها مناعة وقوة .

الحريّة السياسية

واجابة عن السؤال : الى أين نحن نسير ؟ .. قال الرئيس السادات : « يجب علينا أن نتحرك فى اتجاهين : الأول ، تخليص تجربتنا الوطنية من كل السلبيات التى شابتها أو عاقت حركتها . والثانى ، أن نوائم بين حركة العمل الوطنى وبين الظروف الجديدة

التي نعيشها ويعيشها العالم من حولنا .. في ظل التمسك بالمبادئ الجوهرية التي ارتضاها الشعب .. ،

وفي نقد موضوعي للنفس ، اعترف الرئيس بأن « منجزاتنا الكبيرة حانت تنسحب عليها في كثير من الأحيان سحابة قاتمة ، نتيجة لفقدان سيادة القانون ولقصور الديمقراطية السياسية .. » وإذا كانت الثورة قد أنجزت الكثير في مجال الحرية الاجتماعية ، فإننا بكل أمانة لابد أن نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذي يريده الشعب . بل لقد فرضت الأجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير ، وتعددت القيود والاجراءات ، بل وصل الأمر الى حد صرف اجراءات التحول الاجتماعي عن هدفها الانساني الأصيل ، واستغلالها لارضاء أحقاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة . وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة ، وعن أمن الدولة تارة أخرى أغلقت كثير من الأبواب ، وسدت مسالك كان يجب أن تفتح أمام العمل الوطني . »

وأكد الرئيس السادات أن من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه ورأيه وعمله وغده وكسبه المشروع . وأن الأصل في كل مواطن افتراض أمانته ، ما لم يثبت القضاء أنه أخطأ في حق غيره . ثم قال : « اننى أوّمن بأنه لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع الذي يضطر الى بيع صوته في الانتخابات ، ولكننى أوّمن أيضا بأنه لا جدوى للقيمة العيش اذا فقد الانسان أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية . »

الغاء الرقابة

وقد رأى الرئيس في انتصار أكتوبر ، وما صاحبه من تأكيد لوحدة الصف الوطني ، وارتفاع المواطنين الى مستوى المسئولية ، مناخا مناسباً لتأكيد معنى الحرية السياسية ، جنبا

الى جنب مع الحرية الاجتماعية • ولهذا ألغى الرئيس الرقابة على الصحف المصرية ، ابتداء من يوم ٩ فبراير ١٩٧٤ • وأعلن : « نحن لا نخشى الخلاف فى رأى ولا النقاش الحر ، ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العامل ، ما دام كل ذلك يدور فى الاطارات المشروعة التى نرتضيها ، ولا يستهدف غير مصلحة مصر وخير شعبها • اننا نقدم فى جراءة على تصفية القيود على الحرية من موقع الثقة بال جماهير وبوعيتها الوطنى الممتاز ، ونريد أن نخلص المجتمع من كل المظاهر التى تعبر عن الريبة فى المواطن أو تنال من انسانيته أو كرامته ، أو التى تجعل مصر تنغلق على نفسها على خلاف طبيعتها » • ونبسه الرئيس الى « أننا نبني ولا نهدم ، نصحح ولا نحطم ، نطور وندعم كل ما هو ايجابى بقدر ما نصفى ما هو سلبى ، نكشف الأخطاء فى غير مغالة ، ونرفض كل محاولة لتركيز الأضواء كلها على الجوانب السلبية حتى تختفى من الصورة كل الجوانب المشرقة » •

المهمة الاستراتيجية

وقالت « ورقة أكتوبر » ان الدرس البارز المستفاد من الحرب ، هو قدرة القوة الذاتية المصرية على تغيير صورة الواقع المفروض علينا • ومن هنا فان المهمة الاستراتيجية للمرحلة القادمة ينبغى أن تخلص فى هدف واحد هو تنمية القوة الذاتية لمصر ، وتحقيق التقدم المطرد للمغالبية العظمى من أبنائها • ولن يتأتى ذلك الا بالاصرار على التنمية - قضية الحياة أو الموت بالنسبة لمصر - بحيث يقوم القطاع العام بدور رائد فى تشكيل الاقتصاد القومى ، وبجانبه تفتح الأبواب لاسهامات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى • غير أن ذلك كله يتطلب ثورة شاملة فى التعليم ، تبدأ من محو الأمية حتى مراكز الأبحاث العلمية ،

وقال الرئيس ان معركة أكتوبر وحدث صفوف الشعب على مستوى لم يسبق له مثيل . وينبغي أن نستخدم هذه التعبئة الشاملة لكل القوى الوطنية على اختلاف منابعها الفكرية ومواقعها الاجتماعية ، لنخوض حربا فاصلة ضد بقايا التخلف ، ونبدأ في أسرع وقت مرحلة الانطلاق .

وقدر الرئيس أن مهمتنا بعد الحرب ، لا تقل عن رسم استراتيجية حضارية شاملة لحركة مجتمعنا الى الأمام ، وبناء دولة عصرية ومجتمع حديث ، بدءا من القيم التي يجب أن تتوافر لانساننا الجديد ، الى علاقاته الاجتماعية ورخائه المادي ، الى اطار حديث للدولة التي يعيش فيها والمؤسسات التي ينشط من خلالها ، مع توفير أساس متين لقوة هذه الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وقد تبدو المهمة صعبة ومعقدة ، ولكنها ليست مستحيلة ، اذا وهبنا أنفسنا جميعا لها ، وعملنا في اتساق يخلقه اتفاقنا على الأهداف العليا ، وتمسكنا بالمؤسسات التي اقمناها ، وحوارنا الديمقراطي المسئول .

خسائرننا المالية

وعن التنمية قال الرئيس انها المهمة التي تلى المعركة مباشرة ، وتكتسب وضعا أكثر أهمية بسبب المعركة ضد العدوان . فقد تحمل الاقتصاد المصري منذ سنة ١٩٦٧ ما يزيد عن خمسة الاف مليون جنيه ، انفاقا عسكريا مباشرا . وتحمل من الخسائر ومن فرص الربح التي ضاعت ما يقارب هذا المبلغ ، أي أن الشعب المصري تحمل في سبيل ردع العدوان أكثر من عشرة آلاف مليون جنيه ، فضلا عن أرواح شهدائه التي لا تقدر بثمن ، مما تسبب في انخفاض معدل التنمية ، وتخريب المرافق الأساسية .

وهنا أوضح الرئيس السادات أن الشعب المصرى لم يدفع هذا الثمن دفاعا عن نفسه فقط ، ولكن دفاعا عن الأمة العربية كلها . ولذلك فأننا نتوقع أن يستمر ويتدعم ما لقيناه من تأييد خلال المعركة ، ليكون سندا فى مرحلة التعمير وإعادة البناء . وقدر الرئيس أن تعمير المناطق التى أصابها العدوان بشكل مباشر ، سوف تتجاوز تكاليفه ثلاثة آلاف مليون جنيه .

الديمقراطية الناشئة

ونبه الرئيس السادات الى ضرورة تدعيم أسس « دولة المؤسسات » ، حتى يمارس المواطنون نشاطهم فى سياق من « سيادة القانون » . وقال انه لم يتردد فى التخلص من كافة الاجراءات الاستثنائية بالتدريج ، واغلاق كل المعتقلات ، وتحرير طاقة المواطنين بازالة السدود والقيود ، وتوفير مظلة من الضمانات الاجتماعية الشاملة لهم .

واوضح الرئيس أنه كان يعرف أن هذا التغيير سيحمل معه حركة أكبر للأراء والأفكار والاجتهادات . ولكنه أيقن أنه أمر مطلوب وصحى ، وأنه الطريق الوحيد لتربية جماهيرنا على الفكر والحوار والمشاركة ، من خلال ما ارتضيناه من مؤسسات دستورية . كما أن فطرة شعبنا السليمة ، وهى مصدر وعيه السياسى ، سوف تكفل لنا ممارسة هذه التجربة الديمقراطية فى سلام .

وقال الرئيس ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص ، ولكنها ممارسة عملية ويومية . ولابد من اطرار تتحدد من خلالها الاتجاهات فى الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأكد أننا فى معركة البناء لأحوج ما نكون للتجمع الوطنى ، وللنظام « تحالف قوى الشعب العامل » ، اطارا لحياتنا السياسية .

وأسس الرئيس على هذا ، رفضه « الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية ، بشكل مصطنع ، عن طريق تكوين الأحزاب » . ولكنه أعلن عدم قبوله « نظرية الحزب الواحد ، الذى يفرض وصايته على الجماهير ، ويصادر حرية الرأى ، ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية » .

ولهذا - كما قال الرئيس - « فانتى حريص على أن يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية ، تعبر من داخله كل هوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها ، بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية ، والتى يجب ان تتبناها الدولة » ، أى « أن التنظيم السياسى يجب أن يكون بؤرة للحوار ، تنصهر فيها الأفكار المتعارضة ، وتتلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة » . وربط الرئيس بين دروس حرب أكتوبر وبين الحركة المطالبة من الاتحاد الاشتراكى ، مطالبا بضرورة انعكاس المعانى التى تأكدت فى الحرب ، على بنیان التنظيم السياسى وتحركه .

بذور الأحزاب

ورغم أن « ورقة أكتوبر » ، الصادرة فى إبريل ١٩٧٤ ، رفضت فكرة ونظام تعدد الأحزاب ، فإنها تضمنت العناصر التى تنمى بذور انشائها . وأولها : تشجيع التعبير عن « المصالح المشروعة » و « الآراء » و « الاتجاهات » لكل قوة من « قوى التحالف » ، و « تبنى الدولة .. الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية » .

وثانيها : تأكيد أن الثورة وصلت الى مرحلة النظام والاستقرار ، أى أنها انتقلت من « الشرعية الثورية » الى « الشرعية الدستورية » ، مما يعنى استبعاد نظرية « الثورة

المستمرة » ، وبالتالي اسقاط مبرر قيام تنظيم سياسى واحد لضمان استمرار الثورة .

وثالثها : رفض نظرية « الحزب الواحد » ، لأنه « يحرم الشعب . . من ممارسة حريته السياسية » .

ورابعها : تزكية سياسة توسيع نطاق الحريات ، أى « سياسة الانفتاح » ، وهو انفتاح فكرى وسياسى واقتصادى ، يتناقض مع النظام الشمولى ، وتنشأ منه مصالح اقتصادية وتجمعات فكرية وسياسية ، تختلف فيما بينها من ناحية ، وتتعارض مع « تحالف قوى الشعب العاملة » من ناحية ثانية . ولهذا تنبثق منها وتغبر عنها فكرة « التعددية الحزبية » المعبرة عن المجتمعات الحرة ، لا نظام « التحالف بين القوى العاملة » ، المعمول به فى المجتمعات المخلقة وأنظمة الحكم الدكتاتورية .

انتصرنا بالحرية

وهكذا سجلت « ورقة أكتوبر » اتجاهات الحركة السياسية فى مصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن نتائجها رسمت الأساس والطريق للمستقبل . ومن هنا استشعر خبراء السياسة والصحافة أهمية الثقافة الناس حول مبادئها ومعانيها . وكان أشدهم اقتناعا بها وحماسة لها ، هؤلاء الذين اکتبوا بنار الدكتاتورية ، وراوا فى نسيمات الحرية أمل الحياة والمستقبل .

وها هو مصطفى أمين ، يستهل كتاباته فى « الأخبار » ، فى اليوم السابق للاستفتاء على « ورقة أكتوبر » ، ١٤ مايو ١٩٧٤ ، فيقول ان « عقلية ٦ أكتوبر تؤمن بأن من حق هذا الشعب أن يستمتع بكل حرياته ، وفى مقدمتها حرية كل واحد منا فى أن يقول « لا » ! . أثبت العصور أن الشعب الحرا أقوى وأصلب وأشجع من الشعب المقيد بأغلال . وميزة الذين انتصروا فى ٦

أكتوبر أنهم حاربوا وظهورهم محمية بالحرية ، وبالمشورى ،
وبسيادة القانون . وكارته الذين حاربوا فى ٥ يونيو ، أنهم كانوا
خائفين واجفين من الذين يقفون خلفهم يكتبون النفاير السرية
ويكيدون المكائد ، ويلفقون التهم ! . الخائفون لا يمكن أن ينتصروا .
وهذه التجربة التى عاشها الشعب المصرى بعد ١٥ مايو تثبت لكل
شعوب العالم ، أن تمتع هذا الشعب بحريته لا يقل أهمية عن بناء
جيشه . . . وجاء أنور السادات بنظرية . . . وهى اذا كنا نكسرنا
بالقيود ، فإننا نستطيع أن نفتصر بالحرية . فبدأ يحطم السلاسل
والأغلال من أيدي وأقدام هذا الشعب ، فاذا به ينطلق الى
النصر ! . . . ، بينما كانت مراكز القوى ترى أن مزيدا من
البطش والارهاب وكتم الأنفاس وخراب البيوت . . . كفيل بتحويل
الهزيمة الى نصر .

وقال الكاتب ان صانعى هزيمة ١٩٦٧ ، ملأوا السجون
والمعتقلات بعدد مدهل من الناس من كافة الاتجاهات . . . بينما
أغلق الرئيس السادات المعتقلات قبل نصر أكتوبر . . . ولم تشعر
الدولة أنها فى حاجة الى اجراء استثنائى لتحمى ظهر جيش
العبور . . . فوقف الشعب كله يحميه .

وسجل الكاتب تصريح ممدوح سالم - نائب رئيس الوزراء ،
وزير الداخلية - له بأن « مصر لم تقبض على مصرى واحد أو
أجنبى واحد ، قبل المعركة . بل ان مصر لم تقبض على يهودى
مصرى واحد قبل المعركة أو اثناءها أو بعدها . . . » .

وأوضح مصطفى أمين « أن الحكم فى ظل الحرية أصعب
كثيرا على الحكام من الحكم فى ظل الارهاب . . . فما أسهل ان
يمسك الحكام الصغار بالسياط يلهبون بها ظهور الشعب ! . . .
وما أسهل أن يعم الهدوء البلاد اذا قطعنا السنة الناس جميعا .
ولكن من الصعب أن تحكم والناس أحرار ينتقدون الحاكم ،
ويختلفون فى أى قرار يصدر . . . وهذه الأصوات المعارضة التى

يعتبرها الطغاة الصغار ضوضاء يجب اخمادها ، هي في رأيي
موسيقى يجب أن يستمتع الحاكم بسماعها • فهذه الضوضاء
هي دليل الحياة • • •

واستخلص الكاتب من « ورقة أكتوبر » أن « من أبرز
سطورها الايمان بحق هذا الشعب في الحرية والديموقراطية
والعدالة • وأنه من غير الصحيح أن الحرية الاجتماعية تستوجب
الاستعباد السياسى ! ، فليس من المعقول أن أدفع حريتى ثمنا
لرغيف الغيش ! ، وغير معقول ألا ترفع أعلام النصر الا فوق
أعواد المشانق • • • »

وعن ضرورة الحرية للمستقبل ، أكد مصطفى أمين أن
« الانسان المصرى الجديد ، قادر أن يحقق انتصارات جديدة ،
بحريات جديدة • قادر أن ينطلق الى الفجر الجديد بغير قيود
وبغير أوصياء • قادر أن يبنى بلده وهو متحرر من الخوف
والقلق والظلم والظلام ! • »

———— (٣) الصحافة تكشف الخراب الاقتصادي وتنقد خطوات الانفتاح

صاحبت خطوات بناء السلام ، و « الانفتاح السياسي »
خطوات أخرى ناهية « الانفتاح الاقتصادي » ، الذي صيّر
ضرورة اقتصادية لا غنى عنها لانقاذ اقتصادنا من الانهيار ، ثم
العمل لتحديثه وتنميته .

ووقفت الصحافة المصرية موقف الكاشف لأسباب الخراب ،
المساند للتعمير والانفتاح ، الناقدة لخطواتهما .

الانفتاح الاقتصادي

وقد أعلنت الحكومة - لأول مرة - عن اتجاهها لتحرير
الاقتصاد قبل حرب أكتوبر ، في بيانها أمام مجلس الشعب يوم
٢١ أبريل ١٩٧٣ . وتولى شرح هذا الاتجاه والدفاع عنه داخل
المجلس العضوان : محمود أبو وإفبه ، ومصطفى كامل مراد ،
رئيس حزب « الأحرار » ، جاليا .

ثم اشتدت الحاجة إلى « الانفتاح الاقتصادي » بعد الحرب ،
بسبب ما خلفته من آثار اقتصادية سيئة ، قوت الرغبة لدى

القيادة السياسية ، في تضافر كل القوى الوطنية والأجنبية الصديقة ، لإعادة البناء الاقتصادى .

وفى نفس الوقت ، خلق النجاح فى حل المشكلات العسكرية مع إسرائيل ، والاتجاه الى اقرار السلام معها ، مناخا مناسبيا لتشجيع وجلب الاستثمارات الأجنبية الى مصر . ولهذا كان « الانفتاح الاقتصادى » هو « الابن الشرعى » لانتصار أكتوبر (على حد تعبير الدكتور وجيه شندى ، وزير الاستثمار ، فى سنة ١٩٨٣) .

وصارت « لسياسة الانفتاح الاقتصادى » ، أهمية كبرى فى الخطة الاقتصادية الشاملة لمرحلة ما بعد الحرب ، عبرت عنها « ورقة أكتوبر » ، الصادرة فى أبريل ١٩٧٤ ، بقولها ان لدينا قطاعات الاقتصاد القومى الثلاثة : العام والخاص والتعاونى . وبسياسة الانفتاح الاقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية . . فى اطار من التخطيط الذى يرسم أهدافا استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا . . » .

التعمير والقناة

وطبقا لمدى الاحتياجات ، جاءت الأولوية فى التعمير والافادة من مشروعات « الانفتاح الاقتصادى » ، للمناطق التى عانت كثيرا من الاحتلال والتدمير .

فلم تمر غير أيام قليلة على وقف القتال ، حتى بدأت مناقشة خطط التعمير الصناعى والزراعى لصخراء سيناء ومنطقة غرب قناة السويس ، التى تضمنت اقامة المصانع والمزارع والمناطق الحرة ، بالاستعانة بالخبراء ورءوس الأموال الأجنبية .

وعبرت عناوين « الأخبار » - يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٣ - عن ذلك بقولها : « بورسعيد منطقة حرة » . اتفاق تحت قناة السويس

تحمل مياه النيل الى سيناء » . وقالت : « الأهرام » يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ : « خطط صناعية زراعية لتعمير سيناء والقناة » عرض فرنسية لتمويل مشروعات التعمير وإقامة مدن سياحية » . وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، تحدثت الصحيفة عن عرضين مقدمين من الدانمارك والسويد للمساهمة في مشروعات التعمير في مناطق سيناء والقناة والصحراء الغربية . وعن تنسيق التعاون بين مصر والكويت ، في المشروعات الصناعية الكيماوية وبناء السفن .

وأعلن الدكتور عبد العزيز حجازي ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، أمام مجلس الشعب يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، أن مصر أولت اهتماما خاصا لتنمية التعاون الاقتصادي مع أفريقيا ، فاشتركت مع الدول العربية في إنشاء البنك العربي لتنمية أفريقيا . وعقدت مع الدول الأفريقية ١٨ اتفاقا تجاريا . واشتركت في عدة معارض دولية بها . وافتتحت شركة النصر للاستيراد والتصدير ٢٣ فرعا بها .

ونظمت نقابة الصحفيين ، الندوة الدولية الأولى للتنمية والتعمير بالقاهرة ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، بهدف تعميق نظرة الصحفيين والكتاب إلى خطط التنمية والتعمير ، بإعتبارها عملا سياسيا كبيرا لبناء المجتمع وتنمية موارده . وفي افتتاح الندوة ، قال الدكتور محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية ، اننا نعد أولا للدفاع . وما يستلزمه ، ثم للبناء وما يصاحبه ، ونحكم التساند الحيوى بين المجالين . وهو ما فعله الرئيس السادات ، الذي كان يعد للحرب ، وفي نفس الوقت يصدر قوانين للاستثمار والمناطق الحرة والتعمير .

وقام الرئيس السادات في منتصف سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة منطقة القناة ، وتفقد مشروعات التعمير التي اشترك الجيئاب فيها . وعنى بتطهير القناة وفتحها للملاحة . وعقد عدة اجتماعات

مع وحدات قواتنا المسلحة ، وشاهد المواقع الاسرائيلية الحصينة التي استولت عليها قواتنا في الحرب .

ونظرا لما تضمنته هذه الزيارة من أهمية سياسية واقتصادية ، فقد تابعتها الصحف باهتمام بالغ . وأبرزت « آخر ساعة » في ١٨ سبتمبر ١٩٧٤ ، قول الرئيس : « أنا فخور بدور الشباب في التعمير » . وعبرت الصحيفة عن حالة قواتنا المسلحة بعبارة : تمام يا افندم . قواتنا الآن أقوى من يوم ٦ أكتوبر » .

الأجور والأسعار

وقد بدعت الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية ، بعد حرب أكتوبر ونتيجة لها ، إلى اتجاه تكاليف المعيشة للارتفاع بشكل سريع . فحاولت الحكومة والمجلس النيابي التصدي للمشكلة منذ بدايتها . وجرت مناقشة واسعة في مجلس الشعب ، يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، تناولت المقارنة بين الأسعار والأجور وتأثير سياسة « الانفتاح الاقتصادي » عليها ، واقتراح زيادة المرتبات لمواجهة ارتفاع الأسعار .

وتقدم مصطفى كامل مراد ، عضو مجلس الشعب ، ومعه ثلاثون عضوا ، بطلب إلى رئيس المجلس يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، لاجراء مناقشة عامة بالمجلس حول سياسة الأجور والأسعار ، وتبادل وجهات النظر فيها مع الحكومة ، نظرا لتغير الهيكل العالمي للأجور والأسعار وتأثر الاقتصاد المصري به . وقرر المجلس دعوة عدد من المواطنين والمسؤولين ، لاجراء « مناقشة ديمقراطية » في هذا الموضوع .

اهداف الانفتاح الاقتصادي

ولما صدر « قانون نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » - وهو باكورة قوانين « الانفتاح

الاقتصادى ، - برقم ٤٣ فى سنة ١٩٧٤ ، بدأ الاقتصاد المصرى فى التحول من مفاهيم « التخطيط القومى الشامل » ، الى مزيد من جوانب وأساليب « الاقتصاد الحر » .

واستهدفت قوانين وقرارات « الانفتاح الاقتصادى » ، جلب الأموال اللازمة لعلاج مشكلاتنا الاقتصادية ، من مصادر التمويل الدولية ، والمستثمرين العرب والأجانب ، ومدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ورأس المال الوطنى . كما استهدفت تشغيل مصادر الثروة القومية التى عطلتها الحرب وآثارها ، مثل السياحة ، وقناة السويس التى ظلت مغلقة منذ حرب يونية ١٩٦٧ .

الحروب والخراب

ولكن الطريق الى اعادة البناء مع تحرير الاقتصاد ، كانت مزدحمة بالعقبات والمشكلات ، التى نشأت وتراكمت فى العهد الناصرى وبسببه ، وامتدت بحكم الضغوط الاقتصادية والمؤثرات السياسية والنفقات العسكرية ، الى السنوات الاولى من العهد الساداتى .

وبدا الحديث صراحة عن تدهور الاقتصاد المصرى : أسبابه وكيفية علاجه ، بعد الفراغ من حرب أكتوبر ، والاتجاه السريع الى التعمير ، فى ظل الانفتاح السياسى والاقتصادى . فقد ذكرت « ورقة أكتوبر » الصادرة فى أبريل ١٩٧٤ ، أننا تحملنا منذ سنة ١٩٦٧ ، نحو عشرة آلاف مليون جنيه انفاقا عسكريا وخسائر مدنية ، مما تسبب فى انخفاض معدل التنمية وتخريب المرافق الأساسية .

وأوضح الدكتور لويس عوض - في « الأهرام » يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٤ - أن وضعنا الاقتصادي الصعب ، نتج عن « خطاين تورطت فيهما ثورة ١٩٥٢ كلها .. هما استنزاف المجتمع الاستهلاكي ، واستنزاف الحروب الكثيرة » . وقال أنه « قبل أن نفكر في الاستثمارات العربية أو الأجنبية ، أليس من حقا أن نقول لأخواننا العرب : لقد كانت خسائر الوحدة مع سوريا وخسائر حرب اليمن وخسائر حرب ١٩٥٦ ، أخطاء مصرية .. يجب أن تتحمل مضر وخسرها أوزارها .. ولكن فيم كانت حروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ؟ .. ألم تكن من أجل فلسطين ومن أجل أمن المنطقة العربية .. فما بال مصر تحمل عبئه الأكبر في المال والرجال ، وهي أفقر عضو في المجموعة العربية .. ؟ أوليس من العدل أن تشارك مصر بقية الدول العربية ، في دفع فاتورة حروب فلسطين من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ .. وقبل أن نتحدث عن الاستثمارات العربية في مصر المرهقة المستنزفة في سبيل العرب ، أليس من الشرف أن نرد أولا إلى مصر ، ما نزفت من أموال وتعويضات دماء ، لعلها بحيويتها الجديدة تستطيع أن تصون حيوية العرب ؟ .. »

ثم وجه لويس عوض حديثه إلى « أصدقاءنا السوفيت » قائلا : « لقد غمرتمونا بالسلاح لنقاتل حروبنا الفلسطينية والاستقلالية ، ولكم الشكر الجميل . ولكن ، ألم يكن دفاعنا عن الأمن العربي ، واستبسالنا على مدى عشرين عاما حتى لا تقع مصر فريسة لحلف الأطلنطي أو أي حلف استعماري آخر ، عاملا أساسيا في حماية الأمن السوفيتي ؟ .. ومادام أنكم يتوقف على أمننا ، فقد وجب أن تتقاسموا معنا نفقات الدفاع عن الأمن المصري والأمن العربي مناصفة .. »

واستطرد الكاتب قائلا أن « قاتورة أمريكا » طويلة ، وأقل يند فيها هو نصف ما تكيدناه من خسائر ، حتى لا تقع مضر في

قبضة السوفيت * وأشار الى تعويضاتنا المستحقة لدى اسرائيل .
وطالب بعقد مؤتمر دولي لتحديد ديون مصر وتوزيع المسؤولية
عنها .

وأوضح الكاتب أن ارماق الناس بالمصادرة والحراسة
والاعتقال ، فى العهد الناصرى ، جعلهم يتعدون عن المشروعات
الكبيرة الثابتة ، ويقبلون على تبديد أموالهم فيما لا يجدى من
الجماليات ، أو يخفون كنوزهم ، فلم يجدوا أمامهم غير استثمار
الوسطاء والمضاربين فى سوق الاستهلاك ، مجالا لأموالهم .
ودعا الكاتب الرأسماليين المصريين الى الاطمئنان - بعد انتهاء
عهد المصادرات والحراسات - والمساهمة فى المشروعات
الانتاجية . وطالب باستخدام القروض الأجنبية فى الأعمال
الانتاجية الكبرى .

اسباب الهموم

أما الدكتور وحيد رافت ، فقد كتب فى « الأهرام » يوم ٦
ديسمبر ١٩٧٤ ، محاولا الاجابة عن السؤال : « من أين نبدا ؟ »
والى أين ؟ » ، فحدد « قائمة الهموم اليومية المتزايدة » للمواطن
المصرى ، وفى مقدمتها أزمات : الاسكان والمواصلات والتليفونات
والمياه والبزيد والكهرباء والمجازى والدواء والمواد التمرينية والورق .
ونقل المحاصيل وتكدس القضايا بالمحاكم والبطالة . وأرجعها الى
عدة عوامل : اولها : الاهمال واللامبالاة والهروب من المسؤولية
وغياب الذمة والضمير . وثانيها : اشتغالنا بقضية فلسطين
ومضاعفاتها ، وتحملنا العبء الأكبر منها ، واستنزاف دماء
شهادتنا وطاقاتنا ومواردنا وتخریب أجزاء عزيزة من وطننا ،
حتى كدنا نصبح أفقر شعوب المنطقة ، بينما علامات الانتعاش
المادى واضحة فى الدول العربية حولنا : وثالثها : انشغالنا منذ

يولية ١٩٥٢ بتحويل بلدنا من الزراعة الى الصناعة ومن الرأسمالية الى الاشتراكية ، وانصراف زعامتنا الى نشر الثورة والاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على غيرنا ، مما خلق لنا المتاعب ، ورابعها : الزيادة المطردة فى عدد السكان ، بمعدل ٢٦٪ سنويا ، وهى من أكبر المعدلات فى العالم . وقد ارتفعت بتعدادنا الى ٣٦ مليون نسمة .

وأوضح الكاتب تأثير هذه الأوضاع على سياسة « الانفتاح الاقتصادى » ، فحرب مثلا بمدينة القاهرة ، التى ظن البعض أنها فى ظل « الانفتاح الاقتصادى » سوف تنافس غيرها ، لتصبح المركز المالى والاقتصادى والمصرفى فى المشرق الأوسط ، لكنها بعد تجربة قصيرة خيبت هذا الأمل بمزافقها البالية وجهازها الإدارى المتخلف وتكدس سكانها .

الاشتراكية والحرب

وكتب مصطفى مرعى ، الحامى والوزير السابق ، فى « أخبار اليوم » فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « من أجل من خسرت مصر ١٠ آلاف مليون جنيه ؟ » ، يقول اننا سلكنا طريق « الاشتراكية الثورية » ونحن نعلم ما فيه من عسر وارهاق . ومع ذلك لم نتجنب الحرب فى مرحلة التحول الاجتماعى ، كما فعل أئمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والصين . « وتصورنا طموحا أو غرورا اننا نستطيع ان نحارب وأن ندفع عجلة التحول الثورى فى وقت واحد . . وكان حصاد هذه القفزات دمارا فى الاقتصاد وهزائم فى الحروب » . فقد خسرتنا فى حربى ٦٧ و٧٣ نحو ١٠ آلاف مليون جنيه . ونصرف سنويا نحو ١٣٠٠ مليون جنيه - وهو ثلث دخلنا القومى - على الاستعداد الحسكرى ، بالاضافة الى اقساط وقوائد الديون . وقد عطلت الحروب الكثير من قدرتنا على الانتاج ، وخربت المرافق .

وطالب الكاتب بعقد مؤتمر للتضامن العربى ، حتى تتحمل الدول العربية كلها هذه الخسائر ، الناتجة عن الدفاع عن الأمن العربى كله ، قبل أن تدخل مع مصر شريكا فى المشروعات الاستثمارية .

حرق كتاب الجريتل

وفى رأى سعيد سنبل (اخبار اليوم - ٤ يناير ١٩٧٥) ،
« اننا أخطانا عندما منعنا مناقشة مشاكلنا الاقتصادية بحرية ،
وأخذنا نريد أن الاقتصاد المصرى « قوى ومتين » ، رغم المتاعب
والمشاكل التى واجهها ، بسبب عمليات التنمية الواسعة والتدخل
فى اليمن وحرب ١٩٦٧ . وكانت الحكومة فى العهد الناصرى
تفرق الأسواق بسلع استهلاكية وكمالية ، لتسكين الجماهير ،
وصرف انظارها عن المشاكل التى يعانىها اقتصادنا . وظهرت
تناقضات اقتصادية واضحة ، منها الاسراف الشديد فى الانفاق
العام الحكومى والفردى ، رغم فقر الدولة . ولهذا أصيبت
الجماهير بدهشة عندما أعلن الرئيس السادات مؤخرًا ، أن
الاقتصاد المصرى كان مهدداً بالانهيار فى ٦ أكتوبر . »

وأكد الكاتب أن علماء الاقتصاد منعوا من ابداء آرائهم .
ونذكر حادثة منع صدور كتاب الدكتور على الجريتل ، الخبير
الاقتصادى المصرى العالمى ، عن الاقتصاد المصرى فى السنوات
من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ . وقال ان « مراكز القوى » الناصرية ،
استولت على نسخ الكتاب قبل توزيعه وأحرقتها ، لأنه يوضح
حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى مصر . »

وطالب سعيد سنبل « المجلس القومى للإنتاج » ، بدراسة
قضايانا الاقتصادية بالعلم ومناقشتها بالصراحة ، ووضع سياسة

اقتصادية بعيدة المدى ، تلتزم الوزارات بتنفيذها حتى لو تنير
الوزراء .

الظواهر السلبية

وقد صاحبت « الانفتاح الاقتصادى » ظاهرة استهلاك جانب
كبير من رموس الأموال فى استيراد سلع استهلاكية كثيرة ، لها
مثل من المنتجات المصرية . بجانب أن الأجهزة الاقتصادية
الحكومية ، لم تكن مهياة فكريا ولا ثانيا بصورة كاملة لتنفيذ
سياسة الانفتاح ، فتسببت فى كثير من المراحل فى عرقلتها . وفى
نفس الوقت ، لم تستطع أجهزة الضرائب والمحاسبة والمراقبة ،
ملاحقة خطوات النشاط الاقتصادي الجديد والكبير . فوجد ذوو
النفوس الضعيفة فرصتهم لمخالفة القوانين والقرارات ، وهضم
حقوق الدولة ، والاضرار بالمصالح الاقتصادية للمواطنين .
وظهرت « للانفتاح الاقتصادي » آثار تضخمية فى أسعار السلع
والخدمات . وتفاوتت الدخول لدى الأفراد بشكل كبير .

غير أن الظواهر السلبية التى صاحبت خطوات « الانفتاح
الاقتصادى » ، لم تنبع من « جوهر سياسة الانفتاح » ، بل نتجت
عن أخطاء تطبيقها وتنفيذها . وقد تنبه المسئولون ، وفى مقدمتهم
الرئيس السادات ، لهذه الظواهر ، وعملوا لمعالجة أسبابها
ومحاصرتها وعلاجها .

ففى « ورقة أكتوبر » الصادرة فى ١٩ أبريل ١٩٧٤ ، لمس
الرئيس السادات جانبا هاما من مشكلات « الانفتاح الاقتصادي » ،
عندما أقر « بأننا لم ننف دائما باحتياجات القطاع الخاص ، ولم
نوفر له الظروف التى تشجعه على مضاعفة نشاطه الانتاجى » .
ثم ان تعاقب القرارات والتصرفات المتناقضة بشأنه ، قد عطّل
فاعليته كطاقة انتاجية ، فصرفه الى استثمارات طفيلية ، وأوجد
لدى أصحابه أنماطا استهلاكية مسرفة ، حين كانوا لا يجتدون

سبيلا الى استثمار ما لديهم فى انتاج مستقر « • وأعلن الرئيس أنه « آن الأوان لأن تختفى هذه الظروف نهائيا » • وحدد العلاج فى « أن يجد القطاع الخاص من الاستقرار الفعلى والتشجيع ، ما يشجعه على الاندفاع بأقصى ما لديه فى مجال الانتاج وسد حاجات المجتمع » •

ولكن الظواهر السلبية استمرت • وتحدث الرئيس يوم ١٤ أبريل ١٩٧٥ ، عن تراكم بعض الثروات من أعمال طفيلية ، وقال : « اننى لست ضد أن يكسب أحد بجهده ما يستحق • ولكننى على اليقين ضد أن يكسب أحد على حساب غيره من الناس ، أو استغلالا لظروف الناس • • ذلك فساد لا أقبل به ، وذلك افساد لا يقبل الشعب به • وسوف أقاومه وسوف يقاومه الشعب معى » •

وبصراحة عبر الرئيس عن احساسه بأن « موجة غلاء الأسعار قد زادت عن كل حد يمكن احتمالها » • وقال : « اننى أفهم أن موجة ارتفاع الأسعار هى موجة عالمية ، ولكننى لا أريد أن تكون عالمية موجة ارتفاع الأسعار ، ساترا نخفى وراءه أسباب قصورنا ونكتفى بإبداء المذذر عن ايجاد الحل » •

ثمار الانفتاح

ورغم ما صاحب سياسة « الانفتاح الاقتصادى » من ظواهر سلبية ومشكلات ، فقد نجحت فى انقاذ اقتصادنا من الانهيار • وأفلحت فى علاج كثير من مشكلات الصناعة والزراعة والتجارة • وترتب عليها تحول الاقتصاد المصرى الى التعامل والاعتماد على دول العالم الغربى ، بدلا من دول الكتلة الشرقية ، فى المجالات المدنية والعسكرية أيضا ، مما أتاح خطوات أوسع ناحية التطور والحدثة • وافتتحت قناة السويس للملاحة فى ٥ يونية ١٩٧٥ ، بعد ثمانى سنوات من اغلاقها • واتجهت الحركة السياحية الى الانتعاش ، فتضاعفت موارد الدولة من هذين المصدرين المهمين للنقد الأجنبى •

— (٤) حرية الرأي والصحافة •• بين مصدق ومكذب

شهد عالم الصحافة المصرية في سنة ١٩٧٤ ، عدة خطوات سريعة متناسقة ، تؤدي كلها إلى انفراجة في حرية التفكير والتعبير ، تصانده وتناسب وتتوازي مع الخطوات الأخرى المتقدمة على طريق بناء السلام ، و « الانفتاح » السياسي والاقتصادي ، داخل البلاد ، وفي علاقاتها الخارجية •

وتنفيذا لخطوات الإنفراجة الصحفية ، أصدر الرئيس أنور السادات ، بصفته رئيسا للجمهورية ورئيسا للإتحاد الاشتراكي العربي ، عدة قرارات أزال القيود ورفعت المظالم وأعادت الحقوق وصححت الأوضاع الخاطئة ، التي عانت منها الصحافة المصرية طوال سنوات الحكم الشمولي وفي أعقابها ، وبسبب الحرب ودواعيها •

ثورة في الصحافة

وفي المقدمة جاء قرار الرئيس ، الذي بدأ تنفيذه يوم ٩ فبراير ١٩٧٤ ، بإلغاء الرقابة التحفظية الحكومية المباشرة

المفروضة على الصحف المصرية • وأعقبه إلغاء الرقابة على
برقيات الصحفيين الأجانب يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٤ • ثم رفعت
الرقابة عن الصحف والكتب الأجنبية الواردة الى مصر ، ابتداء
من ٨ مارس ١٩٧٤ • فأخذت الأنباء والأفكار تتدفق في اتجاه
مزدوج خروجاً من مصر ودخولاً إليها ، دون قيود ، باستثناء
ما يمس الأمن والدين والأخلاق •

وفي نفس الوقت جرى تغيير هائل في شأغلي المناصب
الصحفية المؤثرة • فقد صدر قرار الإفراج عن مصطفى أمين •
في ٢٧ يناير ١٩٧٤ ، وأعقبته عودة شقيقه على أمين من لندن •
وفي ٢ فبراير ١٩٧٤ ، عين محمد حسنين هيكل ، مستشاراً
صحفياً لرئيس الجمهورية ، وترك « الأهرام » ليتولى ادارته
وتحريره الدكتور محمد عبد القادر حاتم وعلى أمين • وانضم
جلال الدين الخمامصي الى رؤساء تحرير « الأخبار » ، في يوم
٢٦ مارس ١٩٧٤ • ثم عاد أحمد أبو الفتح ، رئيس تحرير
صحيفة « المصري » المخلقة منذ مايو ١٩٥٤ ، الى أرض الوطن
يوم ٣٠ أبريل ١٩٧٤ ، وسمح له بالكتابة في صحف « خسار
اليوم » ، كما سُمح لكثير من الكتاب المبعدين منذ سنة ١٩٥٤
ومنهم الدكتور وحيد رافت •

ومع اتساع الخطوات ناحية تحرير الصحافة ، أعيد •••
الأوضاع في المناصب الصحفية العليا • ففي ٢٤ مايو ١٩٧٤ ،
اختير أحمد بهاء الدين رئيساً لتحرير صحيفة « الأهرام » ،
التي تركها على أمين ليتولى مجلس إدارة « أخبار اليوم » ،
ويتولى مصطفى أمين رئاسة تحريرها • وعين مصطفى بهجت
بدوي رئيساً لمجلس إدارة « دار التحرير » ، وعبد الرحمن
الشرقاوي رئيساً لمجلس إدارة « روز اليوسف » • وفي ١٢ مارس
١٩٧٥ ، تولى احسان عيد القدوس رئاسة مجلس إدارة

« الأهرام » ، وعين على حمدي الجمال رئيسا لتحريرها .
واختير عبد المنعم الصاوي رئيسا لمجلس إدارة « دار التحرير » ،
ومحسن محمد رئيسا لتحرير « الجمهورية » .

وقد أحدث الغاء الرقابة على الصحافة المصرية والمطبوعات
الأجنبية ، مع عودة الصحفيين والكتاب المبعدين والممنوعين من
الكتابة ، وتوليهم أعمالا مؤثرة في الممارسة الصحفية ، تحولا
هاما في أوضاع الصحافة المصرية واتجاهاتها ، أثر فيه وقاثر
به المناخ السياسي والاقتصادي العام ، المتجه في أكثر عناصره
الى أسس أنظمة الحكم الحزبة .

ومع إثارة القيادة السياسية - بعد نصر أكتوبر ، واستنادا
اليه - لقضايا : الديمقراطية ، الحرية السياسية ، دولة المؤسسات ،
تقنين الثورة ، سيادة القانون ، الانفتاح السياسي والاقتصادي ،
تطوير التنظيم السياسي . . ورفع شعاراتها . . فقد وجدت
الصحافة المصرية ، الفرصة سانحة أمامها لمناقشة كافة القضايا ،
خاصة أن قياداتها وأقلامها المتجددة ، كانت مشوقة - بحكم
تجاربها السابقة - الى الديمقراطية نظاما للحكم ، والى الحرية
أسلوبا لممارسة التفكير والتعبير والكتابة .

رسائل القراء

وكان الحاكم الفرد ومراكز قواه ، قد منعوا نشر الأبواب
التي يجررها القراء على صفحات الصحف ، لما قد تتضمنه من
آراء حرة ونقد لأجهزة الحكومة ورجالها . فلما عاد مضطفا
وعلى أمين الى عملهما ، عمدا الى افساح المجال أمام أقلام القراء
من المتخصصين والعامة .

ومهد على أمين لذلك ، في « فكرة » - بالأهرام يوم ٢٥
مارس ١٩٧٤ - عندما نصح محرري الصحف بالا يحتكروا

صفحاتها ٠٠ وبأن يفسحوا مكانا لآراء الشعب ولو اختلفت مع آرائهم ٠٠ « فان حرية الصحافة ليست حرية الصحفيين وحدهم ٠٠ وانما هي حرية كل الشعب ، ومن بينهم الكتاب ورجال الصحافة » .

وبدا الكاتب وشقيقه مصطفى أمين ، تنفيذ هذه النصيحة ، بعد عودتهما الى دارهما « أخبار اليوم » في ٢٤ مايو ١٩٧٤ . فقد انتشرت على صفحات صحفها المواد التي يحررها القراء بحرية وصراحة . وعادت الى الظهور تدريجيا ابواب رسائل القراء . ففي ٨ يونية ١٩٧٤ ، بدأ ظهور باب « عزيزتي أخبار اليوم » . وفي ١٧ يولية ظهر باب « الى محرر الأخبار » . واقتدت « الأهرام » بهما ، فأعادت للظهور باب « يريد الأهرام » ، ابتداء من ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ .

ثم انتشرت ابواب رسائل القراء تدريجيا في سائر الصحف ؛ وقطعت شوطا طويلا في نقد أعمال الحكومة والقطاع العام ، وفي مناقشة كافة المشكلات بشجاعة .

الشك في حرية الصحافة !

وفي مستهل عهد الصحافة المصرية بالحرية ، بعد طول غياب ، لم يصدق القراء جدية وواقعية النقد الصحفي لأعمال السلطة التنفيذية والتنظيم السياسي . وظن البعض انه عملية تمثيلية متفق عليها مسبقا بين الحكومة والصحف ، لاليهام بأن الصحافة صارت حرة بالفعل ، فيصدق الناس كل ما تقوله في تأييد الحكومة !

وفي هذا المعنى كتب مصطفى أمين - في « أخبار اليوم » في ٨ يونية ١٩٧٤ - يقول ان « بعض الصحفيين أنفسهم

لا يصدقون أن الرقابة ألغيت ، وبعضهم يظنون أنها مصيدة
لاصطياد الذين يخالفون الحكومة في الرأي ، وبعضهم بلع رقبيا
في داخله فأصبح يشعر بالرقابة في دمه ، وأصبح للرقابة
سلطان وهمي على قلمه .

ولم يكن رفع الرقابة الصحفية وتحرير الأقلام موضع
شك لدى المصريين وحدهم ، بل كان هدفا لحملات التشكيك الموجهة
من خارج البلاد ، مما دفع المسئولين عن الصحافة وأجهزة الاعلام
الى الشرح والتوضيح .

فقد جرى حوار بين الدكتور كمال أبو المجد ، وزير
الاعلام ، ومحمود عوض المحرر في « أخبار اليوم » - في آخر
أغسطس ١٩٧٤ - استهله المحرر بسؤال يقول : « بعد أن تحققت
حرية الصحافة في مصر ، هل تجد في هذا عبئا عليك كوزير ، أم
عونا لك ؟ » . فرد الوزير قائلا : ان الحملات ضد مصر تناولت
كل شيء يجري فيها ، بما في ذلك رفع الرقابة عن الصحف ،
الذي نفذ منذ ٩ فبراير ١٩٧٤ . فقالوا ان الرقابة .. ألغيت
في الظاهر .. ولكن الصحافة ما تزال موجهة . واننى كوزير
للاعلام ، أؤكد اننى لا أعرف ما تحمله الصحف الا بعد طبعها .
وربما أجد في الطبعة الأولى ما يحتمل المراجعة ، ليس اختلافا
في الرأي مع أصحابه ، وانما لما قد أقدره من أن المصلحة العليا
قد تقتضى تأجيل نشر بعض الأشياء . وكل ما يحدث حينئذ ،
هو اننى أتصل برئيس التحرير وأتشاور معه في الأمر . وتبقى
الكلمة في النهاية له ، لأنه صاحب الأمر ، والمسئول امام الرأي
العام .

وعن شعوره وموقفه مما تنشره الصحف من نقد ، قال
وزير الاعلام : « ان الصحافة عاشت في ظل رقابة مستمرة
سنوات طويلة .. وحينما رفعت ، كان الأمر يحتاج الى تكيف من

الجميع على الحرية الجديدة . اننى لا أنكر أن بعض النقبيد يتجاوز الإصلاح الى التجريح . ولا أنكر أيضا أن المسألة فى النهاية تحكمها تعليمات الرئيس السادات لنا جميعا : ان أحدا فى مصر لا يعلو فوق مستوى النقد . ان النقد واجب والكلمة أمانة . ان علاج مشاكل الحرية هو بمزيد من الحرية » . وأكد وزير الاعلام « أن ما خسرت مصر فى ظل الرقابة على الصحافة ، كان أكبر وأفدح بكثير جدا مما يمكن أن تخسره مصر فى ظل حرية الصحافة » .

وفى الممارسة العملية لهذه السياسة ، روى وزير الاعلام أن إحدى الصحف نسبت إليه تصريحات لم يدل بها ، فى اجتماع بالاتحاد الاشتراكى ، مما خلق بلبلة واسعة داخل جهاز الاعلام المسئول عنه . وكل ما حدث هو أنه أرسل تصحيحا الى الصحيفة ، برجاء نشره ، وهو ما حدث فعلا . وأوضح الوزير أن « هذا هو كل ما فعلته ، وهو ما أعتقد أنه كل ما أملكه » .

تجربة مصر الديمقراطية

ولما تعرض الاتجاه الديمقراطي للتشكيك فى حقيقته وضرورته وجدواه ، كان رأى مصطفى أمين - الذى عبر عنه فى « أخبار اليوم » يوم ١٧ أغسطس ١٩٧٤ - هو أن « الديموقراطية والحرية وحدهما هما اللذان يضمنان لهذا الشعب كل حقوقه » . وليست مهمة الحاكم أن يضمن الديموقراطية ، وإنما هى مهمة الشعب أن يحافظ على حرياته ، وأن يتمسك بها ، وأن يصارب من أجلها وأن يموت فى سبيلها . . ، حتى يستحيل على الحاكم أن يحرمه منها ، بأى حجة ، ولأى سبب .

وطالب مصطفى أمين بأن « نترك الأمة تتحرك كما تشاء . . . » وأوضح أنها « قد تسقط . . . ولكنها ستقف بعد ذلك على قدميها » .

وتزاول السير من جديد • وقد تخطىء اختيارها مرة أو مرتين ، ولكنها سوف تستفيد من أخطائها ، كما حدث فى كثير من الأمم والشعوب • أما القول بأن هناك شعوبا تستحق الديمقراطية وشعوبا لا تستحقها ، فهو اهدار لقيمة الانسان المصرى الذى عرف الحضارة منذ سبعة آلاف سنة • وغير صحيح أن الحرية تصلح للأغنياء ولا تصلح للفقراء • ان أفقر بلد فى العالم - وهى الهند - فيها حرية وفيها ديموقراطية • وقال الكاتب بصراحة : « ان الديمقراطية لها أخطاء ، ولها أخطاء كبيرة ، ولكن أكبر خطأ للديمقراطية اقل ضررا من اصغر جريمة للدكتاتورية » •

وقد عارضت « اخبار اليوم » القول « ان مصر لا تصلح للديمقراطية » • وقالت انها نجحت فى تطبيق الديمقراطية منذ خمسين عاما ، فهل كانت تصلح لها فى ذلك الوقت ، ولا تصلح لها اليوم ؟ • وقدمت الصحيفة دليلا على صحة قولها ، صفحة « من تاريخ مصر الحديث » كتبها الدكتور ضياء الدين الرئيس ، يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ ، عن باكورة نتائج ثورة ١٩١٩ ، وهو « برلمان مصر الاول • • » ، الذى افتتح يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ ، فى عهد « وزارة الشعب » برئاسة سعد زغلول •

وبين الكاتب مدى النزاهة التى وصلت اليها عملية الانتخاب، حتى أن رئيس الوزراء يحيى ابراهيم الذى أجراها ، يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، سقط فى دائرته ، بينما فاز الوفد بزعامة سعد زغلول بأكثر من تسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب • وطبقا للدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، لم يكن هناك بد امام الملك فؤاد من أن يدعو زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة • فألفها سعد زغلول يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ • وكانت أول وزارة تتولى الحكم بإرادة الشعب • وصار الملك - تنفيذا للدستور - هو الرئيس الرسمى للدولة « يملك ولا يحكم » • ويانعقاد البرلمان

اكتمل الشكل الدستوري للدولة ، وتمسكت كل السلطات بحقوقها الدستورية ، ووجدت المعارضة ، ونظر البرلمان فى السياسة العليا وحصير البلاد ، فتأكد أن أبناء مصر قادرون على تولى أمورهم بأنفسهم .

حرية المناقشة

ولما اتسعت دائرة ممارسة الحرية ، لتشمل المناقشة داخل مجلس الشعب ، فى كافة الموضوعات وخاصة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، كتب مصطفى أمين على صفحات « أخبار اليوم » يسجل هذه الظاهرة الجديدة ويساندنها .

ففى آخر أغسطس ١٩٧٤ ، قال أن « الشعب يملك حريته كاملة فى تحديد مصيره ، وفى تقرير نظامه ، وفى اختيار حكامه ، وفى وضع دستوره . ونحن اليوم نعبّر عبورا جديدا لا يقل أهمية عن عبور ٦ أكتوبر . نعبّر الى عصر ديموقراطى تصبح فيه كل الحقوق للشعب » . وأشار الكاتب الى دور الرئيس السادات قائلا انه أثبت أنه « يقدر تماما أن هذا الشعب يستحق كل الحرية . . بعد أن حرم فى عهد مراكز القوى من كل الحرية . . » .

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ ، أوضح مصطفى أمين أنها المرة الأولى التى يقف فيها « أصحاب الرأى فوق المنابر ، ويعلنون آراءهم بلا خوف ولا رهبة ، بغير أن يخشوا أن يجدوا أنفسهم فى اليوم التالى فى معسكرات الاعتقال » . وقال انه « من الطبيعى أن تختلف الآراء ، فهذا الحوار الصريح هو الطريق نحو الحقيقة . ولا يستطيع الشعب أن يختار طريقه بغير أن تضاء كل الأنوار » .

ولم يفت الكاتب أن يسجل أن الاتحاد الاشتراكي هو الذى يملك الصحف التى تهاجمه ، وتنشر فيها المطالبة بالغائه ! . وربط مصطفى أمين بين نصر أكتوبر ، وممارسة الحريات ،

فقال ان « الشعب اليوم يزاول حرياته » انه عبر الخوف عندما
عبر اكتوبر « عرف نفسه عندما عرف النصر » .

وافادة من خبرته السياسية الطويلة ، أكد الكاتب ان الحاكم
يفيد أحيانا من الراى الذى يخالفه ، أكثر من الراى الذى يؤيده .

وبعد مرور سنة على نصر اكتوبر ، رُصد على أمين - فى
« فكرة » فى « الأخبار » يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٤ - الخطوات التى
انجزت على طريق الحرية ، انطلاقا من النصر العسكرى ،
فقال : « بعد ان كنا نعيش فى اقفاص حطمتنا القيود ، وكسرنا
السلاسل ووفرنا الحريات ، واعدنا للعدالة سلطانها والمثل
العليا احترامها وقداستها » وبعد ان كان التفكير جريمة ، أصبح
الحاكم يطلب من الشعب ان يفكر معه ، ويقرر معه .. وبعد ان
كان التصفيق ضريبة يومية ، أصبح النقد حقا مقدسا لكل
فرد » .

· القراء والديمقراطية ·

وظلت الديمقراطية وحرية الصحافة الوليدة ، موضوعا
مطروحا للمناقشة ، بين مصديق ومكذب ، مؤيد ومعارض .
وشغلت الرسائل التى تدور حوله جانبا كبيرا من باب « عزيزتى
أخبار اليوم » - فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ . فقد قال قارئ من
القاهرة : ان الحرية التى تتمتع بها رهن ببقاء الرئيس السادات .
نريد حرية على أسس ثابتة .

وتساءلت قارئة من قنا : ما هو الضمان الا يثب الى الحكم
بعد انور السادات ، مغامر يحكم مصر بلا دستور وبلا حرية
وبلا قانون ؟ وأجابت « أخبار اليوم » : الضمان هو الديمقراطية
وحرية الصحافة وسيادة القانون . وقبل كل شيء ، الضمان هو

أن يدافع الشعب عن حرياته ويموت من أجلها ، ولا يفرط فيها
مهما كان السبب .

وقال قارئ من الجيزة : لا أصدق حرية الصحافة كما
تدعون ! . والدليل أنني رشحت نفسي في سنة ١٩٦٤ لرياسة
الجمهورية ، فاعتقلت . هل تستطيع صحافتنا « الحرة » ذكر
ذلك ؟ .

وطالب قارئ من القاهرة ، بأن تبدأ الصحافة تقليدا
جديدا في نهاية عام ١٩٧٤ ، هو محاسبة الحكومة على تصريحات
الوزراء طول السنة ، حتي تأتي الأعمال قبل الأقوال .

وسأل قارئ من القاهرة : لماذا لا تصدر صحيفة
« المصري » في عهد الحرية ؟ . فأجابت « أخبار اليوم » أن أحمد
أبو الفتوح يفكر في إصدارها .

وسأل قارئ من بيروت : متى تعود مجلة « الحرية » التي
لم تصدر منها سوى عدد واحد ؟ . فأجابت « أخبار اليوم » أن
المجلس الأعلى للصحافة هو الذي سيصدر التصريح بإصدار
الصحف ، وأن محمد صبيح سيتقدم بطلب إصدار المجلة باسم
« تعاون الحرية » .

وتساءل قارئ من الاسكندرية : هل لديكم الشجاعة أن
تنشروا أنني لا أوافق أن يرأس الرئيس أنور السادات ، المجلس
الأعلى للصحافة ؟ .

وكتب قارئ من مونتريال في كندا ، أنه وصله خطاب
من مصر يوم ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، وعليه خاتم رقابة البريد التي
قيل أنها ألغيت ، فكيف حدث هذا ؟ .

النكات السياسية

وعلى أية حال ، فقد حدث نتيجة لاتساع دائرة الحرية فى التفكير والتعبير بكافة الوسائل ، أن اختفى الكثير من النكات السياسية •

وسجل على منصور المحامى هذه الظاهرة - فى « أخبار اليوم » فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ - وقال ان « سوق النكت » قد أقفرت ، بعد أن ساد الاطمئنان وشاعت الحرية ، لأن « اطلاق النكات هو البديل لعدم مكنة الاقصاص فى حرية ، وأنه طالما اطمأن التعبير علانية ، فقد توارى التلميح تورية » • وأشار الكاتب الى بحث علمى خلص الى أن الشعب المصرى شعب حزين باك ، بسبب ما عاناه طويلا من حكم استعمارى أو استبدادى حرمه من حرية الرأى والتعبير ، لما يراه فى حرية الرأى من حرب على الاستعمار والاستبداد • ولهذا اتخذ المصريون من النكات ، وما تتضمن من توريات ، وسيلة للتعبير عما يدور فى خلداهم وصدورهم • ومع توالى الأيام صارت من طباعهم وسماتهم • وأثبت البحث أن النكات السياسية بالذات تستفيض أو تنقلص ، وفقا لمبلغ كبت حرية الكلمة أو اطلاقها •

— (٥) الصحافة تقضج جرائم « مراكز القوى » • • وتسائد حقوق الانسان

اقتضت مناقشة الحلول المطروحة لكافة المشكلات الوطنية،
فى حرية واسعة ، أتاحها المناخ السياسى الجديد عقب نصر
أكتوبر ، البحث عن منشأ المشكلات ومتابعة أسبابها وتطوراتها
ونتائجها •

ولما كانت أغلبية جذور هذه المشكلات ، نابتة مع قيام
« حركة الجيش » سنة ١٩٥٢ ، نامية مع تطور « العهد الثورى » ،
ناضجة الثمار فى أواخره ، فقد تعرضت « تجربة ثورة ٢٣
يولية » ، وممارسات قادتها وأعضاء حكوماتها ، لعملية نقد
واسعة النطاق ، كانت الأولى من نوعها منذ انتهاء أزمة مارس
١٩٥٤ ، ووقوع البلاد فى قبضة الحاكم الفرد ، الذى قيد
الحريات وكسر الأقالم •

وبفضل رفع الرئيس السادات شعار الديمقراطية ، منذ
بداية عهده ، واتخاذة عدة خطوات عملية لاقامة دولة المؤسسات
وسيادة القانون • ويفعل الدوافع النفسية والسياسية لدى رواد

الفكر والصحافة الذين أضرروا بقسوة فى العهد الديكتاتورى ، ثم تقلدوا مناصب صحفية مؤثرة مع الانفراجة الديمقراطية والصحفية ، عقب حرب أكتوبر .. فقد تصدرت قائمة المشكلات المثارة ، مسألة رفع المظالم ، وتضميد جراح ضحايا الحكم الفردى ، وإقرار القانون ، وصيانة حقوق الانسان وحرياته .

وحققت الصحافة المصرية نجاحا ملحوظا فى رصد ظاهرة « ضحايا الثورة » ، ومتابعة مفرداتها ، وتحديد المسئولية عنها ، بفضل رسائل القراء ، وروايات الشهود ، وكتابات المحررين ، وتقارير المتخصصين .

« عزيزتى أخبار اليوم »

فقد كشفت رسائل القراء المنشورة فى « عزيزتى أخبار اليوم » ، الكثير من المظالم التى زخر بها العهد الناصرى ، ثم رفع أكثرها فى مستهل العهد الساداتى ، ولكن أثارها امتدت الى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ففى ١٩ أكتوبر ١٩٧٤ ، تساءل قارئ من ملوى : أين محمد شوكت التونى المحامى ، الذى اعتقل ووضعت ممتلكاته تحت الحراسة ، لأنه دافع عن عدد من الأبرياء أمام « محكمة الدجوى » ؟ . وأجابت « أخبار اليوم » أنه يؤلف كتابا عن هذه المحكمة .

ومن سمنود بعث قارئ يسأل : لماذا فصل من جامعة القاهرة الدكتور ابراهيم عبده أستاذ الصحافة ، ومؤلف كتابى « نفاقستان » و « الوسواس الخناس » ؟ . فأجابت « أخبار اليوم » أنه فصل فى يناير ١٩٥٣ . وحكم مجلس الدولة فى يناير ١٩٥٧ ببطالان قرار فصله ووصفه بالتعسف . ولما صدر القانون

٥١ لسنة ١٩٧٤ ، بإعادة أساتذة الجامعة المفصولين بغير الطريق .
التأديبي ، رد إليه اعتباره وجميع حقوقه .

• وكتب قارىء من القاهرة أن الدكتور اسماعيل محرز استاذ
الجراحة بكلية الطب بجامعة القاهرة ، طردته « مراكز القوى »
من وظيفته ، ولم يعد أحد يذكره . وطالب القارىء بانضافه
ومنحه احدي جوائز الدولة ، وانشاء قاعة باسمه فى كلية الطب .

وتظلم قارىء من مصر الجديدة قائلاً : رفعت الحراسة عن
مصنعنا منذ ١٩٦٨ . . ونحن نحاول استلامه حتى اليوم ، دون
جدوى ! •

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » - يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٤ -
كتب قارىء من الاسكندرية أن الدكتور الجراح هاشم المنيرى ،
خطف طائرة الى السعودية باستخدام مسدس أطفال ، لأن
« مراكز القوى » منعتة من السفر الى لندن للحصول على شهادة
الزمالة ، فحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . ورجا القارىء
العفو عن الجراح بعد أن أمضى ٥ سنوات فى السجن ، وتسائل :
هل يصرف له معاش ؟ فأجابت « أخبار اليوم » أنه صدر قرار
جمهورى بصرف معاش استثنائى لأسرته قدره ٤٠ جنيهاً ،
اعتباراً من أول أغسطس ١٩٧١ .

وفى نفس اليوم ، تسائل عيسى متولى « أشهر قارىء
صحف فى مصر » : لماذا أبعدت « مراكز القوى » الانذاعية الناجحة
آمال فهمى عن الميكروفون ؟ • وأى جريمة ارتكبتها ؟ • أقول
هذا بعد أن أمر وزير الاعلام بعودتها للعمل بعد غياب ٨ سنوات ! •

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، كتب
قارىء من القاهرة ، أن الدكتور محمد سليمان كان قنصلاً عاماً
فى أثينا وفرنسا وبلجيكا . وعند عودته الى مصر سنة ١٩٥٧ ،

قبض عليه فى المطار ، وأودع السجن دون محاكمة ولم يخرج منه لأنه قتل . أما التهمة التى وجهت اليه فهي أنه صافح محمود أبو الفتح صاحب « المصرى » فى جنيف ! . وعلقت « أخبار اليوم » بأن قرييه اللواء أحمد عبد الرازق من قواد الطيران السابقين ، أكد أنه مات من شدة التعذيب .

وفى نفس اليوم ، سأل قارئ : هل تعلم أن الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب رئيس الوزراء الحالى لشتون الأزهر ، كان مسجوناً فى السجن الحربى سنة ١٩٦٢ وسلطت عليه الكلاب البوليسية ؟ .

وكتب قارئ من طنطا : هل لديكم الجراءة أن تقولوا أن الدكتور كمال أبو المجد وزير الاعلام ، كان مسجوناً بلا جريمة فى السجن الحربى ومعتقل القلعة ؟ ؟ .

وقال محمد عبد الله السمان ، الكاتب الإسلامى : قضيت ٦ سنوات معتقلاً فى مزرعة طرة من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧١ ، دون أن يوجه لى سؤال واحد . وسمعنا بعد ٣ سنوات من اعتقالنا بصدور قرار اعتقالنا . وأنشئت محكمة للتظلمات ، لكنها لم تقبل الا القليل منها . وفوجئت بإعادة التحقيق معى فى كتابى الذى طبع عام ١٩٥٠ .

وكتب قارئ من الاسكندرية ، أن قانون ١٩٦٥ يمنع استجواب النيابة العامة للذين تولوا التعذيب فى السجون ، لأنهم عسكريون يختص باستجوابهم المدعى العسكرى . . مما يخرق الدستور وأبسط قواعد العدالة . فطلبت « أخبار اليوم » من مجلس الشعب والمحكمة الدستورية العليا إلغاء هذا القانون غير الدستورى .

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » ، المنشورة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، سأل قارئ من القاهرة : لماذا سجن النائب سيد جلال

فى السجن الحربى ، وكيف ؟ ، رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية ؟ .
واجابت « أخبار اليوم » : قبض على نائب باب الشعرية فى
فبراير ١٩٦٦ ، ووضع فى زنزانة فى السجن الحربى دون تحقيق
لمدة ١٤ يوما ، لأنه قدم سؤالا فى مجلس الأمة يقول : لماذا لم
يدفع أحد الوزراء ثمن الأثاث الذى اشتراه لمنزله من محلات
« بونتريمولى » التابعة للقطاع العام ؟ وكان الوزير أحد كبار
مراكز القوى ! .

وفى رسالة من أسيوط ، روى قارئ قصة المستشار محمود
عبد اللطيف ، وكيل وزارة الأوقاف ، الذى قبض عليه لأنه طالب
فى مجلس خاص ، بضرورة محاكمة المسؤولين الحقيقيين عن
هزيمة يونية ، وقدموه الى محكمة الجنايات بتهمة قلب نظام
الحكم ، فحكمت ببراءته . لكن الأمر صدر باعتقاله وبرفت
المستشارين الثلاثة الذين حكموا ببراءته . وكتبت « مراكز
القوى » على ملف اعتقاله « يبقى فى المعتقل الى أن يموت » .
ولكن أنور السادات أفرج عنه .

وقال قارئ من السعودية انه منذ مدة قابل فى شارع
الملك فيصل فى الرياض ، خلال نصف ساعة ، عشرين عالما
مصريا ، تركوا مصر لأنهم لم يجدوا الأمان والدخل الكافى .
والآن توفر فى مصر الاطمئنان والحرية ! .

وكتبت قارئة من الاسكندرية ، أنه لولا « مراكز القوى »
لما « طفش » شبابنا وعلمائنا الى أوربا وأمريكا ، ولما عشق
المصريون الهجرة لأول مرة ، ولما اعترفت الدنيا بالعلماء
المصريين . اذكروا محاسن الدجوى والمعتقلات والارهاب والرقابة
الصحفية ! .

وأكد قارئ من القاهرة ، أن بقايا « مراكز القوى » ما تزال
موجودة فى الدولة . وطالب بإبعادها عن المناصب الحساسة .

وتساءلت قارئة : لماذا لا تؤلف لجنة برلمانية للتحقيق في
« النهب » الذي حدث للأشياء الموضوعة تحت الحراسة .

وأكدت قارئة أن القرار الجمهوري الصادر في سنة ١٩٦٠
بالغاء مصادرة أموال السياسيين ، لم ينفذ حتى اليوم ! .

وطالب قارئ من الاسكندرية بالغاء محاكم أمن الدولة
العليا والاكتفاء بمحاكم الجنايات . . أو السماح بنقض أحكامها
أمام المحكمة الدستورية العليا .

أسرار القضايا الهامة

وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٤ ، أعادت « أخبار
اليوم » الى الأذهان وقائع عدة قضايا هامة ، حدثت في عهد
الرئيس جمال عبد الناصر ، ومثلت اعتداء صارخا على حقوق
الانسان واستقلال القضاء ، وكشفت مدى الفساد السياسي
والانهيار القانوني الذي عانى منه المصريون حتى انتهى هذا العهد
في سبتمبر ١٩٧٠ . وأفسحت الصحيفة صفحاتها لنشر وثائق
هذه القضايا والظروف المحيطة بها ، وآراء الوزراء والمسؤولين
عن الأمن والقضاء وقتها .

وفي مقدمة هذه القضايا جاءت قضية القبض على مصطفى
أمين وتعذيبه ابتداء من سنة ١٩٦٥ ، وقضية كمشيش واهدار
آدمية الانسان التي بدأت حوادثها سنة ١٩٦٦ ، ثم اعتقال
الطلبة في مظاهرات فبراير ١٩٦٨ وتلفيق التهم لهم ، ومذبحة
القضاة في أغسطس ١٩٦٩ مع بيان أسبابها وآثارها .

وكانت العناوين الصحفية للمواد المنشورة في « أخبار
اليوم » تنطق بما فيها من بشائع وغرائب . ففي ١٩ أكتوبر ١٩٧٤ ،
قالت : « من المسئول عن مذبحة القضاة ! . . حلمى مراد

يتهم : وزير العدل الأسبق كان يستعين بجهاز سرى للتجسس على القضاة . اطلب بتحقيق رسمي لتحديد المسؤولية . بيان القضاة الذى أدى الى المذبحة . حيثيات حكم (قضية كمشيش) الصادر سنة ١٩٦٨ ، تسببت فى فصل القاضى : المتهمون تعرضوا لتعذيب وحشى ، وأسرة القاضى تعرضت للارهاب ! . هناك شاهد مكتوب على مذبحه القضاة .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤ : « النائب العام السابق يتكلم : أمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب . وأثبت الطب الشرعى التعذيب . وجدت فى السجون مسجونين بغير حكم محكمة . ومعتقلين بغير أوامر اعتقال . »

وفى ٢ نوفمبر ١٩٧٤ ، قالت العناوين : « النائب العام يتكلم : هذه هى قضايا التعذيب . عندما أمرت بالتحقيق فى تعذيب مصطفى أمين ، صدر الأمر بنقله من منصب النائب العام . أمرت بالافراج عن متهمين لم تثبت ادانتهم ، فقبضوا عليهم وضربوهم بالأيدى والسوط والركل بالأقدام والتجويع والاهانة وإطلاق أسماء النساء عليهم ، وإطلاق الكلاب عليهم . وهددوهم بالقبض على زوجاتهم . التعذيب فى السجن الحربى فى حضور اللواء حمزة البسيونى ! »

ثم تلقت « أخبار اليوم » من المستشار محمد الصادق مهدى ، رئيس محكمة أمن الدولة العليا ، نص الحكم الذى أصدرته المحكمة فى قضية كمشيش ، وما ارتبط بها من قضايا ، ولم تجرؤ صحيفة واحدة على نشره طسوال ٦ سنوات . فنشرت « أخبار اليوم » حيثيات الحكم يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، تحت عناوين تقول : « محكمة أمن الدولة العليا تؤيد وقوع التعذيب : جميع المتهمين وجميع الشهود لحقهم من التعذيب ما لا يطيقه أحد من البشر . أحرقوا شارب المتهم وأوسعوه ضربا بالكرايبج . »

فاضطر الى الاعتراف على نفسه !! • الكلاب المتوحشة تنام مع المتهمين فى الزنزانة رقم ٨ بالسجن الحربي ، ١٤ شهرا اعتقال لوزير سابق بدون سؤال ا •

وروى جمال بدوى قصة مذبحة القضاء ، فى « أخبار اليوم » فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « وزير العدل يتهم رئيس محكمة النقض بالتخابر مع جهة أجنبية ! لأنه تلقى برقية من سفيرنا فى سيلان !! • قاضى القضاة يطلب لجنة تحقيق • » وقال ابراهيم بخدادى : « كنت محافظا للمنوفية ورأيت التعذيب والتلفيق فى كمشيش • وأوضح حافظ السلمي ، رئيس نيابة ممنهور : « نكسة القضاء كانت بسبب التقارير السرية الكاذبة • » وكتب أمين محمد سوكة ، السفير السابق بوزارة الخارجية : « أصدر القضاء حكما مرتين ببراءة سفير ، وبقي مسجوننا ، ثم رقتوا القضاة الذين حكموا بالبراءة • »

ونشرت « أخبار اليوم » فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ - جانبا من أسرار مظاهرات طلبة الجامعة فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ ، تحت عنوان : « النائب العام : أمرت بالافراج عن الطلبة ، فرفض وزير الداخلية شعراوى جمعة الافراج عنهم ، ووضعهم فى المعتقلات • »

وكان محرر ومصور فى « آخر ساعة » ، قد استطاعا التسلل الى زنزانة مصطفى أمين فى السجن ، وظل عملهما سرا ثمانى سنوات ، حتى أفرج الرئيس السادات عن مصطفى أمين ، فنشرت « آخر ساعة » فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٤ ، تقريرا صحفيا مصورا عن حياة الكاتب الكبير فى زنزانتة فى ليمان طره ! •

ضحايا الدجوى

وكتبت « أخيار اليوم » ، فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، أن عددا كبيرا من رجال القانون ، أجمعوا على أن المحكمة الخاصة التى رأسها الفريق فؤاد الدجوى ، فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، باطلة قانونا وكانت مقصلة للعدالة . وفسالت ان الرئيس أنور السادات أفرج عن أغلب الذين حكمت عليهم محكمة الدجوى بأحكامها الظالمة . ولكن ما يزال فى سجن مزرعة طره حوالى الثلاثين من ضحاياها . وطلبت الصحيفة من وزير العدل أن يستصدر قانونا بالافراج عنهم . وحثت أعضاء مجلس الشعب على التقدم بمشروع قانون يقضى بإلغاء محاكمات الدجوى وأحكامها .

التعذيب حتى الموت !

ومن روايات الشهود المدعمة بالوثائق، قدمت «روز اليوسف»، يوم ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « حكاية لا تصدق ! » التعذيب حتى الموت ! ، ، قصة قتل الكاتب اليسارى المعتقل شهدى عطية الشافعى ، التى كتبها حسن فؤاد . وقدمت لها الصحيفة بكلمة توضح المغزى من نشرها ، تقول : « هذه القصة التى نرويها هنا للحقيقة والتاريخ ، بعد أربعة عشر عاما من حدوثها (فى ١٦ يونية ١٩٦٠) ، تبدأ بحكم مشرف ، (أصدرته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤)، أنصف به القضاء شهيدا من شهداء الحركة الوطنية .. عذب حتى الموت فى معتقل أبو زعبل عام ١٩٦٠ . وليست قيمة الحكم فى التعويض الذى قرره المحكمة لزوجته شهدى عطية وابنته .. وإنما فى الادانة الواضحة لكل الاجراءات الاستثنائية ، التى تلجا اليها أجهزة السلطة ضد الذين يخالفونها فى الراى . ان

الحكم .. يسجل اعترافا بالحوادث الرهيبة التي جرت في معتقل أبو زعبل منذ أربعة عشر عاما .. انها الحقائق التي نضعها أمام الجميع لتكون انذارا وتذكرا لكل من يفكر في التضحية بالديمقراطية تحت أى اسم .. وتحت أى نظام ! »

وبعد أن وصفت الصحيفة عمليات التعذيب البشعة التي أجريت للمعتقلين السياسيين ، والتي راح ضحيتها كثيرون غير شهدى الشافعى منهم الدكتور فريد حداد ، أوضحت الصحيفة كيف كان القضاء فى العهد الناصرى ، يعجز عن تنفيذ القانون وحماية الحقوق والحريات ، حتى استرد سلطته فى عهد الرئيس أنور السادات ..

سلطة القضاء

وبطبيعة الحال ، لم يكن فى الامكان وقوع كل هذه المظالم ، الا إذا حرم القضاء من سلطاته . وهو ما أوضحه الدكتور وحيد رأفت - فى « أخبار اليوم » ، يوم ١٨ مايو ١٩٧٤ - عندما قلم « بوقفه مع قضاء الحريات » ، عرض فيها مسيرة القضاء المصرى منذ انشاء « مجلس الدولة » سنة ١٩٤٦ ، وذكر مواقفه القوية اقرارا للحق والعدل أمام جميع السلطات ، حتى بدأ « العهد الثورى » تحطيم سلطة القضاء بالاعتداء على مجلس الدولة ورئيسه الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى فى مارس ١٩٥٤ ، وتقلته غنليات تطويع القوانين واللوائح لخدمة السلطة التنفيذية على حساب الحريات العامة وحقوق الأفراد .

وأوضح الكاتب أنه « وسط تغول السلطة التنفيذية وتصاعد نفوذها وجبروتها ، وانكماش الجماية القضائية وضمورها ، ضاعت الشرعية ، وتبخرت سيادة القانون ، وتحكمت

النزوات والأهواء ، وامتهنت الكرامات ، وانتهكت الحريات ،
وحرست الأموال وصودرت . ولم تسلم قدسية القضاء ذاته من
الاعتداء ، حتى أمكن بجرة قلم إحالة العديد من خيرة رجاله الى
التقاعد .

ثم انتقل الكاتب الى التحول الدستوري والقانوني في العهد
الساداتي ، الذي بدأ باسترداد القضاء ثقته في نفسه بفضل
« حركة التصحيح » في مايو ١٩٧١ . ثم صدر الدستور الدائم
في سبتمبر ١٩٧١ ، الذي أكد سيادة القانون وقدسية القضاء ،
وأمن الحريات ، فعاد القضاء الى ممارسة رسالته في حماية
حقوق المواطنين وحرياتهم . وتتابع أحكامه مستهدفة ازالة
آثار الظلم .

ومن هذه الأحكام حكم محكمة النقض في ٢١ ديسمبر
١٩٧٢ ، ببطالان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، بإحالة
الكثير من رجال القضاء الى التقاعد ، لمخالفته أحكام الدستور
بأن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم لغير القانون ، وبأنهم
غير قابلين للعزل .

وكذلك حكم المحكمة الدستورية العليا في ٦ نوفمبر ١٩٧١ ،
بعدم دستورية القانون الصادر سنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس
الدولة الصادر سنة ١٩٥٩ ، للنص فيه على اعتبار قرارات رئيس
الجمهورية بإحالة الموظفين الى المعاش أو الاستبعاد ، أو فصلهم
بغير الطريق التأديبي ، من أعمال السيادة . وحكم محكمة أمن
الدولة العليا ، في ١٢ مارس ١٩٧٤ ، بأن الحرية الشخصية
للمواطن لا يمكن التنازل عنها ، وأن مدة الخمسة عشر يوما
المحددة في قانون الحريات ، الذي صدر مؤخرا ، لنظر التظلم
في أوامر الاعتقال ، مدة حتمية لا تقبل التوقيف أو الانقطاع ،

لأى سبب حتى حالة الحرب • ولهذا قضت المحكمة بالافراج
فورا عن معتقل لم يقصل في تظلمه خلال المدة القانونية •

وهذا ، الى جانب حكم محكمة القضاء الادارى بمجلس
الدولة في ٧ مايو ١٩٧٤ ، بالغاء القرار الجمهورى القاضى
بفرض الحراسة على مواطن ، لأنه صدر مستندا الى قانون
الطوارئ ، الذى لم ينص على فرض الحراسة على الأشخاص ،
وانما على الشركات والمؤسسات •

(٦) القصة والفيلم والكتاب تدين فظائع الدكتاتورية .. وتشيد بسيادة القانون

بلغت أخطاء الحكم الشمولى ، طوال سنوات الخمسينيات والستينيات ، من الكثرة والتنوع والشدة ، ما جعل منها مادة كافية لاصدار العديد من كتب الأبحاث والذكريات ، وتأليف الكثير من القصص والروايات والأفلام السينمائية ، التى تتابع هذه الأخطاء وتسجل وقائعها ، وتحدد نتائجها وآثارها ، وتدين مرتكبيها ، وترفع شارات التحذير من تكرارها ، وتضىء طريق القانون والحق والكرامة .

وفى جميع الحالات ، كانت الصحافة - مع بقية وسائل الاتصال الجماهيرى - قناة توصيل جيدة ، تتدفق فيها المعلومات والمبادئ والمفاهيم ، من القصة والفيلم والكتاب ، الى نطاق أكثر اتساعا بين الناس .

« الكرنك »

فى مستهل عهد الرئيس السادات ، وعقب خطواته العملية الأولى لانتهاء الحكم الفردى ومساوئه ، بالتخلص من « مراكز

القوى الناصرية « فى حركة مايو ١٩٧١ ، واقامة دولة المؤسسات ، على أساس الدستور الدائم والقوانين المتسقة معه ، كتب نجيب محفوظ قصة « الكرنك » فى ديسمبر ١٩٧١ ، وصدرت فى عدة طبعات .

وفىها يصور الكاتب ، بالكلمات التى تتردد على أفواه زبائن قهوة « الكرنك » ، كيف كان أبناء الشعب البسطاء من العاملين الشبان والطلبة متحمسين « للثورة » ، حتى أن القاريخ عند أكثرهم يبدأ بها ، « مخلفا وراءه جاهلية مرذولة غامضة » . وكان الجرسون ومساح الأحذية « يتغنيان بعنتر وفتوحاته » مع أنهما « يعانيان مرارة العيش .. كأن الفقر قد هان عليهما من أجل النصر والكرامة والأمل » .

وتدور الأحاديث أيضا حول انتشار الرشوة ، الاختلاس ، الفساد ، القمع والارهاب . ولما تحدث عملية الاعتقال الواسعة التى شملت المتحمسين « للثورة » والمخالفين لها وأصدقاءهم أيضا ، تتردد عبارات : « الاعتقال فعل مخيف .. ما يقال عما يقع للمعتقلين أفظع .. لا تحقيق ولا دفاع .. لا يوجد قانون .. » . ويزعم البعض « أننا نعيش ثورة يستوجب مسارها تلك الاستثناءات .. لا بد من التضحية بالحرية والقانون ولو الى حين .. » . فيكون الرد « ولكن مضمي على الثورة ثلاثة عشر عاما أو يزيد ، فآن لها أن تستقر على نظام ثابت .. » . وإذا سأل واحد عن المعتقلين ، نجأت النصيحة له : « حذار من السؤال والا ساءت العواقب .. » .

ويتساءل الكاتب : « ما يال الإنسان .. قد تضاعل وتهافت حتى صار فى تفاهة بعوضة ، ما ياله يعضى بلا حقوق ولا كرامة ولا حماية ، ما ياله ينهكه الجبن والنفاق والخواء .. ان الآلة الجهنمية تطحن أول ما تطحن أصحاب الراى والارادة ، فماذا

يعنى هذا ؟ .. » : ويقول أحد أشخاص القصة : « انهم يبدعون فى نشر الرعب ، سامحهم الله » . وتطلب صاحبة المقهى من الكاتب : « أدع الله كثيرا جدا ، قل له اننا فى حاجة شديدة الى دليل حى على رحمته وعدله .. منذ ملكت هذا المقهى وأنا دائبة على العناية به ، الأرض والجدران والأثاث تنال حظها كاملا من اهتمامى الكلى ، أما هم فينكرون بفلذات الأكباد ، عليهم اللعنة » . وتستمر ممارسة الحكام عمليات قهر الانسان وتحطيم كيانه ، وتشمل كافة الاتجاهات والانتماءات ، حتى ينهار الوطن كله فى ٥ يونية ١٩٦٧ ، فيستيقظ المخدوعون على « اعنف مطرقة صكت برءوسهم الثملة بنشوات العظمة » . ويكتشفون مدى كذب الحكام وشعاراتهم . وتنتشر حالات الحزن واللامبالاة والانقياس النفسى والأخلاقى بين أفراد الشعب . ويؤمن باهظ دفعه الشعب تسقط « دولة المخابرات » ، ويلقى القبض على خالد صفوان المسئول عن التعذيب . وينتقل « كثيرون .. من مقاعد الحكم الى أعماق السجون » . وتفتضح جرائمهم وهى : اهمال القانون وشل القضاء واهدار آدمية الانسان وتعذيب المعتقلين حتى الموت واغتصاب السيدات وتحطيم الأسر واجبار الشباب على أعمال الفتنه والجاسوسية .

وفى النهاية ، يخرج خالد صفوان من السجن ، مريضا معذب الضمير ، ليعترف أمام ضحاياه زبائن قهوة « الكرنك » بأنه خرج من « الهزيمة » أى « حياته الماضية » ، مؤمنا بمبادئ لن يحيد عنها هى « الكفر بالاستبداد والدكتاتورية .. الكفر بالعنف الدموى .. » ، الاعتماد على قيم الحرية والرأى واحترام الانسان والمنهج العلمى .. وهى العبرة والهدف من القصة كلها .

ثم تحولت قصة « الكرنك » الى فيلم سينمائى . وعند عرضه سنة ١٩٧٥ ، اقام صلاح نصر مدير المخابرات العامة

السابق ، دعوى قضائية ضد نجيب محفوظ مؤلف القصة وممدوح الليثى منتج الفيلم ، زاعما أن شخصية خالد صفوان فى القصة والفيلم ، تمثله هو بالذات . ولكن القضية انتهت برفض الدعوى .

السياسى واللص !

وفى قصته القصيرة « المسجون السياسى واللص » ، التى نشرتها « الأهرام » يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٤ - فضح احسان عبد القدوس ، المعاملة القاسية التى كان يلقاها المعتقلون السياسيون . وعلى لسان بطل القصة هاجم احسان الحكومات التى كانت « تضطهد المجاهدين السياسيين الذين تعتقلهم ، وتعذبهم ، وتسلب عليهم المهانة ، فتجمع بينهم وبين اللصوص فى زناينة واحدة » . وقال احسان « ان الروح الوطنية مهما شذت لا يمكن أن توضع فى مستوى الروح الاجرامية » . والرأى السياسى مهما كان ثوريا لا يمكن أن يقاس بمقاييس الجريمة العادية . والذى يطلق عقله ليفكر فى مستقبل وطنه ، غير الذى يطلق يده ليسرق » . وفى القصة ذاتها فضح احسان ما حدث من نهب لمحتريات القصور الملكية ، والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة . وقال ان الناهبين هم الحراس أنفسهم ، وان القانون لم يطبق عليهم ! .

جرحى الثورة

ومن أبرز القصص القصيرة التى نشرت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، القصة التى كتبها احسان عبد القدوس ، ضمن ركنه « أمس واليوم وغدا » فى « الأهرام » يوم أول نوفمبر ١٩٧٤ ، واختار لها عنوانا مباشرا يقول : « محاولة انقاذ جرحى الثورة » . فقد صور احسان كيف هوت « الثورة » بالوضع السياسى

والاقتصادى والاجتماعى ، لطبقة كبار الملاك ، حتى أن البطلة وأباها ، اللذين كانت عائلتهما تمتلك أكثر من عشرة آلاف فدان والكثير من العمارات والمجوهرات ، حدثت اقامتهما فى شقة واحدة ، ولم يزد معاشهما الشهرى عن ثمانين جنيها ، بعد فرض الحراسة على العائلة . وتعرضا مع أمثالهما لاستغلال النفوذ من « رجال الثورة » . فلم يتحمل الأب الصدمة ومات حزنا . ولم ينشر نعى له فى أية صحيفة « ربما لأنه لم يعد له وجود فى تقدير الناس منذ قامت الثورة ، فلم يعد له حق الحياة ولا حق الموت » . أما الابنة فهاجرت الى ايطاليا ومنها الى بريطانيا ولبنان ، حيث اضطرت الى بيع شرفها طلبا للقوت والحياة .

ويحاول أحد « رجال الثورة » انقاذها باعادتها الى مصر ، ولسانه ينطق بما يجب أن يكون : « ان الثورات مهما تعمدت القضاء على الماضى ، لا تقضى على الانسانية » . وأنت قبل الثورة وبعد الثورة انسانية . . . والثورة مسئولة عنك كإنسانية . . . عودى الى بلدك . . . دارى فضيحتك . . . » . فترد بطلة القصة نيابة عن كل ضحايا الثورة : « انها ليست فضيحتى ، انها فضيحة ثورتكم . . . وأنت تريد أن تدارى فضيحتك لا فضيحتى . . . دعنى أتمتع بأن أفضحك حتى لو كنت أنا الضحية » . ثم تعود البطلة الى مصر « للعلاج » ، ولكنها لا تتحمل ما أحدثته « الثورة » من تغيير فى كافة الأوضاع ، فتضطر للهجرة والضياع من جديد ! .

وهكذا تفشل « الثورة » فى علاج ضحاياها ، « لأن جراح الثورات » - كما يقول المؤلف بلسان حال بطل القصة (رجل الثورة) - « أعمق وأقسى من جراح الحروب » : إنها جراح تنزف بالحقد والغیظ وشهوة الانتقام . . . ولا علاج لها . . . » .

وختم احسان عبد القدوس قصته ، بأن بطلها (ممثل

الثورة) لن يستطيع « ارضاء نعمت (ضحية الثورة) الا اذا وقف امامها وانتحر ، حتى تحس أنها أخذت روحه ، نظير ما أخذته الثورة منها » ! •

ثم تحولت هذه القصة الى فيلم بعنوان « آه يا ليل يا زمن » أخرجه على رضا ، وبدأ عرضه فى سنة ١٩٧٧ •

الأفلام

وقد عبرت السينما المصرية ، من واقع الحوادث والمعلومات التى كشفتها الصحف والكتب والقصص ، عن فظائع عهد الحكم الناصرى ومراكز قواه • وبينت أهمية الانجازات الديمقراطية فى مستهل العهد الساداتى ، فى عدة أفلام عرض بعضها فى سنوات السبعينيات ، وهى بجانب « الكرنك » و « آه يا ليل يا زمن » : زائر الفجر ، امرأة من زجاج ، طائر الليل الحزين ، وراء الشمس ، أسياد وعبيد ، احنا بتوع الاتوبيس ، القطط السمان ، والعرافة •

عودة الوعي

أما الكتب التى تسجل فظائع العهد الدكتاتورى ، وتحذر من تكرارها ، وتدعم الاتجاه الديمقراطى ، فقد صدرت منها مجموعة مهمة عقب حرب أكتوبر ، وخلال سنة ١٩٧٤ •

فى بيروت صدر فى يونية ١٩٧٤ ، كتاب توفيق الحكيم « عودة الوعي » ، نقلا عن تذكريات شخصية كتبها المؤلف فى يولية ١٩٧٢ ، وتناول بالنقد تطورات السنوات العشرين السابقة ايماننا منه بأن « المهمة الكبرى لحامل القلم والفكر هى الكشف عن وجه الحقيقة » • • •

ولما تسربت نسخ من الكتاب الى القارئ المصرى ، أجرت « آخر ساعة » حوارا مع المؤلف ، نشرته فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٤

يعنوان : « وتكلم توفيق الحكيم بصراحة : أنا تصورت الثورة في عودة الروح ، ونقدتها بقلمى فى عودة الوعي » .

وقد أوضح المؤلف أن مادة كتابه نقلت من « كراسة خاصة بى » . أشبه بالذكرات ، نقدت فيها الثورة وعبد الناصر . . ولكنها تسربت واستنسخت فى بيروت ، فغضب البعض أو عتب . . ولكنى أعذر كل العذر أولئك الذين يخالفوننى الرأى والموقف والعاطفة .

وفى مواجهة الشكوك التى أثرت حول موقف الكاتب من « الثورة » ، قال : « ان القبول بالفطرة هو الحب المطلق والوفاء الكامل لمن تحب وتساند بالحق أو بالباطل . . وهذا ما لم أفعله فى حياتى وما لم أستطعه . . » ، ولهذا لم أرتبط بحزب من الأحزاب . . « فأننا لا نستطيع بطبعى هذا أن أعطى تفريضا على بياض بحب مطلق وبمساندة أبدية . . فأننا أحب وناقش وأساند وأعارض » .

وعن لجوء الأدباء خلال العشرين سنة السابقة ، الى الرمز للأفكار والأشخاص ، والعودة للتاريخ . . قال توفيق الحكيم ان هذا الأسلوب « ليس هروبا من الواقع بمحض الاختيار . . ولكنه نوع من التحايل للتعبير عن الواقع بطريقة مأمونة ، يراد بها الإشارة والإيحاء والتلميح الى الواقع عن الطريق غير المباشر . وهذا يحدث فى كل زمان ومكان ، يتعذر فيه لستيب أو لآخر مواجهة الحقيقة أو الواقع مواجهة مباشرة . . » .

وفى أكتوبر ١٩٧٤ ، سمحت الرقابة على الكتب بتوزيع « عودة الوعي » فى مصر ، ثم وافقت على نشر الكتب التى ترد عليه . وفى مواجهتها أعد المؤلف كتاب « وثائق فى طريق عودة الوعي » ، الذى صدر فى بيروت سنة ١٩٧٥ .

« سنة أولى سجن »

وفي سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، صدر كتاب « سنة أولى سجن » متضمنا بعض الرسائل التي كتبها مصطفى أمين من داخل السجون التي أمضى بها نحو تسع سنوات ، الى أخيه علي أمين في لندن ، وصديقه الصحفي الكبير سعيد فريحه في بيروت ، وبعض أقاربه وأصدقائه .. وسجل فيها جانبا من قصة الظلم الكبير الذي حل به ، من يولية ١٩٦٥ الى يولية ١٩٦٦ ، كحلفة في سلسلة الصراع الحضاري بين « مراكز القوى » ، التي لفقت له الاتهامات ، ثم دفعت الأغراض الحاكم الفرد الى تصديقها ، بعيدا عن مبادئ الحق والعدل والدين .

واستنفرت وقائع « سنة أولى سجن » ، ضمير ومنطق محمود سليمان غنام ، المحامي ووزير التجارة والصناعة السابق ، فكتب في « أخبار اليوم » في ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، تعليقا بعنوان : « لو كان هذا الضابط أمامي لقتلته ! » . بلاغ مفتوح الى المدعى الاشتراكي لتحقيق التعذيب والجرائم ضد الأخلاق والقانون ، أبرز فيه بشاعة ما تعرض له مصطفى أمين من تعذيب مادي وأدبي واكراه ، بلغ حد تهديده بالقتل أو الاعتداء على خطيئته ، ان لم يعترف بجرم لم يرتكبه . وقال الكاتب الذي شارك في ثورة ١٩١٩ ، انه لو تمكن من هذا الضابط المستول عن التعذيب لقتله ! .

وتأكيدا لما رواه مصطفى أمين ، ذكر محمود سليمان غنام انه عرف من تقيب للمعلمين ، صديق حميم لحمزة البسيوني ، قائد السجن الحربي ، انه يقرر بطن من يشاء من المسجونين بخنجر أو يقتله بمسدس ويأمر بدفنه « ولا من يرى ولا من شاف » .. وانه يفتخر بأنه كان يدفن عشرات الأحياء تحت

رمال صحراء مدينة نصر . . . ويعلن أنهم قروا من السجن
هاربين .

وطلب الكاتب اعتبار كتاب « سنة أولى سجن » ، وتعليقه
عليه في « أخبار اليوم » ، بلاغا علنيا للمدعى العام الاشتراكي ،
للتحقيق في الوقائع البشعة الواردة بهما . كما طلب التحقيق
فيما تعرض له الأبرياء من ظلم وتعذيب في قضية كمشيش .

ثم استكمل مصطفى أمين ، نشر رسائله التي كتبها أيام
محنة السجن في كتابيه : « سنة ثانية سجن » و « سنة ثالثة
سجن » ، اللذين بدأ صدورهما سنة ١٩٧٥ ، وأعيد طبعهما عدة
مرات .

زنزانة صاحبة الجلالة

وكان مصطفى أمين قد استثمر انفراده بنفسه في
الزنزانة ، في كتابة ذكرياته عن رحلة النضال الطويل ، الذي
خاضته الصحافة المصرية ضد القيود والانحرافات ، ويعث بها
الى صديقه سعيد فريحة في بيروت . وفي سنة ١٩٧٤ ظهرت
بالقاهرة في كتاب عنوانه « صاحبة الجلالة في الزنزانة » ،
صدره الكاتب بعبارة تقول : « الصحافة الحرة تمنع قيام
الآلهة والأصنام ، فلا يعبد الشعب الا الها واحدا ، ولا يخاف
الا من اله واحد ، ولا يحاسبه الا اله واحد . . » .

نفاقستان والوسواس

وخلال سنة ١٩٧٤ ، صدرت عدة طبعات من كتابين للدكتور
ابراهيم عبده هما : « رسائل من نفاقستان » و « الوسواس
الخناس » . وقد وضعهما المؤلف في شكل رسائل منه الى

صديق ، يبلغه فيها بأسلوب الرمز والسخرية العفيفة ، بما دار في مصر منذ « حركة الجيش » في يولية ١٩٥٢ ، من أخطاء في الحكم ، وظلم وفساد في المجتمع ، وهزائم أمام الأعداء .. حتى « حركة مايو ١٩٧١ » ، التي أعادت الحق والحرية ، وأرست الدستور والقانون ، فصحت الأوضاع وأنهت عهد الانهيار والهزيمة ، وحقت نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وبشرت بعهد الكرامة والرخاء .

ورغم ما تميزته صفحات الكتابين من وقائع كثيرة تكشف ستر الحكام وتهن مكانتهم ، فقد صرحت الرقابة ووزير الاعلام بنشرهما ، تنفيذا لمبادئ « ثورة التصحيح والدستور ووثيقة أكتوبر » ، وحتى « يبطل الباطل ويصح الصحيح » .

معركة العدالة

وتحت عنوان « هذه شهادتي في مذبة القضاة » ، قدمت « أخبار اليوم » - في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤ - مقتطفات من كتاب كان تحت الطبع ، بعنوان « معركة العدالة في مصر » ، ألفه المستشار ممتاز نصار ، رئيس نادي القضاة سنة ١٩٦٩ ، وقد وضعته « مراكز القوى » على رأس القائمة التي قررت التخلص منها قبل المذبة لفترة طويلة .

والكتاب يروي أسرار المعركة التي استمرت خمس سنوات بين « مراكز القوى » والقضاة . وبدأت بتفكير القضاة في تقصى أسباب هزيمة يونية ١٩٦٧ وتحديد المسئول عنها . حتى انتهت بعزل مائتين وثلاثة من رجال القضاء الذين لم يخضعوا « لمراكز القوى » .

ذكريات سياسية

وكان عبد الفتاح حسن ، المحامي والوزير السابق ، قد اعتقل مساء يوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩ ، بعد ساعات من توقيع الرئيس جمال عبد الناصر ، على قانون وقرارات ذبح القضاة . وبقي في المعتقل دون اتهام أو تحقيق ، حتى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ ، عندما أفرج عنه الرئيس السادات ، بعد أيام قليلة من توليه الرئاسة .

ثم كشف عبد الفتاح حسن ، في مقال له ، « بأخبار اليوم » في ٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، عن السبب في اعتقاله ، قائلا انه رغبة « مراكز القوى » في بث الخوف في نفوس القضاة ، باشاعة أنه عارض قرارات مذبحه القضاء ، فكان جزاؤه الاعتقال . أما الحقيقة فهي أنه اعتقل قبل اذاعتها ومعرفته بها .

ولما صدرت مذكرات عبد الفتاح حسن في ديسمبر ١٩٧٤ ، بعنوان « ذكريات سياسية » ، نقلت « أخبار اليوم » في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، عنها قوله « ان مثل محكمة الدجوى لا تستهدف عدلا ، وانما غاية قصدها ان توثق احكاما معينة وعقوبات مقررة . ولذلك عاهدت الله بعد ان عدت الى المحاماة ، الا اقبل الحضور في أية قضية سياسية امام محكمة استثنائية ، حتى لا أكون شريكا في توثيق الاحكام الظالمة . ومن الأفضل أن يصدر رئيس الدولة (وهذا حقه ومن سلطاته) ، قرارا بإبطال ما ترتب على محاكمات الدجوى من آثار .

مايو .. يا حبيبي

وفي نوفمبر ١٩٧٤ ، صدر كتاب أنور زعلوك « مايو .. يا حبيبي » ، الذي ضم مجموعة « صور حية .. مكتوبة بقلم

عاش قمة المأساة الدامية •• اختفاء الانسان •• غياب القانون
•• سجن الحرية •• ، التي • قد تمرض •• قد تنتكس ••
ولكنها لا تموت أبدا •• ، •

وتصاحب هذه الصور ، أعمال الاستبداد والظلم واهدار
آدمية الانسان ، فى العهد الناصرى ، وتبين مدى أهمية « معركة
التصحيح » التى خاضها الرئيس السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١ ،
والتي قادت الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ • فان « الجندى العربى لم
يعبر الى سيناء الحبيبة ، فوق معابر من الحديد صنعتها سلاح
المهندسين •• انما عبر فوق معابر نابضة بالحياة ، اسمها حرية
الانسان ، كرامة الانسان ، سيادة القانون •• ، •

(٧) أهم نتائج النصر : تحرر الآراء •• وتعدد الأحزاب

كان أهم ما أسفر عنه نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، في المجال السياسي الداخلي ، هو التطور الكبير في أسلوب المشاركة الشعبية في إدارة شئون الدولة ، الذي تمثل في أقرار حرية تعدد الاتجاهات والآراء والمواقف ، بعد بروز الاتجاه الشعبي الجامع الرافض للرأى الواحد والموقف الموحد ، واطمئنان القيادة السياسية العليا للدولة ، الى سلامة الجبهة الداخلية التي تآكدت في حرب أكتوبر اعدادا وإنجازا ، وقدرتها على الافادة من التعدد في الآراء والتجمعات ، بما يزيدها وعيا وقوة وتماسكا •

فقد اتخذ الرئيس أنور السادات ، في أبريل ١٩٧٤ ، الخطوة الأولى على طريق التحول من صيغة « التنظيم السياسي الواحد » ، الواجهة الشعبية للحكم الفردي ، التي بدأ تنفيذها بإنشاء « هيئة التحرير » في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، الى صيغة الأحزاب السياسية المتعددة ، السند الشعبي للديمقراطية • وذلك عندما سمحت « ورقة أكتوبر » التي أعلنها الرئيس في أبريل ١٩٧٤ ، لكل قوى « التحالف الوطني » بالتعبير عن مصالحها وآرائها المتعددة ،

حتى يتضح الاتجاه السائد فتأخذ به الدولة • وبهذا صار اختلاف الاتجاهات والآراء - وهو الفكرة الأولية لتعدد الأحزاب - عملاً مسموحاً به ومرغوباً فيه •

تطوير الاتحاد والصحافة

ثم أصدر الرئيس « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » في أغسطس ١٩٧٤ ، التي شجعت بلورة الاتجاهات المختلفة داخل « الاتحاد الاشتراكي » وتمثيلها في قياداته ، والسماح بقيام « منابر » متعددة داخل « الاتحاد » ، للتعبير عن الآراء المتنوعة • ودعت ورقة التطوير الى جعل عضوية « الاتحاد » اختيارية ، حتى يرفع التنظيم السياسي الواحد وصايته عن العاملين في المجالات السياسية والنقابية والاجتماعية المتعددة •

ودار حوار حز واسع النطاق ، على صفحات الصحف ، وداخل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي والهيئات والنقابات ، حول تطوير الاتحاد الاشتراكي ، امتد الى تطوير أوضاع الصحافة ايضاً •

حرية الشعب

فقد كتب مصطفى أمين - في « اخبار اليوم » في ١٧ أغسطس ١٩٧٤ - يتساءل : « ماذا بعد أنور السادات ؟ » ، ويوضح أن الرئيس السادات قصد من « تطوير الاتحاد الاشتراكي » ، ملء الفراغ الذي قد يحدث بعد انتهاء حكمه ، ونسد الطرق أمام احتمال عودة الدكتاتورية ، « ولهذا يجب مناقشة « ورقة الاتحاد الاشتراكي » ، على أساس ما يوقره الدستور من حريات للشعب ، بحيث يجعل من المستحيل على أي حاكم أن يحرمه من هذه الحريات ، أو من بعضها ، بأي حجة من الخجج

ولأى سبب من الأسباب .. » . وخلص الكاتب الى أن « ما يفعله أنور السادات بورقة الاتحاد الاشتراكي ، هو أنه يدعو الشعب ليشترك في اختيار وزيمته » . وقد اختار أنور السادات الوريث .. وهو الشعب المصري الحر » ..

وأكد مصطفى أمين تصويره هذا ، عندما كتب عن « صاحب الجلالة الشعب » - في أخبار اليوم ، في ٣١ أغسطس ١٩٧٤ - يقول ان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي « تتلخص في ثلاث كلمات هي : « الأمة مصدر السلطات » ، فبعد انتصار الشعب والجيش في معركة العبور ، رأى أنور السادات أن الشعب هو البطل ، وأن من حق الشعب أن يحكم نفسه بنفسه ، وأن يختار حكامه ، وأن يختار نظام حكمه .. » . ولهذا السبب كان الاقتراح باختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب لا الاستفتاء ، واختيار نائبه بالانتخاب وليس بالتعيين . ولنفس السبب رفض الرئيس تأجيل عودة الحريات الى ما بعد خروج آخر جندي اسرائيلي ، كما رفض وضع حدود للمناقشة في تطوير « الاتحاد الاشتراكي » ، ورحب بكل كلمة قيلت عن تقييد حقوق رئيس الجمهورية .

الجمعية الوطنية

وخلال متابعته للمناقشات الحرة ، التي جرت في جلسات الاستماع التي عقدها مجلس الشعب ، كتب مصطفى أمين في مقاله « ارادة الشعب » - الذي نشرته « أخبار اليوم » في ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ - أن الرئيس أعلن ميله الى السماح بقيام حزبين اذا اراد الشعب ، فلم يتردد كثير من المتحدثين في أن يخالفوا رايه . بعضهم اعترض على قيام الأحزاب ، والبعض طالب بأكثر من حزبين ، والأقلية طالبت بحزب واحد . وتعجب الكاتب من الذين طالبوا بأن يرأس أنور السادات الحزبين معا ! ..

ووصف بالسذاجة من قالوا « ان أمريكا تريد قيام الأحزاب » ،
ومن قالوا « ان روسيا تريد حزبا واحدا » . وقال « ان الشعب
المصرى وحده هو الذى سيختار نظامه » . وطالب بانتخاب
« جمعية وطنية » ممثلة للشعب كله ، تتولى نظام الحكم الذى
يريدده الشعب .

المطالبة بالأحزاب

وعندما استطلعت « آخر ساعة » ، فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٤ ،
آراء الفئات الشعبية المختلفة فى تطوير « الاتحاد الاشتراكي » ،
كانت الأغلبية الساحقة منها فى جانب النظام الحزبى . فقد قال
رئيس سابق لحكومة النقض وعضو سابق بالحزب الوطنى :
« ان عودة الأحزاب لا ينبغى أن تخيفنا » . ورفضت مدرسة
يكلية الاعلام التفرقة بين العمال والفلاحين والمتقنين والرأسمالية
الوطنية . وطالبت بعودة أحزاب الرأى الوطنى الصحيح والبرامج
الوطنية الواضحة . وقال مدير عام بشركة للأدوية : ان الحرية
حلوة ، وليس أحلى منها الا الديمقراطية . والديمقراطية تتمثل
فى الأحزاب ، أساس النظام الديمقراطى البرلمانى فى أغلب دول
العالم . ان الأحزاب قوة للوطن ، ومدرسة سياسية للشعب .

وايدت طالبة فى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية قيام الأحزاب
المتعددة . وطالبت بإطلاق حرية الآراء والأفكار . وقالت اننا
عشنا سنوات طويلة كان كل هم « مراكز القوى » فيها أن تكتم
الأصوات الحرة . وكانت النتيجة الباشرة هزيمة يونية ١٩٦٧ .
وبعد وقوعها كان الصوت الوحيد المسموح له بالكلام يؤكد اننا
انقصرنا . وجرى تصحيح هذا الوضع على مراحل توجت بيوم
٦ أكتوبر ، الطريقة القوية التى فتحت أمامنا أبواب الحرية .
وكان النصر هو نصر كل المواطنين ، فلا يمكن أن يحرم أصحابه من
تأكيد ذاتهم وقدرتهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

وفى اعتقاد مدرسة بالمطرية ، أن الخطأ فى تكوين الاتحاد الاشتراكى أنه بنى من أعلى • وكانت قنوات التوصيل فيه تعمل من القمة الى القاعدة ، لتحمل اليها القرارات والأوامر مع أن المطلوب أن يكون التنظيم فى خدمة القاعدة العريضة للجماهير ، وأن يكون رأى القاعدة موضع الاعتبار • وقالت ان الأحزاب بصورتها القديمة لن تعود ، فالعقلية المصرية تطورت ومطالبنا تعدلت • وستظهر صور جديدة لأحزاب متطورة يمكنها أن تعمق قينا الوعى وتؤكد الحرية •

استمرار التحالف

أما رجال الحكم ، فكانوا يرغبون فى استمرار « الاتحاد الاشتراكى » •

وقد أبرزت « الأهرام » على صفحتها الأولى يوم ٤ أكتوبر ١٩٧٤ ، حديث الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء ، فى المؤتمر السياسى الذى نظمه اتحاد طلاب مصر ، لمناقشة « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى » • واختارت له عنوانا يقول : « ٣ تحديات يواجهها التنظيم السياسى : خوض معركة التحرير ، والاستقلال الوطنى ، والانفتاح الاقتصادى » • فقد حدد رئيس الوزراء ، الدور المرتقب للاتحاد الاشتراكى ، فى نشر الحقائق والوضحة محددة دون تزييف أو تشويه ، وشرحها للجماهير لحشد طاقاتهم • ودعم الاستقلال الوطنى فكرا واقتصادا وسياسة ، دون الانحراف الى اليمين أو اليسار • أما الانفتاح الاقتصادى ، فيجب أن يفهم الاتحاد الاشتراكى الذى يقود التحالف الوطنى أنه اطلاق للطاقت وتجنيد للمكانات المصرية والعربية ، وليس عودة الى مجتمع القلة ، وليس مجموعة من السلبيات •

وفى نفس المؤتمر قال الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الصحة ، ان الحوار الذى دار حول تطوير التنظيم السياسى ،

كشف عن بعض المحاولات للقضاء على التحالف وتمزيق وحدة الشعب بتقسيمه الى احزاب وكتل . وأكد أن التحالف الوطنى هو الأساس الذى قام عليه الماضى ، والذى سوف نبني عليه المستقبل .

وقال محمد حامد محمود ، وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، ان الوحدة الوطنية المتمثلة فى التحالف ، ضرورة يحتمها الواقع المصرى . فلا بديل عن التحالف حتى نحرر الأرض ونوفر الرخاء .

المثقفون والعمال

وتحت عنوان : « العمال والفلاحون .. والمسئولية الكبرى » ، فى « أخبار اليوم » فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤ ، كتب أحمد أبو الفتح أن مصر تمر بأخطر مرحلة فى تاريخها السياسى ، لأول مرة منذ سنين طوال تتاح لشعب مصر بكافة فئاته ، الفرصة الكاملة لمناقشة مستقبله السياسى . فالمنابر فى القاهرة والأقاليم تعج بالأراء ، فى حرية وصراحة . والصحافة المصرية تنقل المناقشات بأمانة ونزاهة تبشر بخير عميم ، وتثبت أن الشعب كله صحا لمستقبله وحرص على تحقيق أهدافه .

وأشار الكاتب الى تشجيع الرئيس السادات لكل مصرى على ابداء رأيه ، حتى ولو خالف ما يراه الرئيس .

وفى مناقشته لما قاله قادة العمال فى جلسة الاستماع فى مجلس الشعب ، أعرب الكاتب عن أسفه لأن بعض العمال نادوا بأشكتات من سموهم بالمثقفين والمتعلمين ، ورد عليهم قائلاً انه اذا كان العمال والفلاحون هم عماد الانتاج ، فإن العلماء والمثقفين - رغم قلتهم - هم عماد تقدم الدولة فى كل المجالات . ونصح أحمد أبو الفتح العمال بعدم التمسك بتمثيلهم مع

الفلاحين بنسبة ٥٠٪ في المجلس النيابي ، بعد أن فشلت هذه النسبة في تحقيق مطالبهم . وفي مواجهة رفضهم لتعدد الأحزاب، قال الكاتب انهم يمثلون ٩٠٪ من الشعب ، والحزب الذي لا يحظى بنسبة كافية منهم سيكون حزبا ضعيفا لا يؤثر على سير الأمور في البلاد .

وفي « عزيزتى أخبار اليوم » - في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ - رسالة من قارئ بالقاهرة تقول : لا ديمقراطية دون تعدد الأحزاب . عانينا في ظل نظام الحزب الواحد كل أنواع الظلم .

مجلس الصحافة والمنابر

وأسفر الحوار الحر الواسع حول « تطوير الاتحاد الاشتراكي، والصحافة ، عن قراراتين ، أولهما أصدره الرئيس يوم ١١ مارس ١٩٧٥ ، بصفته رئيسا « للاتحاد الاشتراكي » ، بتشكيل « المجلس الأعلى للصحافة » برئاسة « الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي » ، لوضع ميثاق الشرف الصحفي ، والنظر في كافة شئون الصحافة وحل مشكلاتها .

أما القرار الثانى ، فقد أصدره « المؤتمر القومى العنصرى للاتحاد الاشتراكي » فى يولية ١٩٧٥ ، بإنشاء « منابر » للرأى داخل « الاتحاد » .

كما أصدر المؤتمر « ميثاق العمل والشرف الصحفي » ، الذى وافقت عليه « الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين » فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ ، ويتضمن الالتزامات الكفيلة بفتح الانخراط ، خاصة بعد إلغاء الرقابة على الصحف ، ويحدد علاقة المؤسسات الصحفية « بالاتحاد الاشتراكي » ، ويشتمل على الضمانات التى تمكن الصحفيين من ممارسة مسئولياتهم .

وكان أكبر المناير ، هو « المنبر الديمقراطي الاشتراكي » ،
الذي أعلن في ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ ، برئاسة محمود أبو واقية ،
عضو مجلس الشعب .

وتوالى إنشاء المناير بسرعة وكثرة ، حتى بلغ المطلوب
إنشاؤه منها ٤٠ منبرا . مما أثار نقاشا ساخنا على صفحات
الصحف ، وفي « الاتحاد الاشتراكي » ، ودفع الرئيس السادات
الى تأليف « لجنة مستقبل العمل السياسى » فى ٢٦ يناير ١٩٧٦ ،
لدراسة تطوير « الاتحاد الاشتراكي » وإنشاء « المناير » ، ودورها
فى دعم الديمقراطية الناشئة .

واستطلعت اللجنة آراء الهيئات والنقابات والأفراد ..
ومارست عملها حتى يوم ٩ مارس ١٩٧٦ . وصاحب نشاطها
قدر كبير من حرية الصحافة ، التى ناقشت تعديل الدستور ونظام
الانتخاب ، والغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، و «انتخاب»
رئيس الجمهورية بدلا من « الاستفتاء » عليه ، والحد من سلطاته
الواسعة .

وقدمت « لجنة مستقبل العمل السياسى » تقريرها يوم ١٦
مارس ١٩٧٦ ، الى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ولجنته
المركزية ، اللتين أقرتاه . وقد انتهى التقرير الى رفض قيام
الأحزاب ، والابقاء على « الاتحاد الاشتراكي » ، مع السماح
بتجمعات فكرية داخله ، أطلق عليها « مناير ثابتة » .

التنظيمات

وأقر مجلس الشعب هذا الاتجاه ، مع استبدال لفظ
« تنظيمات » ، بلفظ « مناير » .

وقرر الرئيس السادات فى مارس ١٩٧٦ ، قيام ثلاثة
« تنظيمات » : الأول ، هو « تنظيم مصر العربى الاشتراكي » ،

الذى يمثل الوسط ، ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ،
والثانى ، هو « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » الذى يمثل اليمين ،
ويرأسه مصطفى كامل مراد ، عضو مجلس الشعب . والثالث
هو « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » الذى يمثل الاتجاه
اليسارى ، ويرأسه خالد محيى الدين ، العضو « بمجلس قيادة
الثورة » سابقا .

وكان قيام « التنظيمات » خطوة هامة فى الاتجاه الى
الديمقراطية ، صاحبها تأكيد من الرئيس السادات والحكومة
القائمة ، باطلاق حرية الرأى . وبالفعل شاهدت الساحة السياسية
والصحفية ، اتساعا كبيرا فى دائرة ممارسة الحريات ، امتد الى
أجهزة الاعلام الرسمية : الاذاعة والتليفزيون .

ثم جرى الانتخاب لعضوية مجلس الشعب فى أكتوبر
ونوفمبر ١٩٧٦ ، فى حرية ونزاهة . وأسفر عن فوز « تنظيم مصر
العربى الاشتراكى » بالأغلبية الساحقة ، قلته مجموعة المستقلين ،
و « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » ، و « التجمع الوطنى التقدمى » .

زعامة المعارضة

وفى أول اجتماعات مجلس الشعب بعد الانتخاب ، يوم ١١
نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر أن يتولى زعامة المعارضة البرلمانية « تنظيم
اليمين » ، الذى فاز بأكبر عدد من مقاعد المجلس بعد « تنظيم
الوسط » . وبهذا تولى مصطفى كامل مراد ، مقرر « تنظيم
الأحرار الاشتراكيين » زعامة أول معارضة دستورية منذ قيام
« حركة الجيش » فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

الأحزاب وصحفها

وبسرعة تحولت « التنظيمات » الى « أحزاب » ، عندما

أعلن ذلك الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

ثم وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في يناير ١٩٧٧ ، على حق الأحزاب السياسية في إصدار صحف لها ، دون الحصول على موافقة « الاتحاد الاشتراكي العربي » أو « المجلس الأعلى للصحافة » .

وبدأ التطور الهائل في « المناخ الصحفي » في مصر ، بظهور صحف الأحزاب ، التي كسرت احتكار صحف الحكومة للساحة الصحفية ، وتمتعت بالحرية منذ بداية صدورها ، بفضل إلغاء الرقابة السابقة للنشر على الصحف ، منذ فبراير ١٩٧٤ .

وكانت أول صحيفة حزبية تصدر في مصر - منذ إلغاء الأحزاب وصحفيها في يناير ١٩٥٣ - هي صحيفة « مصر » الأسبوعية ، التي أصدرها يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٧ - بعد صدور قانون الأحزاب - « حزب مصر العربي الاشتراكي » الذي ترأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء .

ثم أصدر « حزب الأحرار الاشتراكيين » ، الذي ترأسه مصطفى كامل مراد ، صحيفة « الأحرار » ، يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ . وهي أول صحيفة حزبية معارضة تصدر في مصر ، منذ قيام « حركة الجيش » سنة ١٩٥٢ .

وفي أول فبراير ١٩٧٨ ، أصدر حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ، الذي ترأسه خالد متحى الدين ، صحيفة « الأهالي » .

وتوالى تأليف الأحزاب وإصدار الصحف المعبرة عنها ، حتى تألفت صورة الأوضاع السياسية والصحفية الحالية ، التي يعود

الفضل في تحقيقها الى الاتجاه الديمقراطي ونصر أكتوبر
العظيم .

الخلاصة

وهكذا كانت الرحلة في ساحة السياسة والصحافة
المصرية ، من هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وأثارها المدمرة لمكان الدولة
والفرد . حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، ونتائجه البناءة للانسان
والشعب .

لقد مثلت هزيمة يونية مصبا طبيعيا لروافد الدكتاتورية ،
تجمعت فيه نتائج جمع الحياكم بين كل السلطات ، وحرمان
الانسان من كافة الحريات ، وتزييف الواقع ، وتبديد أموال
الشعب ، وتسخير جميع امكانياته لخدمة الحاكم الفرد وضممان
أمنه وبقائه ، دون مصلحة الوطن وسلامته . فتعددت الكوارث
العسكرية والسياسية والاقتصادية . وأدمنت مصر الهزيمة
في مواجهة أعدائها بالخارج ، بعد أن حطم حكامها أركان
صمودها وبقائها من الداخل . ودفع الشعب الثمن غاليا
من ماله وحرية وأرواح أبنائه .

وبمجرد أن اتجه الرئيس السادات الى تصحيح أخطاء
الحكم الفردي ، باقرار القانون واشاعة الثقة والاطمئنان ،
وتوسيع دائرة الحريات ، استطاع أن يخطط ويعد وينفذ معركة
تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الكرامة السليبية على أسس
سليمة ، حققت الأهداف والنتائج المرجوة منها .

وكما كان الأسلوب الديمقراطي ، هو العامل الفعال في تحقيق
نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد اتخذ منه الرئيس السادات أساسا
لتحقيق المزيد من الخطوات على طريق الديمقراطية ، حتى وصل
الى تغيير صيغة العمل السياسي من التنظيم الواحد والرأى الموحد ،

الى تنوع الآراء وتعدد الأحزاب ، وهى الصيغة التى نحيا بها حتى اليوم .

وإذا كانت هزيمة يونية قد هزت أركان الحكم الفردى ، وسمحت لصوت الشعب بالارتفاع مطالباً بالحرية والاصلاح ، فقد دعم نصر أكتوبر أركان النظام الساداتى ذى الاتجاه الديمقراطى ، وفتح الأبواب أمام الشعب للمشاركة فى شئون حكمه .

وبحكم كونه بطل نصر أكتوبر ، وقائد الاتجاه الديمقراطى ، وصاحب قرار انشاء الأحزاب ، فقد كان الرئيس أنور السادات ينتظر دائماً الاعتراف بفضله ومساندة قراراته ، خاصة من الفئات التى أفادت كثيراً من تحقيق النصر والحرية . ولكن تطورات الحياة السياسية وطبيعة الصراع فيها ، لم تأت بما ينتظر الرئيس أو يريد ! .

مصادر الدراسة ومراجعها

أولا : الصحف

- ١ - الأخبار : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٢ - أخبار اليوم : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٣ - آخر ساعة : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٤ - أكتوبر : سنة ١٩٨٤ .
- ٥ - الأهرام : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٦ - الأهرام الاقتصادي : سنة ١٩٨٦ .
- ٧ - الجمهورية : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٨ - روز اليوسف : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ٩ - المساء : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ١٠ - المصور : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ .
- ١١ - الوفد : سنة ١٩٩١ .

ثانيا : الكتب

- ١ - أحمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات .
(القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧) .

- ٢ - أحمد شلبي ، مصر في حربين : ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٥) .
- ٣ - أنور السادات ، البحث عن الذات ، قصة حياتي .
(القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٨) .
- ٤ - أنور السادات ، وصيتي .
(القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٢) .
- ٥ - توفيق على منصور ، شرم الشيخ ومضيق تيران ، بين
السلام والحرب ، سلسلة « كتابك » ، العدد ١٦٢ .
(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .
- ٦ - جمال العطيفي ، الطريق الى الديمقراطية .
(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) .
- ٧ - جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار .
(القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٦) .
- ٨ - حجاز أرليخ ، « السادات والطلاب ، الشباب يواجه
الانفتاح » ، البحث الثاني في : « النظام الحاكم والمعارضة
في مصر في عهد السادات » ، سلسلة « كتب مترجمة » ،
رقم ٧٧٠ .
(القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، د .ت) .
- ٩ - رمزي ميخائيل ، أزمة الديمقراطية ومازق الصحافة
« القومية » ١٩٥٢ - ١٩٨٤ .
(القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٧) .
- ١٠ - رمزي ميخائيل ، الصحافة المصرية وحرب يونيو ١٩٦٧ ،
مجلة « عالم الكتاب » ، العدد ٣٥ .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، يولية - سبتمبر ١٩٩٢) .

- ١١ - سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج ٢ و ج ٣ .
(القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ و ١٩٧٩) .
١٢ - صلاح العقاد ، السادات وكامب ديفيد ، الاتفاقات وأصولها التاريخية .

- (القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٤) .
١٣ - طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، سلسلة « كتاب الهلال » ، العدد ١٩٢ .
(القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩١) .

- ١٤ - عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ : (القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٤) .

- ١٥ - عبد العظيم رمضان ، تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ ، ج ١ ، ج ٢ .

- (القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٥ و ١٩٨٦) .

- ١٦ - عبد القادر ياسين ، حرب أكتوبر والمفاجأة الاستراتيجية .
(القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٠) .

- ١٧ - كامل زهيرى ، الصحافة بين المنع والمنع ، ملحق مجلة « الموقف العربى » ، العدد ٣٦ ، يولية ١٩٨٠ .
(القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) .

- ١٨ - ماهر برسوم عبد الملك ، مذكرات مستشار مصرى .
(القاهرة : دار العرب للبستانى ، ١٩٨٥) .

- ١٩ - محمد جبر ، الملف السرى لحرب أكتوبر .
(القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٤) .

٢٠ - محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، ١٩٦٧ ، حرب الثلاثين سنة ، ط ١ .

(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠) .

٢١ - محمد عبد الغنى الجمسى ، يوميات حرب أكتوبر ، سلسلة « كتاب الحرية » ، العدد ٣١ .

(القاهرة : دار الحرية ، ١٩٩٢) .

٢٢ - محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ج ١ .

(القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) .

٢٣ - موسى صبرى ، وثائق حرب أكتوبر .

(القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٤) .

٢٤ - موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، سلسلة « كتاب اليوم » ، العدد ١٢٤ .

(القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧) .

٢٥ - وزارة الارشاد القومى ، هيئة الاستعلامات ، برنامج ٣٠ مارس .

(القاهرة : هيئة الاستعلامات ، ١٩٦٨) .

المحتسوى

الموضوع	الصفحة
تقديم بقلم الدكتور عبد العظيم رمضان	٥
الفصل الأول : الهزيمة : أسباب ونتائج	٧
١ - كارثة الحكم الفردى	٩
٢ - أقصر معركة وأقبح هزيمة !	١٩
٣ - اهتزاز الحاكم ، وارتفاع صوت الشعب	٣٣
٤ - تزييف الواقع ، وتقييد الصحافة	٤٧
٥ - محاكمة القادة ، وفضح نظام الحكم	٥٥
٦ - المظاهرات تدين الزعيم	٧١
٧ - برنامج مارس .. للتنقيس لا للتنفيذ !	٧٩
٨ - المظاهرات تتجدد .. والرئيس يذبح القضية	٨٧
٩ - الصحافة المصرية تعاني .. والعهد الناصرى ينقض !	٩٩
الفصل الثانى : تخطى الهزيمة .. والاعداد للنصر	١١٣
١ - السادات يقبل التحدى ، ويضمد الجراح	١١٥
٢ - « الجسم » .. و « الضباب » .. ومظاهرات الطلاب !	١٢١
تاريخ السياسة - ٣٢١	

الموضوع	الصفحة
٣ - الفتن والأزمات .. تهديد الاعداد للحرب	١٤٥
٤ - الطريق السياسى والعسكرى الى الحرب	١٥٩
الفصل الثالث : معركة المصير .. وانتصار الشجعان	١٧٣
١ - خلف أستار الخداع .. اندلعت حرب	
الكرامة	١٧٥
٢ - أبطال مصر يواجهون قوة اسرائيل وأمريكا	١٨٩
٣ - البطولة والتضحية .. فى الحرب	٢٠١
٤ - شجاعة القرار .. وريادة السلام	٢١٥
الفصل الرابع : نصر أكتوبر .. والاتجاه الديمقراطى	٢٢٩
١ - انتصار أكتوبر ، وتوسيع دائرة الحريات	٢٣١
٢ - دروس حرب أكتوبر .. برنامج للعمل	
الوطنى	٢٤٥
٣ - الصحافة تكشف الخراب الاقتصادى ..	
وتنقد خطوات الانفتاح	٢٥٧
٤ - حرية الرأى والصحافة .. بين مصدق	
ومكذب !	٢٦٩
٥ - الصحافة تفضح جرائم مراكز القوى ..	
وتساند حقوق الانسان ..	٢٨١
٦ - القصصه والفيلم والكتاب ، تدين فظائع	
الدكتاتوريه .. وتشيد بسياده القسانون	٢٩٣
٧ - أهم نتائج النصر : تحرير الآراء .. وتعدد	
الأحزاب	٣٠٥
مصادر الدراسة ومراجعتها	٣١٧

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الصليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد قعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطىء المصرية فى العصور
الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المتعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل راغب

- ١٣ - اكدوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسنى الخريوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى احمد شلبنى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نور فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد انيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب
ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على

- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الاقريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يوتان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - قصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د. جميل عبيد

- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د • عيد المنعم الدسوقي الجميلى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
ابراهيم عيد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثماني
د • محمد عفيفي
- ٤٥ - الصروب الصليبية ج ١
ترجمة : د • حسن حبشي
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
ترجمة : د • عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : د • لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصرى
تأليف : د • زبيدة عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : د • عبد العظيم رمضان
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د • سهير اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية
اعداد : د • عبد العظيم رمضان
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن
الثامن عشر
تأليف : د • الهام محمد على ذهني

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د. محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني
تأليف : الدكتور محمد عفيفي
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق : د. حسن حبشي
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي
د. حلمي أحمد شلبي
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة
د. إبراهيم عبد الله المسلمي
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر
د. عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية
عبد الحميد توفيق زكي
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية
د. عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣
لمعي المطيعي
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان
د. محمد نعمان جلال
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
د. سهام قصار
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د. نريمان عبد الكريم أحمد

- ٦٧ - الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية
د. عبد العظيم رمضان
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق : د.١٠١ حسن حبشي
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
د. محمد أبو الأسعاد
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام
د.١٠١ حسن حبشي
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي
أمينة أحمد امام
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٤ - تاريخ الطب والمسيحة
د. يحيى سمير الجمال
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الاول
د. سلام شافعي محمود
- ٧٦ - دور التعليم في مصر
د. سعيد اسماعيل علي
- ٧٧ - الحروب الصليبية (الجزء الرابع)
ترجمة د. حسن حبشي

رقم الايداع بدار الكتب ٢٨٣١/١٩٩٥

ISBN — 977 — 01 — 4301 — 4

يحتوى هذا الكتاب على أربعة فصول رئيسية: الفصل الأول، تناول فيه المؤلف هزيمة يونية ١٩٦٧، أسبابها ونتائجها، حتى انقضاء عهد عبدالناصر. والفصل الثانى تعرض فيه لعهد السادات، وتتبع الأوضاع السياسية فى مصر التى أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما الفصل الثالث، فقد تناول فيه حرب أكتوبر، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات. وتناول الفصل الرابع التطورات التى أحدثها الرئيس السادات فى حقل السياسة الداخلية، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الإنسان، وتعدد الأحزاب.

Bibliotheca Alexandrina



0334059

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٠٠ قرش